وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID–EL–TAREF–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Science Economiques, commerciales et Science de Gestion

الرقم التسلسلي:.....السنة الجامعية: 2025/2024

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التنويع الاقتصادي في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

–دراسة مقارنة–

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطالبتان

جريبي خديجة

خلدون روميسة

تحت إشراف:

د/ ميرة محمد لمين

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	صفة
د. عيدة أنور	رئيسا
د. ميرة محمد لمين	مشرفا
د. زرقوط حميدة	مناقشا

بسم الله الرحمان الرحيم

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، من خلال عرض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال ومقارنتها مع التجربة الجزائرية، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على منهجين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى نجاح كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادياتها، بينما الجزائر مازالت تسعى لنجاح تجربتها، ولا يزال اقتصادها مرتبط بقطاع المحروقات مما يستلزم وضع خطة إستراتيجية والعمل عليها للنهوض بالاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، تجارب دولية، الاقتصاديات النفطية، رؤية 2030.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of economic diversification in the economies of oil-exporting countries, by presenting the leading international experiences in this field and comparing them with the Algerian experience. In order to achieve the goal of the study, two approaches were relied upon: the descriptive analytical approach and the comparative approach, and the study concluded that Norway, Malaysia, and the United Arab Emirates have succeeded in diversifying their economies, while Algeria is still seeking the success of its experiences its economy is still linked to the fuel sector, which requires developing and working on a strategic plan to advance the economy.

Keywords: Economic Diversification, International Experiences, oileconomics, vision 2030.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة نجاحي ومجهودي إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى "روح والدي العزيز رحمه الله"

إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحنان والحب التي حفر اسمها على جدار قلبي " أمي العزيزة"

إلى سندي وملاذي بعد الله ومن علموني علم الحياة وأظهروا لي ما هو أجمل من الحياة " إخوتي وأخواتي"

إلى فرحة العائلة وبهجتها كتاكيتنا الصغار "سادن"، "رهف"، "أنس"

إلى أختي وحبيبتي وصديقتي من تقاسمت معها أفراحي وأحزاني ونعم الصديقة "زينب"

إلى رفيقة مشواري ومن تقاسمت معها كل شيء حتى اليوم "روميسة"

إلى نفسي التي سهرت الليالي وتحدت الصعاب وواصلت المسير حتى عندما تعبت القدمان، اليوم أنت هنا تتويجا لرحلة من الكفاح وبداية لحلم أكبر.

خديجة

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا إلا برضاه

الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل

« وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين »

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر وامتنان.

فالحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام.

أهدي ثمرة جهدي إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق أماله إلى أغلى من في الوجود " أبي العزيز "

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل إلى من كان دعاؤها سر نجاحي التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة قلبي " أمي العزيزة "

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات ذكريات طفولتي وشبابي وكانوا سندا لي في حياتي " أخواتي وأخي "

إلى رفيقات دربي وكل من عرفني وأحبني بإخلاص.

إلى نفسي التي راهنت على النجاح، أصبري وصابري فلا يزال الطريق طويل وإلى كل من اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة عن ذكرهم أهديكم عملي المتواضع عرفان لكم بالجميل.

روميسة

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى الرحمان الرحيم الذي وفقنا وهدانا لهذا العمل وما كنا لنهتدي لولا هدانا ووفقنا إليه.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وبالغ التقدير إلى كل من ساهم بمجهود في سبيل إخراج هذه المذكرة إلى الوجود، وأخص بالذكر الدكتور "ميرة محمد لمين" المشرف على المذكرة، الذي لم يبخل علينا بوقته في مساعدتنا بالتوجيه والإرشاد.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان والامتنان إلى إدارة الصرح العلمي الكبير: جامعة الشاذلي بن جديد ـ الطارف ـ، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قراءة وتفحص ومناقشة هذه المذكرة.

قائمة

الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الأشكال	الصفحة
(1 . 1)	دوافع التنويع الاقتصادي.	7
(2 . 1)	مؤشر أوجيني.	16
(3 . 1)	محددات التنويع الاقتصادي.	18
(1 . 3)	نسبة صادرات الجزائر من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2015 . 2023 (%)	66
(2 . 3)	نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 2010 . 2024 والتوقعات حتى عام 2030 (مليار دولار أمريكي).	74
(3 . 3)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النرويج من 2010 . 2024 والتوقعات حتى عام 2030.	75
(4 . 3)	نسبة رصيد الحساب الجاري للنرويج من 2010 . 2025 والتوقعات حتى 2030.	76
(5 . 3)	نسبة حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2013 . 2023 (%).	79
(6 . 3)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الماليزي من 2010 . 2023 (%).	80
(7 . 3)	نسب الصادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالدولار الأمريكي).	81
(8 . 3)	نسبة صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا من 2010 . 2023.	82
(9 . 3)	نسب واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا من 2010 . 2023.	83
(10 . 3)	نسبة إيرادات ماليزيا باستثناء المنح (% من الناتج المحلي الإجمالي) من 2010 . 2023.	83
(11 . 3)	مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من 2012 . 2023 في الإمارات (دولار أمريكي الحالي).	88

(3 . 12)	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 2015 . 2023.	89
(3 . 13)	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الإمارات من 2012 . 2023.	91
(3 . 14)	نسب إيرادات النفط (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الإمارات من 2012 . 2023.	92

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
(1 . 2)	أسعار النفط الخام الاسمية من 2000 . 2023 (الدولار للبرميل الواحد)	45
(2 . 2)	الأسعار الفورية للنفط العربي الخفيف من 1971 . 1986	49
(3 . 2)	تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2000 . 2008.	49
(4 . 2)	آثر تقلبات أسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة.	54
(5 . 2)	آثر تقلبات أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة.	55
(1 . 3)	نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر من 2010 . 2022 (%).	63
(2 . 3)	هيكل الصادرات السلعية في الجزائر من 2015 . 2023 (%).	64
(3 . 3)	هيكل الواردات في الجزائر من 2015 . 2023 (%).	66
(4 . 3)	هيكل الإيرادات العامة في الجزائر من 2010 . 2022 (%).	67
(5 . 3)	تطور حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة من 2015 . 2022.	90
(6 . 3)	مقارنة سياسات التنويع الاقتصادي ومساهمات القطاعات غير النفطية في ماليزيا، النرويج، الإمارات، والجزائر.	94

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	XII
إهداء	**XII**
شكر وعرفان	**XII**
قائمة الأشكال	XII
قائمة الجداول	**XII**
قائمة المحتويات	**XII**
مقدمة	XII
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**03**
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	**03**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي	**04**
المطلب الثالث: دوافع التنويع الاقتصادي	**05**
المبحث الثاني: أنواع، مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومحدداته	**08**
المطلب الأول: أنواع، أشكال التنويع الاقتصادي وعناصره الرئيسية	**08**
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي	**11**
المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي	**17**

المبحث الثالث: آليات وعراقيل التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه	19
المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي	19
المطلب الثاني: عراقيل (معوقات) التنويع الاقتصادي	20
المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الإطار النظري للاقتصاد النفطي	24
تمهيد	25
المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الريعي	26
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي	26
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي	26
المطلب الثالث: أنواع الاقتصاد الريعي	28
المبحث الثاني: مدخل للاقتصاد النفطي	30
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد النفطي	30
المطلب الثاني: السوق النفطي العالمي	32
المطلب الثالث: السعر النفطي	38
المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي	43
المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط	43
المطلب الثاني: الأزمات النفطية العالمية	45
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي	53

خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث: تجارب الدول النفطية في الخروج من التبعية النفطية	58
تمهيد	59
المبحث الأول: جهود الدولة الجزائرية في التنويع الاقتصادي	60
المطلب الأول: الإمكانيات التنموية الغير نفطية في الجزائر	60
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	63
المطلب الثالث: متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر	68
المبحث الثاني: التجارب الدولية الرائدة في تحقيق التنويع الاقتصادي	71
المطلب الأول: التجربة النرويجية	71
المطلب الثاني: التجربة الماليزية	77
المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة	85
المبحث الثالث: مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية الرائدة والدروس المستفادة	93
المطلب الأول: آليات وسياسات التنويع الاقتصادي في الدول الرائدة مقارنة بالجزائر	93
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول الرائدة مقارنة بالجزائر	95
المطلب الثالث: الدروس المستفادة للجزائر من التجارب الدولية الرائدة	96
خلاصة الفصل	98
خاتمة	100
قائمة المصادر والمراجع	103

مقدمة

1. مدخل الدراسة:

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم عادة ما يتمثل هذا المورد في النفط، الذي يعد المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية لهذه الدول. ونظرا للاعتماد الكبير على هذا المورد أصبحت الكثير من الدول تعاني من مشكلات تعيق نمو وتطور اقتصادها بسبب تركيبتها الريعية نتيجة تبعية اقتصادها للقطاع النفطي ما يجعلها عرضة لأزمات اقتصادية دورية بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط بالأسواق العالمية، الأمر الذي جعل معظم هذه الدول تلجأ إلى تنويع اقتصادياتها لمعالجة المشكلات وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وإعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية كالصناعة والفلاحة والتجارة والاستثمار.

وتعد الجزائر من بين الدول التي أدركت مبكرا أهمية هذا التحول، حيث بذلت جهودا لتعزيز القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والطاقات المتجددة، إلا أن هذه المحاولات لا تزال تواجه تحديات كبيرة على أرض الواقع.

في المقابل نجحت بعض الدول في تنويع اقتصادها وقطاعات صادراتها بفضل طرق متعددة ومن هذه الدول: النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، رغم اختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن أسباب نجاح هذه التجارب ومحاولة الاستفادة منها.

2.إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

استنادا إلى ما تم طرحه، برزت لنا معالم الإشكالية المراد معالجتها والتي تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهم التنويع الاقتصادي في الحد من التبعية النفطية في الدول المصدرة له؟ وما هي الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري؟

ينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يمكن أن تمثل التجارب الدولية الرائدة مثالا تحتذي به الجزائر في تنويع اقتصادها؟
- ✓ ما هي الدروس المستفادة من النماذج الناجحة في التنويع الاقتصادي؟

3. الفرضيات:

قبل الشروع في الإجابة على التساؤلات أعلاه، نطرح فيما يلي بعض الفرضيات التي تسهم في الوصول إلى الإجابات:

- ✓ قامت الجزائر بعدة محاولات من أجل تنويع اقتصادها والخروج من التبعية النفطية.
- ✓ تعد التجربة الجزائرية من بين التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي مثل تجربة النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة.

4. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التطرق لموضوع التنويع الاقتصادي وإبراز أهم جوانبه النظرية؛
- ✓ التعرف على التطور التاريخي لأسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد العالمي؛
- ✓ الوقوف على أهم التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي؛
- ✓ الاستفادة من تجارب دول رائدة في مجال التنويع الاقتصادي؛
- ✓ إبراز واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

5. أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على موضوع التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، حيث تقدم تحليلا مقارنا لتجارب دول رائدة في التنويع الاقتصادي ومقارنتها مع التجربة الجزائرية، والبحث عن أسباب نجاح هذه الدول ومحاولة الاستفادة منها للاقتصاد الجزائري.

6. مصادر الدراسة: تجمع المعلومات من خلال مصادر متنوعة:

- ✓ كتب، أطروحات دكتوراه، مذكرات، مجلات، مواقع رسمية، تقارير، مواقع إنترنيت، مراجع أجنبية.

7. مناهج الدراسة: للتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة لا بد من استخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** لرصد ومتابعة أحد وأهم التطورات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها ومعالجتها بشكل منسجم مع طبيعة الدراسة.
- ✓ **المنهج المقارن:** تم الاستعانة بالمنهج المقارن في دراسة مقارنة بين التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي والتجربة الجزائرية.

8. حدود الدراسة: بهدف معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف، وكذلك حتى يكون تحليلنا دقيقا ومركزا وغير متشعب قمنا بوضع حدود وأبعاد للدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ **الحدود الموضوعية:** يقتصر موضوع بحثنا على دراسة التنويع الاقتصادي في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.
- ✓ **الحدود المكانية:** ركزت الدراسة على تجربة كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي.
- ✓ **حدود زمنية:** رسمت الدراسة التحليلية فترات مختلفة تماشيا مع الإحصائيات المتوفرة وكانت أغلبها تمتد من 2010 ـ السداسي الأول لسنة 2025 وكذا الإحصائيات المتوقعة سنة 2030.

9. صعوبات الدراسة: لا يخلو إنجاز أي بحث علمي من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات سواء ما تعلق بالجانب النظري أو التطبيقي ومن بين أكثر الصعوبات التي واجهتنا:

- ✓ اختلاف الإحصائيات من مصدر إلى آخر.

10. الدراسات السابقة: اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة أهمها:

أ . دراسة كريمة بقة وعلي عز الدين بعنوان: "التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط . الإمارات العربية المتحدة نموذجا."

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، كونها الدول النفطية الأقل تأثرا بتقلبات أسعار النفط، وهذا من خلال التعرف على الإطار النظري لإستراتيجية التنويع الاقتصادي والتطرق لأهم التجارب الدولية الناجحة في التنويع، أما في الجانب التطبيقي فقد قاموا بقياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة الممتدة من 2000 . 2020 من خلال مؤشر هرفندال هرشمان H.H لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة لأهم عوامل نجاحها في تحقيق التنويع.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة التنويع في مصادر الدخل وذلك باستغلال الإمارات لإيراداتها النفطية في زيادة إنتاجية القطاعات الغير نفطية، تعزيز وتطوير البنى التحتية، لاستغلال إمكانياتها في الصناعة وكذا تنويع صادراتها غير النفطية.

ب . دراسة زحاف حنيفة، بن عجيلة بشرى (2023) بعنوان: التنويع الاقتصادي في الدول النفطية . ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، نموذجا.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية، من خلال التعرض لمسيرة التنمية في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والجزائر لتنويع اقتصادياتها خلال الفترة الممتدة من 2005 . 2021، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل وتقييم مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود تشابه من حيث سياسات التنويع الاقتصادي المنتهجة في هذه الدول، غير أنه النتائج المحققة كانت مختلفة ومتباينة، حيث نجحت ماليزيا والإمارات العربية في تنويع اقتصادياتها، بينما عجزت الجزائر على تحقيق ذلك ولا يزال اقتصادها مرتبط بقطاع المحروقات وهذا راجع لسوء تقدير الحكومة الجزائرية وعجزها عن قراءة الأوضاع الاقتصادية مما يستلزم على الحكومة مراجعة استراتيجياتها والعمل على إيجاد حلول جذرية للنهوض باقتصادها.

ت . دراسة بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان بعنوان: "إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية".

تهدف هذه الورقة إلى دراسة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنويع الاقتصاد الجزائري، وصولا إلا محاولة صياغة إستراتيجية لتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني.

خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

ث . دراسة باسعيد عفاف (2024) بعنوان: "تحديات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية . دراسة حالة الدول العربية المصدرة للنفط".

تهدف هذه الأطروحة لدراسة العلاقة الموجودة بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته وذلك نظرا للأهمية التي يكتسبها التنويع الاقتصادي بالنسبة لدول الوفيرة بالموارد الطبيعية، للقيام بذلك استخدمنا نماذج بيانات لعينة من الدول العربية المصدرة للنفط والمتمثلة في 11 دولة عربية نفطية بامتياز، خلال الفترة الممتدة من 1995 إل 2020، بعد تقدير معادلة الانحدار توصلت الدراسة أن المتغيرات المختارة (المورد الطبيعي، الانفتاح التجاري، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) هي متغيرات مفسرة للمتغير التابع (مؤشر التركيز الاقتصادي) بنسبة تجاوزت 90%، حيث كان لكل من الانفتاح التجاري معدل نصيب الفرد من الدخل، والتضخم تأثيرا إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي في المدى الطويل، بينما أثرت الإيرادات النفطية بشكل سلبي على التنويع بمعنى أنها تكبح عجلة التنويع الاقتصادي لدول العينة.

11. أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بأنها اعتمدت على دراسة التنويع الاقتصادي في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وإجراء مقارنة بين الجزائر والنرويج وماليزيا والإمارات العربية المتحدة واستخلاص الدروس المستفادة.

الفصل الأول:
الإطار النظري
للتنويع الاقتصادي

تمهيد :

يعتبر التنويع الاقتصادي قضية جد مهمة في الدول ذات الاقتصاد الريعي أو تلك الدول التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع أو سلعة محددة، مما يترتب عنه إختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول.

وانطلاقا من هذا الواقع أصبح لزاما على الدول ذات الاقتصاد الريعي أو بالأخص الدول النفطية انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا ترتكز على مورد وحيد، إنما موزعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام. ومن أجل الإلمام أكثر بالموضوع تم التطرق في هذا الفصل للإطار النظري للتنويع الاقتصادي من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: أنواع، مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومحدداته

المبحث الثالث: آليات وعراقيل التنويع الاقتصادي، وعوامل نجاحه

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي من أفضل السياسات التنموية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة باعتبارها سياسة اقتصادية تقوم على أساس تنويع القاعدة الإنتاجية من أجل تنويع مداخيل الموازنة العامة وبالتالي تمكن الاقتصاد من التصدي للصدمات الخارجية.

ويتضمن هذا المبحث مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه والدوافع التي دفعت لتبنيه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية وهذا ما أدى إلى تعدد واختلاف تعاريفه:

فحسب الاقتصادي " Jean claude Bertheleny " نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة[1].

حسب المعهد العربي للتخطيط: يعرف التنويع الاقتصادي بأنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا يمكن أن تحل محل المورد الوحيد[2].

عرف صندوق النقد الدولي التنويع الاقتصادي على أنه : " التحول إلى هيكل إنتاجي أكثر تنوعا، والذي ينطوي على تقديم منتجات جديدة أو توسيع نطاق المنتجات الموجودة سابقا، بما في ذلك المنتجات ذات الجودة العالية "[3].

كذلك يعرف التنويع الاقتصادي بأنه كيفية تنويع الاقتصاد في السلع والخدمات التي ينتجها[4].

---

[1] بوزارع حياة، بورافة مروة، ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر . تونس والمغرب، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2019، ص 44.

[2] فتيحة بومليط، إكرام بلور، واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2022، ص 4.

[3] باسعيد عفاف، تحديات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية . دراسة حالة الدول العربية المصدرة للنفط . ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان . ، 2024، ص 7.

[4] Faiza Bailiche, Almi Hassiba, Economic Diversification in Algeria : Navigating the Challenges of Reality and the Imperatives of Economic Takeoff, Journal of Management and Economic Sciences Prospects, volume: 08, N°: 02, 2024, P 335.

من ناحية ثانية ينظر للتنويع الاقتصادي على أنه : "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات

جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد في الغالب على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطور اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا "[2].

بشكل عام فالتنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية، وهذا يسمح ببناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي عملية هدفها توسيع قاعدة الاقتصاد، والحد من الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد، لتحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي.

أولا : أهمية التنويع الاقتصادي:

يحظى التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

- ✓ تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- ✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛

[1] زيان عبد الحليم وآخرون، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، المحور الأول: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، الجزء الأول، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، مارس 2022، ص 69.

[2] هواري أحلام، سدي علي، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019، ص 217.

[3] إكرام حجاب، كمال العقريب، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 231.

[44] رحال حياة، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 9.

- ✓ توفير الحماية للاقتصاد في الظروف الطارئة؛
- ✓ المساهمة في تحسين الاقتصاد وجعله مرن ويمكنه التكيف مع مختلف الظروف؛
- ✓ توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية؛
- ✓ تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- ✓ تحقيق معدلات أعلى للإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الأرباح التجارية[1].

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكننا حصر أهم أهداف التنويع الاقتصادي في ما يلي[2]:

- ✓ إحداث سلسلة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد، سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة؛
- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار الموارد الأولية كالنفط أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل، تحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

المطلب الثالث : دوافع التنويع الاقتصادي

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تجعل الدول تتجه نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي بهدف تحقيق أكبر عدد لمصادر الدخل الرئيسية في اقتصادها ومن أهمها[3]:

---

[1] خضرة عثمانية وآخرون، التنويع الاقتصادي في الدول النامية بين الواقع والتحديات، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، 2022، ص 66.

[2] ياسين بوخزنه وآخرون، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة . الجزائر، السعودية .، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة ومالية دولية، شعبة العلوم التجارية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2018، ص 32.

✓ **تقليل المخاطر الاستثمارية**:يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية؛

✓ **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات**: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليص إمكانيات الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

ويرى اقتصاديون آخرون كذلك[1]:

✓ **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية** :يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي؛

✓ **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي** :يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ **زيادة إنتاجية رأس المال** :وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[3]كريمة بقة، علي عز الدين، التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ـ الإمارات العربية المتحدة نموذجا ـ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 09، عدد 2، 2024، ص 234

[1]ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14،العدد 18، 2018، ص 22.

الشكل (1 – 1): دوافع التنويع الاقتصادي.

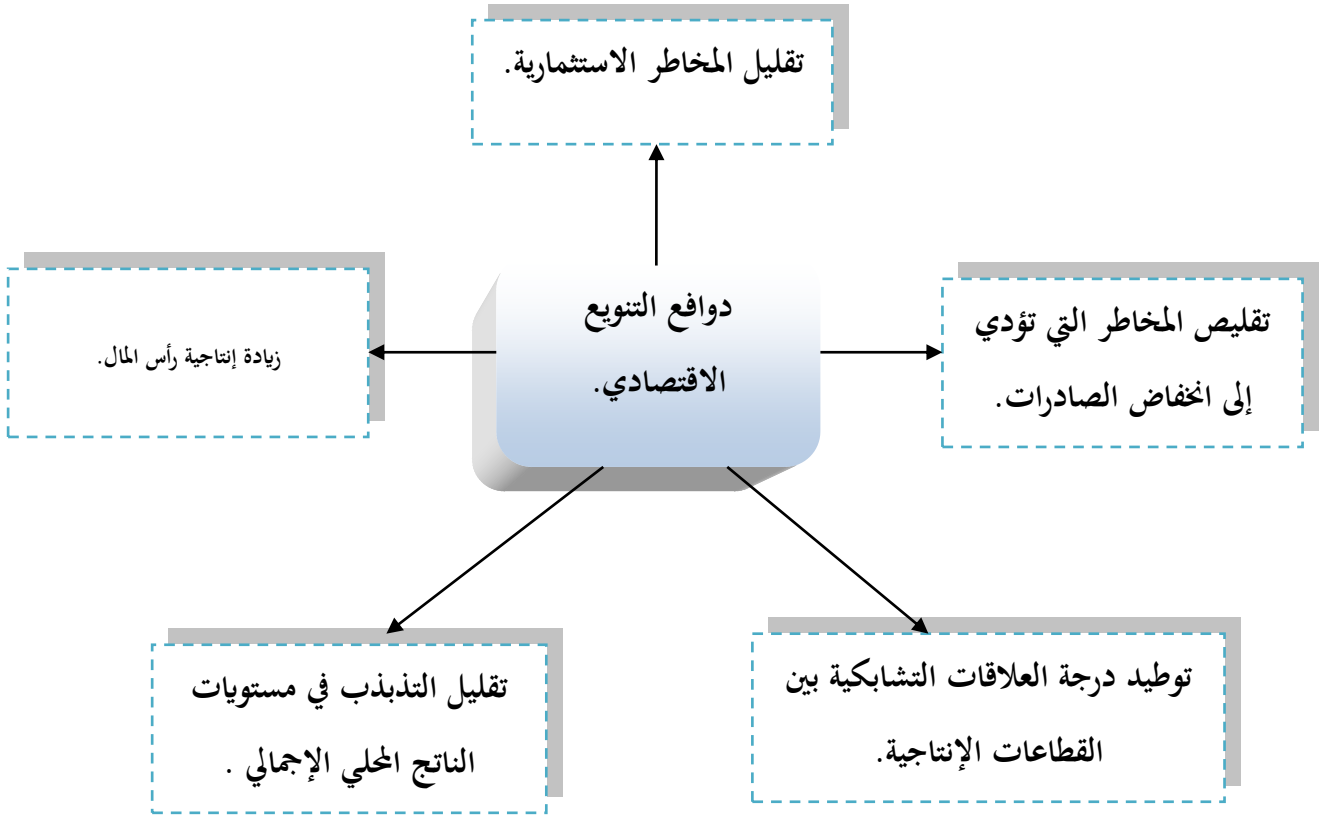

المصدر: من الطالبتان بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

المبحث الثاني: أنواع، مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومحدداته.

يأخذ التنويع الاقتصادي أشكالا متعددة تختلف باختلاف الأهداف المتبعة، كما تستخدم مجموعة من المؤشرات لقياس مدى نجاح الدول في تنويع اقتصادها، وتتوقف نسبة هذا النجاح أو الفشل على مجموعة من المحددات، حيث يتضمن هذا المبحث مختلف أنواع التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه وأيضا تم التطرق إلى أهم محدداته.

المطلب الأول: أنواع، أشكال التنويع الاقتصادي وعناصره الرئيسية.

أولا: أنواع التنويع الاقتصادي:

حيث يقسم إلى كلي وجزئي:

حسب المستوى الكلي: أهمها[1]:

✓ **تنويع الإنتاج أو النشاط الإنتاجي**: هو تنويع اقتصادي يتم على مستويين:

المستوى الجزئي: يتم على نطاق المؤسسات الإنتاجية من خلال التنويع في تشكيلة المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطوير التكنولوجي والبحث العلمي وتثمين الكفاءات، وبذلك يحقق قطاع الأعمال نموا ومردودية وأرباح أكبر؛

المستوى الكلي: يتحقق التنويع الإنتاجي بمساهمة جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية في تحقيق الناتج المحلي الخام وتوليد الدخل الوطني، بما في ذلك الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات؛

✓ **تنويع التجارة الخارجية**: يرتبط تنويعها بتنويع ثقي الميزان التجاري وذلك بتنويع الصادرات، إذ لا يجب الاعتماد المطلق على تصدير سلعة واحدة، معرضة للتقلبات الدائمة للأسواق الدولية، ومن جهتها لا يجب أن يقتصر هيكل الواردات على السلع ذات الاستهلاك الواسع كالسلع الغذائية مثلا والتي يمكن إحلالها محليا غير أنه بالمقابل يجب التركيز على السلع الاستثمارية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق، والتي تساهم إلى حد كبير من رفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت؛

ويوجد كذلك أيضا[2]:

---

[1] نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي . دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفنداهيرشمان للفترة 2011 2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019، ص ص 7، 8.

[2] عديدي عبد الحق أحمد، خوالد سيد أحمد، متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية واستشرافية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021، ص ص 6، 7.

✓ **تنويع الأصول**: وهي تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع: الطبيعية المنتجة وغير ملموسة.

تحتوي الأصول الطبيعية على موارد أرضية كالغابات والمراعي أما الأصول المنتجة أي رأس المال المنتج مثل الاستثمارات المادية، وتشير الأصول غير الملموسة إلى مؤسسات وطنية؛

✓ **تنويع القاعدة التنافسية**: الاقتصاديات المتنوعة هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا يحسن من الفرص لتحقيق المكاسب.

حسب المستوى الجزئي: فهي[1]:

✓ **التنويع العمودي (الرأسي)**: يكون التصنيف للأعلى من خلال تصنيع منتجات وسيطة أو مواد أولية للاستعمال في الصناعة الحالية؛

ويوجد أيضا[2]:

✓ **التنويع الأفقي**: يعني استخدام نفس القدرات التقنية والتجارية في ممارسة أنشطة متشابهة للأصلية من خلال استخدام نفس سلسلة الإنتاج ونفس نقاط التوزيع؛

✓ **التنويع المالي**: يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، كما له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار الأسعار الأولية في البورصات العالمية، وأيضا يسمح بتحسين المنافسة الدولية؛

وهناك كذلك[3]:

✓ **التنويع الشامل**: تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

✓ **التنويع الجغرافي**: أي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

وأيضا تضم[4]:

---

[1] سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2019.1996)،المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01،2022، ص49

[2] داودي خالدية، ساسة خالد، التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022، ص28.

[3] رحال حياة، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية، مرجع سابق، ص 10.

✓ **التنويع الداخلي** : يتمثل في التوسيع في المنتجات التي تقدمها المنظمة إلى الأسواق المحلية أو التوسيع في السوق أو تقسيمات سوقية جديدة أو تقديم منتجات جديدة في أسواق حالية تعمل فيها المنظمة؛

✓ **التنويع الخارجي** : عندما تقوم المنظمة في الدخول إلى مجالات عمل جديدة وتكون مترابطة عن طريق الاندماج والاستحواذ ضمن منظمتين أو أكثر من عملياتها لتكوين منظمة تأخذ شكلا جديدا وعادة يتم الاندماج بين المنظمات المتماثلة، أما الاستحواذ فهو شراء المنظمة أو احتوائها بالكامل.

ثانيا: أشكال التنويع الاقتصادي:

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي حيث يمكن أن نميز بينهم في ما يلي[1]:

✓ **تنويع الهيكل الإنتاجي:** يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا، وبالتالي التنمية بمعناها الواسع.

ويرى اقتصاديون آخرون أنه هناك أيضا[2]:

✓ **تنويع الأسواق:** إذ أن الاعتماد على سوق واحد أو عدد قليل من الأسواق ينتج عنه انخفاض في الطلب، فمن خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة يحقق الاقتصاد وتمكن الاقتصاد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، كما يقلل تنويع الأسواق من التعرض للصدمات الخارجية، وعلاوة على ذلك يدل التصدير إلى أكثر من بلد على قدرة البلد على المنافسة الدولية.

ثالثا: العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي

تتجسد العناصر الأساسية للتنويع الاقتصادي في النقاط التالية[3]:

---

[4] داودي خالدية، ساسة خالد، مرجع نفسه، ص 10.

[1]توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017، ص590.

[2]زحاف حنيفة، بن عجيلة بشرى، التنويع الاقتصادي في الدول النفطية . ماليزيا، الجزائر، الإمارات نموذجا .، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر أكاديمي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2023، ص14.

[3]موساوي فاروق، بوسنة وردة، التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017، ص13.

1 . التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية: يشكل اعتماد إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية باعتبارها مصدر للدخل وممول رئيسيا لتنمية خطر يهدد استقرار الاقتصاد خاصة إذا كانت هذه السلعة مورد خام أولية التي غالبا ما لها بدائل وتعد موارد ناضجة وعرضة لتقلبات وتذبذبات أسعارها، فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة؛

2 . التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل: يعتمد التنويع كونه تحولات هيكلية على بناء قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات ومتكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص العمل وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة وتوليد فائض اقتصادي؛

ويرى اقتصاديون آخرون هناك[1]:

3 . التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد: يتكون الاقتصاد من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو منطلق لإحداث تحولات بناءة في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية الرئيسية بمختلف فروعها؛

4 . التنويع عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية: يهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات نسبة مهمة ومتقاربة، وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره؛

5 . التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية: يتيح التنويع مجالات واسعة لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية من خلال منح الفرص للقطاع الخاصة باعتباره قطاعا مكملا للقطاع العام وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية والمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية.

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات:

أولا: مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي:

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي نجد:

[1]رشا مجدوب، ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020، ص43.

✓ معدل ودرجة التغيير الهيكلي، تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة وانخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛

✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛

✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية[1]؛

✓ نسبة الصادرات الغير نفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل ارتفاع الصادرات غير النفطية إلى زيادة التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته[2]؛

✓ تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع، و هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي[3]؛

✓ مقياس الإنتاجية حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه؛

✓ تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمن زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي[4].

ثانيا: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بالمؤشرات الإحصائية التالية:

---

[1]بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط ـ إمكانية الاستفادة من تجارب دولية ـ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 301.

[2]بوزحزاح أمينة، آثر آليات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن آليات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج يوشعيب، عين تموشنت، 2021، ص25.

[3]بوقرة كريمة، محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000 ـ 2022)، مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، 2024، ص 07.

[4]بن شاكر صبرينة، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، 2020، صص 18، 19.

✓ **مؤشر هيرفندال . هيرشمان (Herfindal– Hirshman)**: من أشهر المؤشرات التي تقيس التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب من الواحد دل على عدم التنويع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$H.N = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(X_i/X\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: H.N: مؤشر هيرفندال . هيرشمان .

Xi:الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X:الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)[1].

✓ **مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimir – Cossuv)**: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث: COS: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة COS = 0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك المتغيرات الهيكلية.

αi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi : الأهميةالنسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة[2].

✓ **مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأنكتاد)**: يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، تتراوح قيمته بين (0) و(1)،

[1]بللعما، أسماء، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول الريعية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص81

[2]بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر،مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة 08 ماي 1945، 2017، ص62

حيث كلما اقترب من (0) كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى (0) يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |hij - hi|}{2}$$

حيث: Sj: مؤشر تنوع الصادرات .

hij:تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j.

hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم[1].

✓ **مؤشر التركز** : (**Concentration Index**): يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته، بين (0) و(1)، حيث ترمز قيمة (1) إلى تركز تام للصادرات الوطنية ويحسب هذا المؤشر كالتالي:

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum (Xi - X)^2 - \sqrt{\frac{1}{n}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث: Xi: صادرات السلعة i.

X:إجمالي صادرات السلعللدولة j[2].

✓ **مؤشر أوجيف** (**The Ogive Index**): استخدم لأول مرة من قبل Tress في 1938ويعطى بالعلاقة التالية:

[1]فارس عبد القادر، مني أمين، تقييم أداء سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر ـ مؤشر هيرفيندالوهيرشمان، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022، ص20

[2]بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص338.

$$OGV = \sum_{i=1}^{n} - \frac{(Si - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث: N: عدد القطاعات في الاقتصاد .

Si: إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد .

إذا كان مؤشر أوجيف يساوي (0) فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد، كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على ضعف التنويع في الاقتصاد[1].

✓ **مؤشر أنتروبي (Entropy Index)**: توصل إليهكل من Smith وGibson سنة 1988، وهو مؤشر لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي ونجده وفق العلاقة التالية:

$$EI = \sum_{i=1}^{n} Si\ LN\left(\frac{1}{Si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} Si\ LN(Si)$$

حيث: Si: حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

يعمل المؤشر على مقارنة توزيع اليد العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد، وارتفاعه يشير إلى وجود تنوع كبير نسبيا، أما القيم المتدنية للمؤشر تدل على ارتفاع نسبة التركيز أو التخصص (انخفاض التركيز)، وإذا كان المؤشر متكافئ يدل هذا على المساواة في توزيع الأيادي العاملة بين جميع القطاعات أي أن التنويع تام[2].

✓ **مؤشر جيني**: يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعرف المؤشر بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث القائم الزاوية (ABC).

الشكل 1 . 2: مؤشر جيني

[1] زحاف حنيفة، بن عجيلة بشرى، التنويع الاقتصادي في الدول النفطية ـ ماليزيا، الجزائر، الإمارات نموذجا ـ، مرجع سابق، ص ص 15 16

[2] باسعيد عفاف، تحديات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية . دراسة حالة الدول العربية المصدرة للنفط .، مرجع سابق، ص 26

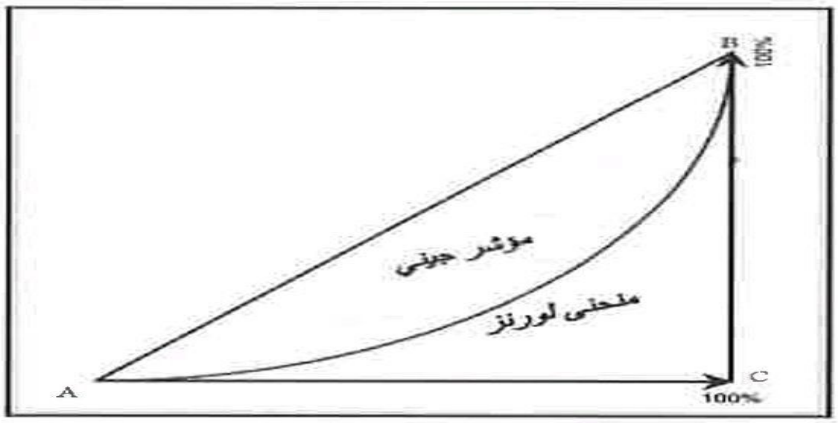

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k+1})$$

حيث: $\boldsymbol{X_k}$: تمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الذي يمثل على المحور الأفقي والحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي.

$\boldsymbol{Y_k}$: يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي (عدد القطاعات).

n:يمثل عدد القطاعات.

ويمكن كذلك حساب مؤشر جيني انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{G = \sum_{i=1}^{k} \begin{vmatrix} X_i - 1 & Y_i - 1 \\ X_i & Y_i \end{vmatrix}}$$

$$\boldsymbol{G = \sum_{i=1}^{k} (X_{i-1} Y_i - X_i Y_{i-1})}$$

حيث:

$$\boldsymbol{X_i = \sum_{j<i} \frac{n_j}{N}}$$

$$\boldsymbol{Y_i = \sum_{j<k} \frac{d_j}{D}}$$

ولدى تطبيق هذه الصيغ على حساب التنويع الاقتصادي فإن:

Xi: التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات.

Yi:التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للناتج القطاعي[1].

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا، إذا زادت قيمة المؤشر عن 0,7، وعالية إذا تراوحت بين 0,5 و0,7، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0,35 و0,5، وضعيفة إذا انخفضت عن 0,35 [2].

المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي.

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، في هذا الإطار يوضح تقرير اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة حول التنويع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

- ✓ **العوامل المادية**: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- ✓ **السياسات الاقتصادية**: كالسياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية؛
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي**: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية ... الخ؛
- ✓ **المتغيرات المؤسسية**: الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- ✓ **الوصول إلى الأسواق**: كدرجة الانفتاح على التجارة ورأس المال والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل[3].

وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة، وبيئة مؤسسية وقانونية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على خلق مناخ ملائم لعملية التنويع الاقتصادي، كما أن نجاح عملية التنويع يتطلب توفر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية، كما يتطلب توفر بنية تحتية متطورة من خدمات الاتصالات والمواصلات والمنافع العامة وغيرها[4].

---

[1]ممدوح عوض الخطيب، آثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد 02، ماي2011، ص ص 211 212

[2]بوزارع حياة، بورفة مروة، ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي ـ دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب ـ، مرجع سابق، ص .56

[3]بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، آليات دعم التنويع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، مرجع سابق، ص52.

[4]بوزارع حياة، بورافة مروة، مرجع نفسه، ص 52

الشكل 1 . 3: محددات التنويع الاقتصادي.

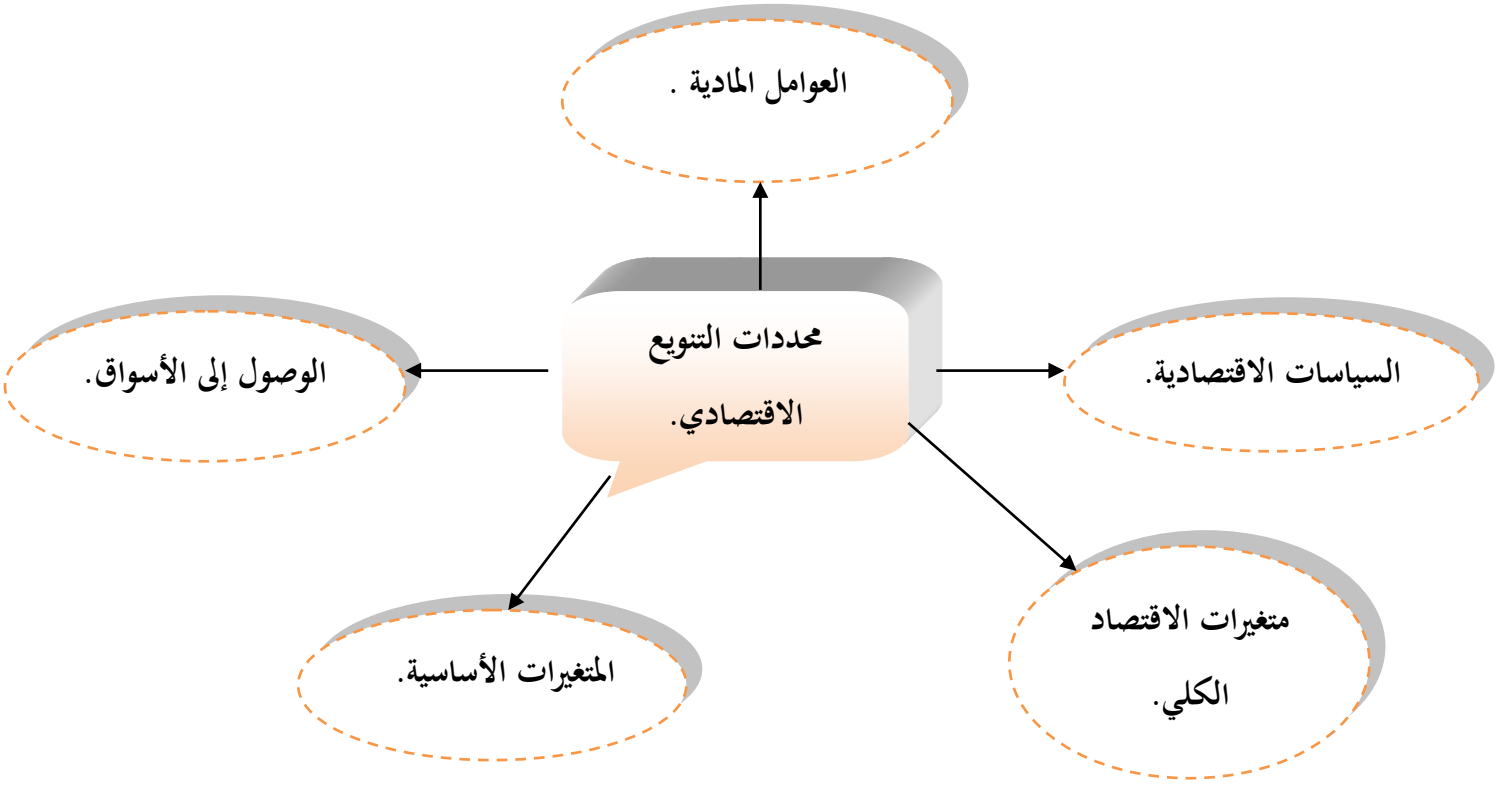

المصدر: من الطالبتان بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

المبحث الثالث: آليات وعراقيل التنويع الاقتصادي وعوامل نجاحه.

تستند دراسة التنويع الاقتصادي على مجموعة من الآليات التي تدفع بنجاحه وتساهم بشكل كبير على إزاحة العراقيل التي تعترضه لتحقيق النهوض التنموي.

حيث يتضمن هذا المبحث آليات التنويع الاقتصادي وأهميته وأهدافه والدوافع التي دفعت لتبنيه.

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي.

تختلف آليات التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك بناءا على مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة الظروف المحلية والعالمية ومن بين هذه الآليات نجد[1]:

- ✓ **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** تعد الدولة تنموية، ما إذا تمكنت من إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، إنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي. وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك يتأكد الدور الهام للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تغيرات وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، والتي تقود إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى؛
- ✓ **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** إن الشراكة بين القطاع العام والخاص عبارة عن نشاط مشترك ينفذه أعضاء في قطاع اقتصادي متشابه، أو متنوع يساهم مباشرة في إجمالي مشروع الأعمال لمجتمع ما ولمحيطه، إذا أصبح تطوير تنظيمات تشاركية من القطاعين هدف إستراتيجي تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية، من أجل دفع عملية التنمية والتقدم فيها، وكذلك تمكينها من مواكبة متطلبات أداء الأعمال على أساس معاصر لتحقيق الميزة التنافسية المنشودة، هذا ما يؤدي بها إلى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنويع الاقتصاد[2]؛
- ✓ **برامج الإصلاح الاقتصادي:** يعبر الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة، وتساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع وسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع وفق لما يعرف بالخوصصة. وتتزايد الحاجة إلى عملية الإصلاح خاصة في البلدان النامية وبالأخص أمام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على إنجازها للأهداف الاقتصادية الكلية سواء المتعلقة بتحقيق التوازن الخارجي أو الداخلي، وهذا بالاعتماد على نوعين من البرامج: إما التثبيت الاقتصادي أو برامج التعديل الهيكلي.

---

[1] غازي مريم، بغداد نعيمة، واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية . دراسة مقارنة . مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022، ص 25.

[2] بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، مرجع سابق، ص 59.

وبالعموم الهدف من برامج الإصلاح الاقتصادي إعادة هيكلة الاقتصاد بطريقة تسمح له بتنمية مختلف القطاعات بالاعتماد على القطاع الخاص، وتنويع ورفع نسبة الصادرات[1]؛

✓ **جذب الاستثمار الأجنبي**: تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات وإخفاقات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية، تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية.

وفي ظل نقص الموارد عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بتوفير مناخ استثماري جيد، يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ومصدر من مصادر التمويل.

مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات.

الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية والموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل التكنولوجيا[2]؛

✓ **الصناعات الصغيرة والمتوسطة**: تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذا الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصاديتها[3].

المطلب الثاني: عراقيل (معوقات) التنويع الاقتصادي.

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها.

ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي[4]:

[1]رشا مجدوب، ترقية الاستثمار الأجنبي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 . 2015)، مرجع سابق، ص50.

[2]موساوي فاروق، بوسنة وردة، التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مرجع سابق، ص27.

[3]زحاف حنيفة، بن عجيلة بشرى، مرجع سابق، ص19.

[4]صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية . دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج . (2000. 2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف1 . ، 2014، ص ص47، 48.

- ✓ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ✓ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- ✓ بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة، والإفراط في الاعتماد على العملة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- ✓ تخلف أسواق رأس المال في الكثير من هذه الدول، مما حد من دورها وإمكانيتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- ✓ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
- ✓ غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- ✓ تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي.

إن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لعدة مخاطر، فاستمرارية اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي مثل هذه المخاطر ولتحقيق النمو الاقتصادي. ولهذا أقدمت العديد من الدول على تنويع كل من اقتصادياتها وهي كلها الإنتاجية وصادراتها، البعض منها نجح في ذلك والبعض الآخر فشل، ومن العوامل التي تساهم في نجاح التنويع الاقتصادي ما يلي:

✓ اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية مما يسمح بتعزيز إيرادات المالية العامة ومن ثم توسيع نطلق الإنفاق الحكومي لضمان توزيع أكبر وتدعيم كل القطاعات الإنتاجية التي تؤثر مرة أخرى في تنويع الصادرات؛

✓ اعتماد الحكومات على إدارة مستقلة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في إستراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية؛

✓ إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع؛

✓ ضرورة تحقيق الانفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم وتحقيق الشروط الأمنية والبيئية والاقتصادية[1].

خلاصة الفصل:

[1]موساوي فاروق، بوسنة وردة، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإلمام بمجموعة من النقاط الأساسية التي تعطينا فهم عميق حول مصطلح التنويع الاقتصادي الذي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة، ومن ثم الأهمية البالغة التي يكتسبها وأهدافه والدوافع التي دفعت لتبنيه، كذلك أنواعه ومؤشرات قياسه ومحدداته.

ولاحظنا لنجاح التنويع الاقتصادي يجب على أغلب الدول تبني عدة آليات هدفها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، غير أن سعيها لتحقيق ذلك يزال يواجه العديد من المعوقات التي تعرقل الجهود الإلزامية للنجاح فيه.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للاقتصاد النفطي

تمهيد :

يعتبر النفط من أشهر أنواع الريع، أي أنه النموذج الأبرز بسبب حجم تأثيره العالمي، فهذا المورد الطبيعي يشكل ركيزة أساسية في بناء اقتصاديات العديد من الدول، خاصة التي تمتلك احتياطات كبيرة منه، فالدول التي يقوم اقتصادها على تصدير الموارد الطبيعية كالنفط بشكل رئيسي يسمى اقتصادها بالاقتصاد الريعي، ومن أجل الإلمام أكثر بالموضوع تم التطرق في هذا الفصل للإطار النظري للاقتصاد النفطي من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الريعي

المبحث الثاني: مدخل للاقتصاد النفطي

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الريعي.

يعتبر الريع من المواضيع التي حضيت باهتمام الكثير من الباحثين في المجالين الاقتصادي والسياسي، وزاد الاهتمام بهذا الموضوع بعد بروز ما يعرف بالاقتصاديات الريعية، حيث أصبح الاقتصاد الريعي ميزة أساسية لمعظم الدول المصدرة للنفط والغاز عبر العالم، ويتضمن هذا المبحث مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي.

يعرف الاقتصاد الريعي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته على الإيرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية، وتكون تلك الأنشطة أنشطة مشوهة لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد[1].

من ناحية ثانية فالاقتصادالريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه بيعه[2].

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الاقتصاد الريعي عبارة عن نظام اقتصادي تعتمد فيه الدولة بشكل أساسي على إيرادات سهلة ومباشرة متأتية من الموارد الطبيعية مثل النفط، دون الحاجة إلى بنية إنتاجية متطورة أو عمالة محلية كبيرة.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي.

إن التحولات المالية الكبيرة التي شاهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول، وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدول الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد. وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لأنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد كيفية التطور المقبل[3].

---

[1] لبعل فطيمة، نور الدين حامد، استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2015، ص 590.

[2] سامية معتوق وآخرون، معضلة الريع في الجزائر، مجلة جديد للاقتصاد، المجلد 15، العدد 01، 2020، ص 179.

[3] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 72.

يتميز الاقتصاد الريعي "L'économie rentière" بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي. فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية ولكن التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه.

لقد نشأ وتطور إطار نظري وفكري حول مفاهيم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، حيث يتم فيه تحليل ليس فقط التوازنات والاختلالات الماكرو اقتصادية ولكن أيضا التحولات في الهياكل وفي وظائف مؤسسات الدولة وآثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص[1].

يعود السبب في فشل مخططات تنويع الاقتصاد المعلن عنها كهدف استراتيجي في البلدان النفطية منذ سبعينات القرن الماضي إلى ضعف التحولات الهيكلية التي تمت في هذه البلدان، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها بعض الدول (الجزائر مثلا) في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولا ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية، إن خاصية تشويه الهياكل الاجتماعية والإنتاجية يعيق نمو الاستثمار المنتج، ويعتبر التحول إلى مرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي تحديا اقتصاديا يفرض تغييرا وحقيقيا للسلوكيات في المجتمع.

كما تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية، فبرامج التعديل الهيكلي والتحرير الاقتصادي لا تغير في أي شيء من هذه الوضعية القاعدية، فمرحلة التحرر والانفتاح الجارية تخلق إطارها الخاص للبحث عن الريع، فمع زوال المزايا المرتبطة بتقييد التجارة الخارجية ومراقبة الأسعار تظهر أدوات أخرى ريوع جديدة ناتجة عن دعم الصادرات وعمليات الخوصصة والدعم الموجه لقطاعات اقتصادية جديدة(الفلاحة والسياحة) والأمثلة عديدة على قدرة السوق على خلق وحداته الخاصة للبحث عن الريع، وهذا رغم وجود نظام تجاري ليبرالي، فلا يوجد ضمان بأن تبني إستراتيجية ترقية الصادرات أقل توجها نحو الأنشطة الريعية من نظام إحلال الواردات، ولذلك فإن البحث عن الريع ليس فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم عن تحرير السوق، والخوصصة، كما نشهده في العالم النامي وفي بلدان الاقتصاد الانتقالي حيث يبدو الفساد في تزايد مطرد. وهكذا، فإن البحث عن الريع بطريقة غير منتجة أو مدمرة، لا يعتبر فقط نتيجة الأسواق المقيدة[2].

[1]Blandine Destremau, «Formes et mutations des économies rentières au moyen- orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen», In Revue Tiers Monde, N°163, Juillet- septembre 2000, Tome XLI, PP :489à500.

[2]ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 74، 75.

المطلب الثالث: أنواع الاقتصاد الريعي.

هناك أنواع داخلية وأنواع خارجية، وتتمثل في[1]:

✓ **ريع النفط والغاز:** يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلا ريعيا بامتياز إذا هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجها وسعر بيعهما وذلك الفارق لا يعكس مجهودا خاص من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجها وقد يبرز ذلك الفارق وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تحديد مصادرها إلا أنه ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإن هذا الأخير يتضمن ريعا اقتصاديا بامتياز؛

✓ **ريع المعادن:** يعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلا ريعيا وإن كان حجمه أقل نسبيا من حجم الريع النفطي أو الغازي وبين ريع المعادن في الطبيعة الإستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن، ويتشكل الريع المعدني نتيجة تفوق سعر المعادن عن تكلفة إنتاجها بشكل كبير؛

✓ **ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية:** يعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول وكذلك ريع الترانزيت البري والحديد دخلا ريعيا ويوصف تلك المماراة والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدمتها؛

ويوجد أيضا[2]:

✓ **ريع السياحة:** يتمتع العديد من الدول بمواقع أثرية هامة ونادرة نتيجة قيام الحضارات فيها في الماضي كحضارات وادي الرافدين في العراق وحضارة وادي النيل في مصر والحضارة الصينية وغيرها كثير، كذلك وقوع بعض الأماكن الدينية المقدسة في بعض الدول كبيت المقدس في فلسطين والكعبة في السعودية. إضافة إلى امتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة، كلها تمكن الدولة من الحصول على دخل ريعي مرتفع نتيجة سيادة الدولة الداخلية والخارجية على تراثها الثقافي وموقعها الطبيعي، والذي مكنها من الحصول على موقعها الاحتكاري للمدخول؛

✓ **ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج:** وتعتبر هذه التحويلات ذات طابع ريعي، حيث أن الدولة المستقبلة والمستفيدة لهذه التحويلات لا تبذل أي مجهود للحصول على ذلك المدخول، بل هو خارج إرادتها وتخضع لإرادة مواطنيها المقيمين في الخارج ومدى ارتباطهم بموطنهم الأصلي؛

---

[1] ليتيم إيمان، زنقوفي إيمان، تشخيص أعراض الهولندي على الاقتصاديات الريعية (حالة الجزائر 2000 . 2012)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، 2017، ص 47.

[2] سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص ص 204، 205.

✓ **ريع المساعدات الخارجية:** يتلقى عدد من الدول مساعدات منظمة من دول أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية حيث تشكل جزءا مهما من موازنات الدول المستفيدة ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعا من الريع الاقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة، وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسة معينة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول[1].

ثانيا: الأنواع الداخلية: وتتمثل في:

✓ **ريعالخدمات:** ومن المعروف أن الخدمة هي كالسلعة تنتج وتعطي قيما مضافة يستفيد منها الاقتصاد والمجتمع، وكلما كانت العلاقة مباشرة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير، كلما تقلص الريع وقد ينعدم، لكن وجود الوساطة أو الوسيط بين المنتج والمستهلك أي تكون العلاقة غير مباشرة بينهما، فإنها تؤدي إلى امتلاك الوسيط القيمة المضافة من المنتج والمستهلك. وهي تعتبر نوعا من الريع النهائي مردود بدون مجهود متعلق بإنتاج أو خلق قيمة مضافة جديدة، وإذا غاب الوسيط اختفى الريع، أي أن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي يولد ما يسمى بريع الخدمة[2]؛

✓ **المضاربات المالية:** يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة أكثر ما يمكن في ظاهرة المضاربات خاصة منها المضاربات المالية ويكمن السبب الرئيسي لذلك في أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع وهذا الأخير ودون مجهود يعتبر المحرك الأساسي للمضاربة وتعتبر أكثرية المضاربين من ذوي التدخل المحدود الذين أغرتهم إمكانية الربح السريع والمجزي دون بذل أي مجهود عقلي أو جسدي[3].

المبحث الثاني: مدخل للاقتصاد النفطي.

[1] ليتيم إيمان، زنقوفي إيمان، تشخيص أعراض الهولندي على الاقتصاديات الريعية (حالة الجزائر 2000 . 2012)،مرجع سابق، ص 47.

[2] سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، مرجع سابق، ص 205.

[3] ليتيم إيمان، زنقوفي إيمان، مرجع نفسه، ص 48.

يعد النفط من أهم الموارد الطبيعية التي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد العالمي، فهو ليس مجرد مصدر رئيسي للطاقة بل يمثل أيضا مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد. لذا أصبح علم الاقتصاد النفطي فرعا متخصصا يدرس العوامل التي تحكم إنتاجه وتسويقه وتسعيره. وباعتبار السوق النفطي من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا، تلجأ الأطراف الفاعلة فيه لوضع تسعيره لمختلف أنواع النفط، إلا أن هذا السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات والعوامل.

حيث يتضمن هذا المبحث ماهية الاقتصاد النفطي، والسوق النفطية وأنواعها ومميزاتها، بالإضافة إلى العناصر الفاعلة فيها وكذلك السعر وأنواعه والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد النفطي.

نستعرض في هذا المطلب تعريف علم اقتصاد النفط وخصائصه وأهم التحديات التي تواجه الدول النفطية.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد النفطي:

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي من مجالات الاقتصاد الحديثة والمعاصرة. وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع في عدة مجالات، لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية[1].

بالتعريف المبسط هو عبارة عن مجموعة من النظريات الاقتصادية والسياسية المعقدة والمرتبطة بشكل مباشر مع صناعة النفط، يلعب الاقتصاد النفطي دورا كبيرا في اقتصاد البلد ونموه، وبشكل خاص البلاد التي تعتمد على صناعة النفط والغاز بشكل أساسي في اقتصادها، في حين لا تتأثر كثيرا البلاد ذات التنوع الاقتصادي. ظهر علم اقتصاديات النفط كاختصاص منفرد على اعتباره يحقق الشروط الثلاثة الأساسية لأي علم وهي: الموضوع والهدف والمنهجية، تتكامل النقاط الثلاثة لتشكل علم حديث مندرج ضمن قائمة العلوم المختلفة التي لها مكانها من الأبحاث والدراسات وتدرس في كلية متخصصة[2].

ويعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كليا (الطاقات الإنتاجية والاحتياطات للدولة). وتتلخص درجة اعتماد

[1] أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) لفائدة تخصص اقتصاد وتسيير بترولي السنة الثالثة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص18.

[2] اقتصاديات النفط مفهومها وتأثيرها، (11/ 12/ 2022)، على الرابط: https://an.lpcentre.com تم الإطلاع في 17/ 03/ 2025 سا: 19:56.

الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد من على 50% من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)، وأن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية) تسهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات".

من جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حل تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما عندما ينظر إلى الاقتصاد بوصفة اقتصادا ريعيا[1].

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الدول النفطية.

وتتجلى أهم هذه التحديات في العناصر التالية[2]:

✓ **أسواق لا يمكن التنبؤ بأدائها:** لا يمكن التنبؤ بتذبذبات الأسعار العالمية للنفط ولموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى صعوبات كبيرة في تخطيط الموازنات وضمان المحافظة على الخدمات العامة. وتكتسب تقلبات الأسعار أهمية خاصة في حالة البلدان التي تعتمد بالدرجة الأولى على سلعة واحدة كالنفط أو الغاز. وعادة ما يكون للانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط آثار عكسية مباشرة على الاستقرار المالي لهذه البلدان؛

ومثالا على ذلك: الغزو الروسي لأوكرانيا سنة 2022 أدى إلى عقوبات غربية، فارتفع سعر برنت إلى أكثر من 130 دولار للبرميل.

وأيضا خلالجائحة كورونا سنة 2020 انخفض الطلب العالمي بنسبة 30%، وهبط سعر النفط إلى سالب 37 دولار وهذا لأول مرة في التاريخ.

✓ **الفساد وسوء الإدارة:** يؤدي الفساد وسوء إدارة عائدات النفط والغاز إلى انعدام المساواة الاقتصادية بين المستفيدين من هذه الثروة وغيرهم من السكان الذين ينبغي أن يستفيدوا أيضا من عائداتها. وتكون آثار الفساد مدمرة بشكل خاص عندما يشكل النفط والغاز المصدر الرئيسي للعائدات الوطنية. ويستشري الفساد في العديدمن البلدان الغنية بالنفط عادة بسبب الافتقار إلى مؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد أو التخفيف من حدته؛

[1]صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة وحالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد العراق، تشرين الثاني، 2013، ص ص 4،5.

[2]صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية . دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج . خلال الفترة 2000 . 2012، مرجع سابق، 2014، ص ص 60، 61.

مثالا على ذلك: كانت فنزويلا قبل سنة 2010 تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم أي نحو 300 مليار برميل، مع إنتاج يصل إلى 3 ملايين برميل يوميا. حيث اعتمدت على النفط في 95% من إيراداتها التصديرية، لكن الفساد وسوء الإدارة دمر هذا القطاع.

✓ **الآثار الضريبية:** يمكن لعائدات النفط والغاز أن تلغي الحاجة إلى تحصيل الضرائب من السكان، وهذا ما قد يجعل المواطنين أقل اهتماما بالأنشطة الحكومية ويجعل الحكومة أقل استجابة لمخاوف مواطنيها.

مثالا على ذلك: قبل سنة 2014، كانت السعودية تعتمد بشكل شبه كامل على النفط أي أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية، ومع انهيار أسعار النفط من تقريبا 100 دولار للبرميل إلى تقريبا 30 دولار للبرميل من 2014 إلى 2016، حيث واجهت المملكة عجزا ماليا قياسيا أي تقريبا 15% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي لجأت إلى إصلاحات ضريبية لتعويض خسارة إيرادات النفط.

المطلب الثاني: السوق النفطية العالمي.

الفرع الأول: تعريف السوق النفطي.

تتجلى عدة تعريفات للسوق النفطية نذكر منها[1]:

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.

وتعرف أيضا بأنها: "هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، فالسوق النفطية وفي جانب إنتاج وعرض السلعة للنفط تتركز في بلدان قليلة في عددها وبنفس الوقت صغيرة ومتدنية في حجم وتطور سوقها حيث تستوعب جزء صغير من عرضها للسلعة النفطية، أما الجزء الأكبر من إنتاجها وعرضها النفطي فيذهب إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق بعض المناطق الجغرافية ودولها المتقدمة صناعيا. أن هناك تركيز في سوق الاستهلاك (سوق أوروبا الغربية، سوق الولايات المتحدة الأمريكية، سوق اليابان) يقابلها سوق عرض السلعة (شوق الشرق الأوسط، السوق العربي الآسيوي، سوق أمريكا اللاتينية)[2].

---

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص54.

[2] رزقه سيدي عمر، إشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية في ظل تذبذبات أسعار النفط (دراسة مقارنة لبعض الشركات)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الشركات البترولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص3.

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

الفرع الثاني: أنواع السوق النفطية.

إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة[1]:

✓ **الأسواق الفورية:** إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، ولمن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات، وفي حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

تتواجد أهمالأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي في آسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

إن متعاملين السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون فهم المكررون.

يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتجات البترولية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب، إلا أنه يمكن لمنتج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لآخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات اشتريت من سوق متدهورة، هذا من جهة، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى.

أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى، فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في

[1]بلقلة براهيم، قسول أمين، بخيت حسان، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، 2020، ص 161.

إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين، يتم الدفع غالبا 30 يوميا بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتجات البترولية.

✓ **الأسواق الآجلة:** نظرا لتطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية المالية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق: الأسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

أ . الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البترين، زيت الديزل، ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب؛

ب . البورصات النفطية: ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية لندن (IPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX).

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصة العادية، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق.

ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار، وغالبا ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا.

ويظهر أن البورصات النفطية هي الحل المثالي للتعامل مع تقلبات أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها، لما توفره هذه الأسواق من آليات تحمي المتعاملين من هذه التقلبات، لكن التعامل فيها جد معقد.

وعادة ما تكون الأسعار السائدة في الأسواق الفورية هي التي تسيطر على السوق النفطية عموما، حيث تترك قوى السوق لتضبط يوميا مستوى أسعار النفط الخام.[1]

الفرع الثالث: مميزات السوق النفطية.

تتميز السوق النفطية بالخصائص التالية[2]:

- ✓ تعتبر السوق النفطية أكثر شفافية، وذلك من خلال توفير المعلومات الضرورية حول العرض والطلب لتفادي الوقوع في المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار؛
- ✓ تعتبر السوق النفطية أكثر تنافسية لأنها تتميز بحرية شراء وبيع النقط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق.
- ✓ السوق النفطية هي سوق غير مستقرة ويرجع عدم استقرار السوق إلى تقلبات العرض والطلب إضافة إلى العوامل السياسية والتلاعبات في السوق النفطية؛

وتتميز أيضا[3]:

- ✓ سوق ذات طابع احتكاري، أي منتجين قليلين يسيطرون على سلعة إستراتيجية؛
- ✓ سوق دولية تضم جميع الفاعلين فيها من منتجين ومستهلكين، سواء مؤسسات متعددة الجنسيات أو مؤسسات وطنية أو مؤسسات مستقلة؛
- ✓ سوق غير موحدة، فهي مجموعة أسواق متباينة ومتعددة الأطراف من دول متقدمة ودول نامية.

الفرع الرابع: الفاعلون في السوق النفطية.

من ناحية الدول المنتجة: تضم ما يلي[4]:

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص ص 58،59.

[2] رقيق فاطمة الزهرة، بن عودة حورية، آثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص 60.

[3] حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية خلال 2011 . 2021 دراسة حالة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص 15.

[4] JesusMaraContneras, L'organisation Des Pays Exportateurs De Pétrole (opep), Encyclopédie De L'énergie, 27 Mai 2019.

أ. منظمة الأوبك Opec: هي منظمة حكومية دولية دائمة مقرها فيينا (النمسا). تم إنشاؤها خلال مؤتمر بغداد الذي انعقد في العراق في الفترة من 10 ـ 14 سبتمبر سنة 1960، والذي ضم خمس دول: إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا.

تضم في عضويتها 13 دولة، هي الجزائر، أنغولا، الكونغو، غينيا الاستوائية، إيران، العراق، الكويت ليبيا، نيجيريا، السعودية، الإمارات، فنزويلا والغابون.وعلقت اندونيسيا عضويتها عام 2008، وانسحبت منها كل من قطر عام 2019 والإكوادور عام 2020.

أنشأت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، والسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول[1].

أما أهداف المنظمة فهي تنسيق وتوحيد السياسات النفطية لدول الأعضاء، من أجل ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة للنفط، في المقابل العمل على ضمان مصالح الدول المستهلكة من خلال تأمين إمدادات نفطية فعالة، اقتصادية ومنتظمة لهذه الدول، كذلك ضمان عائدات عادلة على رأس المال بالنسبة للمستثمرين في الصناعة النفطية (OPEC).

من خلال هذه الأهداف يتضح أن منظمة الأوبك هي عبارة عن كارتل نفطي دولي تم تأسيسه بغية حماية مصالح دول الأعضاء فيه[2]؛

ب . الدول المنتجة خارج الأوبك: هي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة للأوبك، وتقدر نسبة إنتاجها من الإنتاج الكلي حوالي 60%، وتتميز هذه الدول أنها تجمع بين إنتاج النفط والاستهلاك وهذا راجع إلى التطور الاقتصادي وخاصة قطاع الصناعة الذي يستهلك كميات كبيرة من النفط.

وتعتبر تكاليف استخراج النفط في هذه البلدان مرتفعة جدا مقارنة بدول الأوبك، وأكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة هي كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، النرويج، كندا، البرازيل، بريطانيا، الصين، المكسيك، كازاخستان[3].

من ناحية الدول المستهلكة: تضم ما يلي:

[1]منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عبر الرابط:https://www.aljazzera.netتم الإطلاع عليه في: 19/ 03/ 2025 سا 20:19.

[2]محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة للأوبك في ظل التحولات الاقتصادية والجيو سياسية الدولية الراهنة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 164.

[3]عمراني سفيان، آثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والعراق الفترة بين سنة 2000/ 2019، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2020، ص 53.

أ. وكالة الطاقة الدولية (EIA): أنشأت وكالة الطاقة الدولية استجابة لأزمة النفط في عامي 1973 و1974، عندما أدى خطر النفط الذي فرضه كبار المنتجين إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات تاريخية، وكشف عن ضعف الدول الصناعية في الاعتماد على واردات النفط. استضافت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس هذه الوكالة المستقلة حديثة الإنشاء بتكليف أولي بتأمين إمدادات النفط والتعاون في مجال السياسات، بما في ذلك إنشاء آلية عمل جماعية للاستجابة بفعالية لأي إنقطاعات محتملة في إمدادات النفط، بالإضافة إلى تطوير سياسات ترشيد الطاقة.

الأعضاء المؤسسون للوكالة الدولية للطاقة هم: النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمرك، ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، تركيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، تليها اليونان (1976)، نيوزيلندا (1977)، أستراليا (1979)، البرتغال (1981)، فنلندا (1992)، فرنسا (1992)، المجر (1997)، جمهورية التشيك (2001)، جمهورية التشيك (2001)، جمهوريا كوريا (2002)، جمهورية سلوفاكيا (2007)، بولندا (2008)، استونيا (2014)، المكسيك (2018)، ليتوانيا (2022)، لاتفيا (2024)، تسعى تشيلي، كولومبيا، إسرائيل، وكوستاريكا حاليا للحصول على العضوية الكاملة[1].

تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحقيق الأهداف التالي[2]ة:

- ✓ نظم التعامل مع الاضطرابات التي تعرفها الإمدادات النفطية وتجويبها؛
- ✓ تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء، والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية؛
- ✓ تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية؛
- ✓ تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

ب . الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع): تم إطلاق مصطلح "الشقيقات السبع" من قبل الإيطالي إنريكوماتي (سياسي ورجل أعمال وإداري بارز في مجال إنشاء شركات صناعة النفط)، فهو أول من أعلن الحرب على هذه الشركات العملاقة التي سيطرت على معدلات الإنتاج والتكرير والتنويع بنسبة كبيرة، هي مجموعة من شركات النفط

[1] الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية https://www.iea.org/about/history تم الإطلاع عليه في 21/ 03/ 2025 سا 17:39.

[2] مقران هارون، بن الوريسي رندة، آثار تقلبات أسعار النفط على العجز الموازني في الجزائر، دراسة تحليلية 2010 2020، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2022، ص ص 35، 36.

مملوكة من طرف بعض الدول الكبرى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا عددها سبعة سيطرت على 80% من صناعة وتكرير النفط العالمية في فترة زمنية معينة[1].

أكبر هذه الشركات "إكسون"، "غولف"، "تكساكو"، "موبيل أويل" و"تشيفرون" وكلها شركات أمريكية، بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتش بيترو ليوم".

ولا نهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية التابعة للدول المنتجة فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004، ومن هذه الشركات شركة "آرمكو" السعودية، شركة "النفط الوطنية الإيرانية"، شركة "بيتروليوس" المكسيكية، شركة "بترو" الصينية...[2]

المطلب الثالث: السعر النفطي.

يعد السعر النفطي من العوامل الأساسية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وتتعدد أنواعه وفقا لمعايير مختلفة. لذا سيخصص هذا المطلب لدراسة مفهوم السعر النفطي وأنواعه وعوامل تحديده.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي وأنواعه:

1 . تعريف سعر النفط: هو تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة، نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها[3].

2 . أنواع سعر النفط: للنفط عدة أسعار يتم تسعيره بها، نذكرها كالتالي[4]:

✓ **السعر المعلن**: ظهر السعر المعلن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1830، حيث تولت الشركات النفطية مهمة إعلانه عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها النفط من المنتجين، غير أن عملية الإعلان هذه انتقلت من الآبار إلى موانئ التصدير نتيجة تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العرض للسلعة النفطية في السوق ومجسد لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية[5].

---

[1]وسام عمرون، آثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر . دراسة قياسية (2000 . 2020)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023، ص 89.

[2]حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986 . 2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص 35، 36.

[3]بن يبا محمد، بن العارية حسين، دراسة قياسية لآثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص 1139.

[4]بن يبا محمد، بن العارية حسين، مرجع نفسه، ص ص 1139، 1140.

✓ **السعر الاسمي**: هو القيمة النقدية لبرميل النفط معبرا عنها بالدولار خلال لحظة زمنية معينة، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة.

✓ **السعر الحقيقي**: هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس، أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، حيث يتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار المماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس[1].

✓ **السعر الفوري**: يعرف على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة النفطية المتبادل، بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

✓ **سعر التكلفة الضريبية**: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول المانحة لاتفاقيات الثروة النفطية[2].

✓ **السعر المتحقق**: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع.

✓ **سعر الإشارة**: هو سعرمتوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة[3].

الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط.

في هذا الفرع سوف نتطرق إلى مفهومي الطلب والعرض على النفط ونبرز أهم محدداتهم[4]:

1. **الطلب النفطي**: يعرف الطلب على أنه معدل رغبة المستهلكين في شراء منتج ما.

---

[5]مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دراسة تحليلية للفترة (2000 2014)، مجلد الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثالث، العدد التاسع، ص 199.

[1]سليم جابو، ربيع بوصبيع العايش، دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية ـ حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة 2000 ـ 2018، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص ص 301، 302.

[2]مكاحلية دنيا، هلالي الحاجة، تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة (1989 ـ 2019)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثانيفي العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ، 2022، ص ص 4، 5.

[3]مراد علة، مرجع سبق نفسه، ص 199.

[4]Joseph whelan, Kamil Msefer, "Economic Svpply § Demand", Education Project, January 14, 1996, P06.

أما بالنسبة للطلب النفطي فيعرف على أنه عدد الوحدات المشتراة من النفط سواء كان في صورته الخام أو المشتقة أي المنتجة، عند مستوى سعر معين لها، وذلك في مكان معين وخلال فترة زمنية معينة من أجل إشباع الحاجة سواء كانت لأغراض استهلاكية أو إنتاجية[1].

يتأثر الطلب النفطي بمجموعة من العوامل منها[2]:

✓ **النمو الاقتصادي العالمي**: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالطلب النفطي وهو أحد العوامل المؤثرة فيه والعلاقة بينهما طردية، أي زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه زيادة في الاستهلاك النفطي وخاصة في ظل التقدم الصناعي الهائل الذي يعتمد على نسبة كبيرة من النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

✓ **الاستقرار السياسي في العالم**: يلعب الاستقرار السياسي دور هام في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون أحيانا سبب رئيسي في تقلص الإمدادات النفطية، ما يدفع بالدول المستهلكة للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوف من نقص الإمدادات.

✓ **النمو السكاني**: هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط حيث كلما زاد عدد السكان أدى ذلك إلى زيادة الطلب، لكن تأثير السكان قد يكون مهما وقد يكون غير ذلك وهذا إذا ارتبط بعوامل أخرى أهمها عامل النمو الاقتصادي، فيكون تأثيره كبير في حالة ما إذا كان النمو الاقتصادي عالي ويكون تأثيره محدود إذا انخفض الدخل القومي العام وكذلك للفرد[3].

✓ **المناخ**: تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط، حيث لوحظ أن مستويات الطلب على النفط في هذه الدول تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاعها خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض الحرارة في هذه الدول[4] .

✓ **أسعار السلع البديلة أو المنافسة**: يتأثر الطلب النفطي بأسعار السلع البديلة، حيث تؤثر إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وتؤثر سلبا عندما تكون أسعار السلع البديلة أقل من سعر النفط فينخفض الطلب النفطي[5].

---

[1]فتيحة زعتر، عبد النور غريس، أسعار النفط في السوق العالمية ـ دراسة قياسية(1990. 2019)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 455.

[2]مكاحلية دنيا، هلالي الحاجة، تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة (1989 ـ 2019)، مرجع سابق، ص 06.

[3]شيماء ثامر، منى بوسكرة، آثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر ـ دراسة تحليلية للفترة ما بين(2001. 2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص ص 13، 14.

[4]مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دراسة تحليلية للفترة (2000. 2014)،مرجع سابق، ص 203.

[5]فتيحة زعتر، عبد النور غريس، مرجع نفسه، ص 456.

2 . العرض النفطي:يقصد به تلك الكميات من النفط الخام التي يتم عرضها للبيع في السوق خلال فترة زمنية معينة، ويشمل العرض النفطي كل النفط المنتج أو معظمه، وقد يضاف إليه جزء من الاحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية[1].

يتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل منها[2]:

✓ **الطلب النفطي**: يشكل الطلب النفطي محور العملية السوقية والقائمة على التقاء كل من العرض والطلب، فالعلاقة القوية التي تربطهما تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة للرفع من معدلاتها الإنتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب على السعر فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض سعرها والذي يتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة التي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض فترفع من طلبها الموجه للاستهلاك والتخزين الاستراتيجي.

✓ **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية**: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

✓ **السعر**: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه.

✓ **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج**: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع العرض البترولي.

✓ **المصادر البديلة للنفط وأسعارها**: تلعب أسعار الموارد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة[3].

---

[1]فتيحة زعتر، عبد النور غريس، مرجع سابق، ص ص 456،457.

[2]أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وآثرها على السياسة المالية . دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980. 2014)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

[3]موري سمية، آثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص ص 33، 34.

✓ **الحروب والأحداث السياسية:** حيث تعد من أهم العوامل المحددة للعرض النفطي العالمي، فخلال الحروب والأزمات السياسية خاصة في مناطق الإنتاج النفطي، يشهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات تؤدي لحدوث أزمات نفطية عالمية.

✓ **السياسة النفطية:** هي مجموعة الإجراءات المتخذة أو الموضوعة من قبل الجهات المعنية والمتعلقة في كيفية استغلال النفط بصورة عامة وتنظيم عرض النفط بصفة خاصة سواء كان ذلك متعلقا بالكميات المنتجة ومعدلات إنتاجها ومستوياتها، فالسياسة النفطية على عموميتها هي عامل مؤثر وفعال بصورة كبيرة على عرض السلعة النفطية سواء كان ذلك في جانب تزايد ونمو العرض أو ثبات واستقرار العرض أو في توقفه كليا أو جزئيا[1].

[1]بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي.

لقد شهدت أسعار النفط تقلبات حادة وتطورات متسارعة، عكست تأثرها بالتغيرات الجيوسياسية، الاقتصادية، والطلب العالمي بالإضافة للأزمات الاقتصادية والصحية العالمية، حيث يتضمن هذا المبحث رصدا تاريخيا لتطور أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية العالمية وتوضيحا لآثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط.

لقد مرت أسعار النفط الخام بعدة تطورات خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي نذكرها كالتالي[1]:

المرحلة الأولى: 1973 . 1999: بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5 . 3 دولار للبرميل، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد السبعينات، الأمر الذي أسهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974، وتراوحت ما بين 11 . 13 دولار للبرميل حتى عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما أسهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك، وانخفاض الطلب العالمي على النفط.

وترجع هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث أنه بعد 1973 تأكد أن عصر النفط المنخفض قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للنفط لن تقبل بأقل من قيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها[2].

لكن متوسط تلك الأسعار انخفض خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل، لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986 و 1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في إنتاج أوبك في تلك المدة[3].

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل، وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول غير الأوبك[4].

---

[1] قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 137.

[2] نبيل بابا عربي، عليلعجيلات، آثر تغيرات سعر النفط على السياسة المالية للجزائر دراسة قياسية (2000 . 2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص 30.

[3] قصي عبد الكريم، مرجع نفسه، ص 137.

[4] نبيل بابا عربي، عليلعجيلات، مرجع نفسه، ص 31.

المرحلة الثانية: 2000 . 2018: انخفضت الأسعار خلال عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا أنها أخذت منها تصاعديا بعد عام 2002 وحتى منتصف عام 2002، حيث تخطت سلسلة متتالية من المستويات القياسية غير المسبوقة خاصة خلال النصف الأول من عام 2008، عندما تجاوزت الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك حاجز 130 دولار للبرميل، وخلال نفس العام فقد وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 94.1 دولار للبرميل[1].

وإن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 جعلتها في حالة من التذبذب حيث انخفض السعر من 94 دولار للبرميل في عام 2008 إلى 61.06 دولار للبرميل[2].

ثم بدأ التحسن تدريجيا في أسعار النفط حيث وصل إلى 109.42 دولار للبرميل سنة 2012 بسبب ارتفاع الطلب العالمي، لتشهد أسعار النفط في السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا بحيث بلغت 69.78 دولار للبرميل وهذا سنة 2018، ويرجع هذا أساسا لانخفاض الطلب العالمي إضافة إلى تراكم المخزون النفطي العالمي[3].

المرحلة الثالثة: 2019 . 2023: منذ إعلان المنظمة الصحية العالمية عن تفشي فيروس كورونا شهر ديسمبر 2019 واصلت أسعار البترول في الانهيار نتيجة غلق المصانع وتوقف وسائل النقل وعدم توصل أعضاء منظمة الأوبك إلى اتفاق فيما يخص خفض الإنتاج، يلاحظ انهيار أسعار النفط لسلة أوبك نهاية سنة 2019 لتصل إلى أدنى قيمة بمعدل سنوي لسنة 2020 مقدر بـ 41.25 دولار للبرميل، ليرتفع في سنة 2021 إلى 69.71 دولار للبرميل، وكانت لنتائج الحرب الروسية الأوكرانية تأثير ايجابي على أسعار النفط حيث أن الأسعار تجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل لمدة 5 أشهر من سنة 2022[4].

انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2023، ليصل متوسط سلة خامات أوبك إلى نحو 83 دولار للبرميل، متأثرة بالتذبذبات الملحوظة التي شاهدتها اتجاهاتها[5].

---

[1]براهم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000 . 2009)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 9.

[2]مراد علة، مرجع سابق، ص 214.

[3]عادل مختاري، محمد بن البار، دراسة قياسية لآثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال منهجية SVAR للفترة (1980 . 2018)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص ص 125، 126.

[4]دلامي مباركة، دراسة تحليلية لانعكاسات انهيار أسعر النفط ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال جائحة كورونا، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2024، ص صص 12، 13، 14.

[5]تقرير الأمين العام السنوي الخمسون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، 2023، ص 51.

جدول 2 . 1: أسعار النفط الخام الاسمية من 2000 . 2023.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر الاسمي	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	94.4	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.3	49.5
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
	40.8	52.4	69.8	64.0	41.5	69.9	100.1	83.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير الأمين العام لسنة 2012 و 2023.

المطلب الثاني: الأزمات النفطية العالمية.

شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في 50 سنة ماضية البعض منها سلبي والآخر إيجابي بدأ من أزمة الطاقة الأولى 1973 التي كانت لصالح الدول المنتجة ثم الصدمة العكسية التي أضرت بالدول المنتجة سنة 1986، وتليها الأزمات السلبية مثل أزمة الأسعار 1991، وأزمة 1998، بعدها انتعشت الأسعار وشهدت السوق الدولية أزمة إيجابية ثانية 2004، لم تدم طويلا وحلت أزمة 2008، ثم ما لبثت أن عاودت الارتفاع إلى غاية 2014 أين شهد سوق النفط أزمة انهيار في الأسعار، وبعده أزمة 2020 أين شهد سوق النفط أزمة انهيار في الأسعار من خلال الأزمة الوبائية Covid – 19، إذ أن الأزمات البترولية هي تلك الاختلالات التي تحدث على مستوى هياكل الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض.

1. الأزمة النفطية الأولى 1973: تمكنت الدول العربية من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ستة دول من أعضاء من أوبك، في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70% وتم اتخاذ هذه القرارات حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية في تحديد الأسعار، وإعطاء قيمة فعلية للبترول وربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة وتقليص الفارق بين أسعار النفط وأسعار المنتجات، كما تتضمن مؤتمر الكويت قطع إمداد النفط العربي بصورة كلية، عن الدول الحليفة لإسرائيل (كالولايات المتحدة الأمريكية وكذا هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية

العربية والمساندة لإسرائيل، كما اعتمدت منظمة الأوبك على البترول كسلاح للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في حرب أكتوبر 1973 [1].

2 . الأزمة النفطية الثانية 1979: شهد العالم أزمة نفطية ثانية عام 1979 لا تختلف كثيرا عن سابقتها أين حدثت قفزة نوعية في أسعار النفط وهذا رغم الاحتياطات المتخذة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الرامية إلى الحد من ارتفاع أسعار النفط.

الجدول رقم(2 . 2): الأسعار الفورية للنفط العربي الخفيف من 1971 إلى 1986.

(الوحدة: الدولار للبرميل الواحد).

السنوات	1972	1973	1974	1978	1979	1980	1981	1982	*1986	*1987
السعر الفوري	1.9	2.83	10.41	13.03	29.75	35.69	34.32	31.8	13.53	17.73

*متوسط أسعار سلة الأوبك

المصدر: طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، 2010، ص 32

وبنظرة سريعة للجدول أعلاه سيتضح لنا جليا أن أسعار النفط الفورية قفزت من مستوى 13.03 دولار للبرميل سنة 1978 إلى حدود 30 دولار للبرميل سنة 1979. ومرد هذه الأزمة يعود إلى اختلالات بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط الخام في السوق النفطية. فالعرض النفطي لم يكن كافيا لتلبية الاحتياجات المتنامية للنفط والتي كان من الصعب تعويضها بمصادر الطاقة البديلة.

إلا أن هذه الأزمة لم تكن ناجمة عن أسباب اقتصادية فحسب بل هناك أسباب سياسية أيضا، لكن خلاصة القول أن هذه الأسباب دفعت بأسعار النفط الخام نحو الأعلى وأهمها:

انخفاض الإنتاج الإيراني: لقد كانت للاضطرابات السياسية التي عصفت بإيران والمتمثلة في سقوط حكم الشاه وإضراب العمال في شركات النفط، آثرا كبيرا على معروض النفط الإيراني، حيث عرف هذا الأخير تراجعا ملحوظا، الأمر الذي خلق فجوة بين العرض والطلب على النفط الخام في السوق ودفع الوكالة الدولية للطاقة إلى البحث عن مصادر أخرى

[1] إيدر عبد الله، عياشي صالح، آثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري (2010 2020)، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2022، ص 8.

لتعويض النقص الحاصل. كل ذلك آثر بشكل مباشر على الأسعار حيث بيع النفط الإيراني 30 دولار للبرميل، والجزائري بـ 35 دولار للبرميل؛

استمرار أزمة الدولار الأمريكي: إلى جانب تأزم الجانب الإيراني، كان لا يزال الدولار الأمريكي مستمرا في الهبوط أي أن القدرة الشرائية له أصبحت متدنية جدا وهذا بطبيعة الحال خفض من القيمة الحقيقية للنفط الخام الأمر الذي أجبر دول الأوبك على رفع سعر النفط بنفس قيمة الانخفاض.

ومن أهم النتائج لهاته الأزمة هي:

على دول الأوبك: إن الارتفاع المذهل لأسعار النفط خلفت عوائد مالية بالنسبة لهذه الدول وهو ما أطلق عليه البيترو دولار التي استخدمت في تمويل برامج تنموية ضخمة للقضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة وخلقت صناعات خفيفة وثقيلة كما هو الحال بالنسبة للجزائر. ضف إلى ذلك أن هذه الفوائض المالية استخدمت في الدول الأوروبية المستوردة للنفط كاستثمارات سواء صناعية أو شراء سندات مالية أو سندات الخزينة.الأمر الذي حسن من طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول الأوبك والدول الصناعية المتقدمة؛

على الدول المستهلكة: لا شك أن هذه الأزمة قد أسفرت عن آثار سلبية على الدول المستهلكة، لاسيما إذا تعلق الأمر بدول العالم الثالث غير المنتجة للنفط أين ارتفعت فاتورة استيراد الطاقة لتصل إلى 90% من حجم الواردات ناهيك عن تراجع معدلات النمو وارتفاع المديونية وتعميق فهوة الاختلالات الداخلية.

أما عن الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، فقد عرفت تراجعا في معدلات النمو وارتفاع فاتورة واردات النفط.[1]

3. الأزمة النفطية الثالثة سنة 1986: في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 وبداية من عام 1986 انهارت أسعار النفط بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية

[1]طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971. 2006)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي، جامعة وهران، 2010، ص صص 32، 33، 34.

للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وتعتبر أزمة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1982. 1985)، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982. 1986)، حيث بلغت 134 مليار دولار، كانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

ومن أسباب وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986 هي:

- ✓ عدم التزام أعضاء الأوبك بحصصها؛
- ✓ المنافسة؛
- ✓ اللجوء إلى موارد بديلة.

ومن بين النتائج التي وقعت هي:

- ✓ تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعدل 43% من قيمتها بداية الثمانينات؛
- ✓ انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه 1980؛
- ✓ شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986؛
- ✓ تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

وعلى اثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987 . 1989 تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية والعراقية) ثم انخفضت الأسعار إلى حدود

18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال الفترة (1991 . 1995)[1].

4. الأزمة النفطية الرابعة لسنة 1990. 1991: تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على آثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل[2].

5. الأزمة النفطية الخامسة لسنة 2004: تميزت بالارتفاع المتواصل للأسعار حيث ارتفع سعر البترول إلى 42 دولار للبرميل ثم وصل إلى 50 دولار للبرميل وذلك نتيجة زيادة الطلب وكذا لتلبية حاجيات النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك مما أدى إلى الارتفاع الحرب في العراق والإضرابات المالية في نيجيريا وإعصار إفيان في خليج المكسيك، والضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على الأوبك وغيرها[3].

6 . الأزمة النفطية السادسة لسنة 2008: يرجع كثير من المراقبين أن الارتفاع المطرد في الأسعار العالمية للنفط الخام على مدى السنوات الخمس من (2003 . 2008) ضعف عواما السوق الأساسية المتمثلة في محددات الطلب والعرض، حيث يبرر الجانب المتعلق بالطلب إلى ما يتعرض له الطلب العالمي من نمو متسارع بسبب النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده كل من الصين والهند، في نفس الوقت الذي تتعرض فيه إمدادات النفط إلى ركود بسبب تراجع وتيرة الاستثمارات الجديدة مقارنة مع النمو المتسارع للطلب. ومع ذلك لم يأخذ بعض المحللين في تفسيراتهم بفكرة أن التحولات في أساسيات السوق مسئولة على تحركات أسعار النفط الهائلة سنة 2008، لأنها لم تكن حسب رأيهم ذات تأثير كافي لوصول الأسعار إلى مستوى 150 دولار للبرميل. وبدلا من ذلك اعتمدوا على عدد من التفسيرات البديلة لدعم رأيهم كمثل السياسات الحكومية الخاطئة، ودور الأزمة المالية في ذلك.

جدول رقم (2 . 3):تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000 . 2008.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4

[1]بروكي عبد الرحمان، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر . دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015، ملتقى دولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي . الواقع والتحديات .، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2015، ص ص 2، 3.

[2]ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2017، ص 4.

[3]إيدر عبد الله، عياشي صالح، آثر تغيرات أسعار النفط العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري (2010 2020)،مرجع سابق، ص 9.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السادس، الفصل الخامس، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.WWW.amf.org.ae تم الإطلاع عليه يوم 9 أفريل 2025، سا: 16:00.

كان للزيادات في الإمدادات التي أقرتها أوبك آثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000 مما انعكس على ارتفاع الأسعار، إذ بلغ معدل سلة الأوبك 27.6 دولار خلال السنة، إلا أن الأسعار تراجعت سنة 2001، وفي عام 2002 تحسنت الأسعار وذلك راجع للعديد من العوامل إثر تعليق الصادرات النفطية العراقية لمدة شهر وكذلك عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية سنة 2002، ولقد بلغ سعر نفط دول الأوبك في هذه السنة 24.3 دولار، ثم ارتفع سعر النفط إلى 28.2 دولار للبرميل سنة 2003.

أما سنة 2004 فقد شهدت ثورة أسعار النفط إلى ارتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل وتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير من سنة 2004، وذلك راجع لعدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها الاضطرابات السياسية في فنزويلا والعراق ونيجيريا واستهدفت عمال النفط أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004، المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ساهم في وقف إنتاجها ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 23%.

واستمرت أسعار النفط في الارتفاع حيث تخطت عتبة 50 دولار للبرميل سنة 2005 وارتفع الطلب العالمي على النفط مما دفع بدول الأوبك إلى رفع الإمدادات من النفط حتى وصلت إلى 84.3 مليون برميل يوميا، وقد بلغت أسعار النفط أرقاما غير مسبوقة سنة 2006، وفي سنة 2007 وصل سعر النفط إلى 70 دولار للبرميل مع تزايد إمدادات النفط من طرف دول الأوبك.

وفي سنة 2008 وصل السعر إلى 92.7 دولار خلال الفصل الأول ثم ارتفع إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار خلال الفصل الرابع ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية 2008.

لذلك استعمل العديد من الاقتصاديين ورجال السياسة عبارة "الأزمة النفطية الثالثة"، ولكنها تختلف عن الصدمتين السابقتين 1973 و1979، فهي ليست أزمة في عرض النفط بسبب عدم الاستقرار الجيو سياسي، ولكنها طفرة في الطلب على النفط.

حيث أن هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير المتغيرات التي تظهر على أسعار النفط الخام تؤدي إلى تذبذبهما، وأهم هذه العوامل تتمثل في[1]:

- ✓ الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط؛
- ✓ الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك؛
- ✓ الطلب على النفط؛
- ✓ المضاربة.

7 . الأزمة النفطية السابعة لسنة 2014: شهدت أسواق النفط العالمية انخفاضا شديدا في أسعار البترول عام 2014 في النصف الثاني منه تحديدا لتبلغ مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015 منخفضة بنسبة 50% عن ذروتها في منتصف جوان 2014، وهو أكبر انهيار للأسعار منذ انهيارها المؤقت سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، واستمرت الأسعار في الانهيار لتصل مستويات قياسية ببلوغها حدود 30 دولار للبرميل سنة 2015 وبداية سنة 2016 بانخفاض قدرت نسبته بحوالي 74% عن قيمته في الذروة.

ومن بين مسببات هذه الأزمة:

أولا: الأسباب الاقتصادية:

الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب: حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية يعود انهيار أسعار النفط إلى قفزة نوعية في المعروض منه خارج منظمة الأوبك إلى أعلى معدل نمو له مع انكماش في الطلب وبسبب نمو إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2008 حتى أواخر 2014 بزيادة للعرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا مع امتناع السعودية التخلي عن حصتها السوقية وإبقاء أوبك سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا وعدم خفضه لموازنة العرض العالمي للطلب فأدى ذلك تهاوي الأسعار لتصل إلى ما دون 50 دولار للبرميل في جانفي 2015.

عامل التكنولوجيا: ترفع التكنولوجيا معدل استخراج النفط من البئر في العالم الذي هو من 34 إلى 35%، وأن ارتفاع عامل الإنتاج بـ 1% يضيف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.

ارتفاع إنتاج النفط الصخري: حدثت تخمة في المعروض العالمي من النفط الخام نتيجة ارتفاع إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، الذي أضاف حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام

[1] براهيمي زينة، الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة العامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017، ص صص 13، 14، 15.

فقد بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية شهر أكتوبر من سنة 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا من النفط الخام إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي.

الدورة الاقتصادية الرأسمالية: سبب الانكماش الذي حدث في أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين انخفاضا لأسعار النفط فقد كانت نسبة النمو العالمي في 2015 في حدود 3.6 فقط مقابل 3.2 في 2014 ما ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت بـ 1.1 مليون برميل يوميا فقط، الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على الأسعار ومنافسة شديدة بين كبار البائعين.

ارتفاع سعر صرف الدولار: نظرا لقوة واستقرار عملة الدولار يتم تسعير النفط بها، فيعتبر ارتفاع سعر الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ومنه فارتفاع وانخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): تتحكم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بثلث الإنتاج العالمي المقدر بـ 97 مليون برميل حيث تنتج 32.2 مليون برميل، لذا تعد المنظمة أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمي، يكن لمنظمة الأوبك أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع وهذا متوقع فلقد أنشئت هذه المنظمة كي تكون إتحادا احتكاريا يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، غير أنه في اجتماعها شهر نوفمبر 2014 اتخذت قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد للأسعار، هذا القرار جاء عكس القرار الذي اتخذته المنظمة فترة الأزمة المالية العالمية 2008 عقب انهيار أسعار النفط حيث خفضت الإنتاج مما ساعد على انتعاش الأسعار مجددا.

ثانيا: الأسباب الغير الاقتصادية: يعتبر الوضع الجيو سياسي وحالة عدم الاستقرار التي شاهدتها منطقة الشرق الأوسط من بين أسباب انخفاض أسعار النفط، مع الدور العكسي الذي ولعته منظمة الأوبك وبالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط حيث قامت بخفض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية "مؤشر دبي وعمان" إضافي إلى ذلك خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من مؤشر "أرجوس" بنسبة 10%، كما رفعت إنتاجها من 9.597 مليون برميل يوميا في سنة 2014 إلى 9.74 مليون برميل يوميا في سبتمبر من نفس السنة مبررة ذلك بالرغبة في الحفاظ على عملائها والسعي لكسب عملاء جدد في السوق.

تسعى الدول الاقتصادية الكبرى للحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي بالسيطرة على مصادر الطاقة التقليدية والعمل على خفض أسعار الطاقة عالميا نظرا لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج.

8. الأزمة النفطية الثامنة لسنة 2020: أدت جائحة كورونا التي ضربت العالم إلى عدد من الآثار على كل المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، وتأثير ذلك بشكل مباشر على الدول النفطية (المصدرة للنفط)، وبحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في 14 أفريل 2020، فإن الاقتصاد العالمي يشهد أعمق ركود منذ قرن، وانكماش الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بمتوسط بلغ 3.1% في سنة 2020، أقر التقرير بصعوبة وضع توقعات دقيقة في ظل تطور الجائحة بشكل مستمر[1].

9. الأزمة النفطية التاسعة لسنة 2023: شهدتقفزة للأعلى في أسعار النفط منذ بدأت روسيا والتي تعتبر ثاني أكبر مصدر للخام في العالم حربها في أوكرانيا، حيث سجل متوسط سعر خام البرنت لعام 2022 نحو 103 دولار، وهو أعلى متوسط منذ عام 2013، في النصف الثاني من عام 2022 هبطت أسعار النفط تحت حاجز المائة دولار، مما يعكس محدودية تأثير الأزمة الأوكرانية على الأسعار وعدم تأثيرها على إمدادات النفط الروسية، حيث بات من الواضح تحييد نظام الطاقة العالمي من الأزمة الروسية الأوكرانية وعدم إمكانية اختراق نظام الطاقة العالمي[2].

المطلب الثالث: آثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

تختلف آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي باختلاف طبيعة تلك التقلبات، أي ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، كما تختلف باختلاف الدول بين المستوردة والمصدرة للبترول، ويمكن توضيح هذه الآثار في الجدول التالي[3]:

أولا: بالنسبة للدول المستوردة:

جدول رقم (2-4): آثر تقلبات أسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة.

[1]صراوي مراد، آثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له . دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021 .، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص61.

[2]دلامي مباركة، دراسة تحليلية لانعكاسات انهيار أسعار النفط ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الجزائري خلال جائحة كورونا، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2024، ص 12.

[3]برباش عنترة، بوحلايس محمد خليل، أحسن سعيد، آثر تغيرات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، 2022، ص ص 104، 105.

في حالة انخفاض الأسعار.	في حالة ارتفاع الأسعار.
الآثار السلبية: . انخفاض الاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة وغيرها من المشروعات عالية التكلفة. . تخفيض الاستثمار في عمليات البحث عن البترول في الدول الصناعية والدول النامية خارج منظمة الأوبك. . انخفاض صادرات الدول الصناعية نحو الدول البترولية. . انخفاض مقدرة الدول البترولية المدينة على سداد ديونها. . خطر قيام الدول البترولية الغنية مثل السعودية، الكويت، الإمارات، وقطر على سحب ودائعها على نطاق واسع من البنوك الغربية. . انخفاض معونات الدول البترولية للعالم الثالث. **. الآثار الإيجابية:** . تخفيض قيمة الواردات البترولية، وعلى أثر ذلك تحسن موازنات مدفوعات هذه الدول. . انخفاض أسعار السلع الصناعية المستوردة وهذا لانخفاض معدلات التضخم في الدول الصناعية. . انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض أعباء الديون التي تتحملها البلدان النامية. . زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية. . ارتفاع دخل القطاع العائلي من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي. . انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة، وكذا	. انخفاض معدل النمو الاقتصادي. . زيادة نسبة التضخم. . تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي. . ارتفاع الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار البترول ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية. . تزايد عبء خدمة الديون. . الاستفادة من الفوائض المالية البترولية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول البترولية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

السلع النهائية التي يدخل البترول في إنتاجها.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برباش عنترة، بوحلايس محمد خليل، أحسن سعيد، آثر تغيرات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر، 2022، ص 104.

ثانيا: بالنسبة للدول المصدرة:

جدول رقم (2–5): آثر تقلبات أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة.

في حالة انخفاض الأسعار.	في حالة ارتفاع الأسعار.
الآثار السلبية: - تراجع الإيرادات البترولية. . انخفاض الإنفاق العام سواء فيما يتعلق بالنفقات الجارية أو النفقات الاستثمارية. . سحب الأموال المودعة لدى البنوك لتغطية نفقاتها. . قيام بعض الدول بالاقتراض من الخارج لمواجهة انخفاض أسعار البترول. . قيام الدول البترولية بتخفيض معوناتها المقدمة للعالم الثالث. . تراجع النمو الاقتصادي للدول المصدرة. . انهيار العملات للدول المصدرة للنفط. . انهيار سوق الأسهم. . انخفاض الإنفاق الاستثماري في مجال الطاقة. . انهيار بعض الشركات البترولية العالمية وما ينجر عنه من تسريح للعمال. **الآثار الإيجابية:** - يعتبر جرس إنذار مبكر لاستثمار عائدات البترول لبناء مصادر دخل بديلة وفتح فرص عمل جديدة. . انخفاض الصادرات البترولية يؤدي إلى انخفاض إنتاج	- زيادة كبيرة في العوائد البترولية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد. . تعزيز قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. . زيادة حجم الفوائض المالية البترولية. . زيادة حجم المعونات المالية والقروض المقدمة للدول النامية. . القيام باستثمارات في الدول الصناعية. . إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

البترول وإطالة عمره بما يفيد الأجيال القادمة. . تشجيع الدول البترولية على توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع صادراتها. . تشجيع الدول البترولية على ترشيد الإنفاق العام والخاص سواء الاستهلاكي أو الاستثماري. . كبح جماح الغاز الصخري ودفعه للخروج من سوق البترول.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برباش عنترة، بوحلايس محمد خليل، أحسن سعيد، آثر تغيرات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية في الجزائر، 2022، ص 105.

خلاصة الفصل :

يشكل الاقتصاد النفطي نموذجا واضحا للاقتصاد الريعي، الذي يعتمد بشكل أساسي على تصدير الموارد الطبيعية، وخاصة النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل، ويتميز هذا النموذج بكونه عرضة لتقلبات السوق العالمية، حيث تؤثر العوامل الجيوسياسية، والتغيرات في الطلب العالمي، والتطورات التكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة بشكل مباشر على أسعار النفط، وفي فترات ارتفاع الأسعار تشهد الدول النفطية زيادة في الإيرادات مما يمكنها من تنفيذ مشاريع تنموية وزيادة الإنفاق العام، أما في فترات الانخفاض تواجه هذه الدول عجزا في الموازنات، وتراجعا في الاحتياطات النقدية وتباطؤ في النمو الاقتصادي.

كما تؤثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، فارتفاعها يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاضها يعزز القدرة الشرائية، كما أن الاعتماد المفرط على النفط يخلق اختلالات هيكلية، مما يجعل التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل.

الفصل الثالث: تجارب الدول النفطية في الخروج من التبعية النفطية.

تمهيد :

يعد التنويع الاقتصادي من أهم الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الطامحة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، وقد برزت دول مثل: النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة كنماذج رائدة في هذا المجال.

إن التجربة التنموية التي خاضتها هذه الدول تقدم دروسا قيمة للدول الراغبة في تحقيق تحول اقتصادي ناجح، حيث تؤكد على أهمية التخطيط الاستراتيجي، ودعم الابتكار وخلق بيئة استثمارية جاذبة فضلا عن ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الصادرات وتنويع مصادر الدخل، ومن أجل الإلمام أكثر بالموضوع تم التطرق في هذا الفصل إلى تجارب الدول النفطية في الخروج من التبعية النفطية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: جهود الدولة الجزائرية في التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: التجارب الدولية الرائدة في تحقيق التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية الرائدة والدروس المستفادة

المبحث الأول: جهود الدولة الجزائرية في التنويع الاقتصادي.

تشهد الجزائر في الآونة الأخيرة تحولا جوهريا في سياستها الاقتصادية، حيث أدركت ضرورة الخروج من دائرة الاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات، وقد جاء هذا التحول استجابة لتحديات متعددة،وتبذل الدولة الجزائرية جهودا حثيثة لتفعيل سياسة التنويع الاقتصادي. ويتضمن هذا المبحث: الإمكانيات التنموية الغير نفطية في الجزائر، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: الإمكانيات التنموية الغير نفطية في الجزائر.

تمتلك الجزائر إمكانات عديدة لتطوير ونمو اقتصادها الوطني. وأبرز هذه الإمكانيات هي الموارد النفطية أو الثروة الباطنية من الهيدروكربونات. ومع ذلك، يمكن لإمكانات أخرى غير هيدروكربونية أن تساهم في التنمية وحتى أن تحل محل الهيدروكربونات، خاصة عند انخفاض أسعار النفط. وتشمل هذه الإمكانات القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية[1].

✓ **القطاع الزراعي**: تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا متميزا كمركز لدول المغرب العربي، وبوابة إلى أفريقيا، وقريبة من السوق الأوروبية. تمتلك الجزائر أراضي خصبة وموارد مائية هائلة، وموارد بشرية ومالية تكمل هذا الموقع الاستراتيجي، مما يمكنها من تطوير هذا القطاع وجعله محركا للاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص هذه الموارد والإمكانات على النحو التالي:

الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية في الجزائر وتشمل المياه السطحية والمياه الجوفية ومياه الأمطار.

الأراضي الزراعية: تمتلك الجزائر ما يقدر بـ 42.46 مليون هكتار من الأراضي الزراعية. ومع ذلك، فإن المساحة المستخدمة لأغراض الزراعة تبلغ على الأكثر 8.42 مليون هكتار، مما يمثل معدل استخدام بنسبة 20% فقط من إجمالي المساحة الزراعية.

تم تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، مما أدى إلى زيادة المساحة الصالحة للزراعة. ومع ذلك، تظل هذه الزيادة متواضعة نسبيا مقارنة بالمسحة الإجمالية. يبرر هذا الإمكانات الكبيرة لمزيد من الاستثمار في القطاع الزراعي وتطوير الممارسات الزراعية المحسنة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز تصدير المنتجات الزراعية. من خلال الاستفادة من إمكاناتها الزراعية، يمكن للجزائر أن تجعل هذا القطاع بديلا قابلا لقطاع الهيدروكربونات.

[1]Kermi Malika, Dahmoune Fatima, Economic Diversification in Algeria, Prospects and Challenges, Journal of Economics and Human Development, vol 15, N° 01, 2024, P 146, 147, 148.

الموارد البشرية: بلغ متوسط عدد العاملين في القطاع الزراعي حوالي 3.15 مليون في عام 2009، مما يمثل ارتفاعا كبيرا مقارنة بـ 1.63 مليون عامل في عام 1980. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في القوى العاملة الزراعية ضئيلة مقارنة بنمو السكان خلال سنة 2024، على الرغم من توفر الموارد البشرية في الزراعة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تحسين، خاصة في السنوات الأخيرة، بسبب النفور المتزايد من العمل الزراعي. علاوة على ذلك، فإن عدم تأهيل المزارعين علميا واعتمادهم المحدود على المهندسين الزراعيين يؤثر سلبا على إنتاجية هذا القطاع.

✓ **القطاع الصناعي:** مر القطاع الصناعي الجزائري بمرحلتين متميزتين: التصنيع (1962 . 1985) والخصخصة (1986 . 2024).

مرحلة التصنيع (1962 . 1985): تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على القطاع الصناعي. بعد الاستقلال، تبنت الجزائر نموذجا اقتصاديا اشتراكيا يعتمد على الإدارة المركزية للاقتصاد الوطني من قبل الدولة. حيث تولت الدولة دور المنظم الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي للبلاد.

تميز النمو الصناعي بين عامي 1967 و 1977 بتنفيذ العديد من الخطط التنموية لإنشاء قاعدة صناعية كبيرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستثمارات المالية الكبيرة، كانت النتائج مخيبة للآمال. خلال هذه الفترة، اعتمدت الصناعة الجزائرية بشكل كبير على الأسواق الخارجية للمواد الخام ولم تتمكن من تلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية. نتيجة لذلك، انخفضت نسبة الإنتاج الصناعي الذي يغطي الطلب المحلي بأكثر من النصف خلال العقد (من 48% في عام 1967 إلى 24% في عام 1977). وبالتالي، تعتبر تجربة الجزائر في التنمية الصناعية تحت النموذج الاشتراكي فاشلة. ويعزى الخبراء الدوليين هذا الفشل إلى فشل النظام الاشتراكي نفسه، حيث أنه نظام يعتمد على الخطط لإدارة الاقتصاد وليس على كفاءة وفعالية المؤسسات.

مرحلة الخصخصة (1986 . 2024): كان لانخفاض أسعار النفط في عام 1986 تأثير عميق على الإستراتيجية متعددة القطاعات في الجزائر. كشفت أزمة النفط هشاشة الاقتصاد الجزائري. وذلك لأن الصناعة التحويلية فشلت في إنشاء قطاع تصنيعي مستدام خال من الهيدروكربونات. ظلت الدولة تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد. أدى فشل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال إلى لجوء البلاد إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض. وشملت شروط صندوق لإقراض الجزائر إجراءات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق. بدءا من عام 1989، أصبحت خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة عنصرا مركزيا في هذه الإصلاحات، مدفوعة بعدم كفاءتها المزعومة وعدم قدرتها على توليد قيمة مضافة كبيرة. شهدت تسعينيات القرن الماضي إعادة هيكلة الجهود لتحقيق الاستقلال الإداري من خلال تعزيز الديمقراطية واللامركزية.

أصبحت الخصخصة التي كانت حجر الزاوية في هذه الإصلاحات، تعتمد بشكل أساسي على المبادئ التالية: تحرير المؤسسات من التدخل المباشر للدولة، الاستقلال المالي، تحرير الأجور، تحرير التجارة الخارجية.

✓ **قطاع السياحة:** تشمل الموارد السياحية الأصول الطبيعية والمادية والصناعة للبلد، والتي تشكل أساس العرض السياحي. يمكن تصنيفها على النحو التالي:

الموارد السياحية الطبيعية والثقافية: حيث تشمل جميع الأصول الطبيعية والثقافية والتاريخية ذات القيمة التاريخية والثقافية والجمالية، مما يستدعي الحفاظ عليها وحمايتها من الانقراض.

إن وفرة الفرص الاقتصادية في الجزائر تجعل التنويع الاقتصادي خطوة ضرورية للتحرر من الاعتماد المفرط على قطاع النفط. ومن خلال تبني التنويع الاقتصادي يمكن للجزائر فتح آفاق جديدة للنمو والازدهار، مما يحميها من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

✓ **قطاع الطاقة المتجددة:** سعت الجزائر إلى الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة بهدف إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتحديات البيئة، والعمل على المحافظة على الطاقة الأحفورية، وتمت هذه الخطوة استنادا إلى الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، والعمل على تنفيذ برنامج وطني طموح في هذا المجال للفترة من 2011 إلى 2030.

حيث تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة التي تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة، والمتمثلة أساسا فيما يلي[1]:

الطاقة الشمسية: تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال الطاقة الشمسية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، حيث تعتبر واحدة من أبرز دول المغرب العربي من حيث مدى الإشعاع الشمسي. وتشير دراسة أجرتها وكالة الفضاء الألمانية إلى أن الصحراء الجزائرية تعد أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم من حيث مدة التعرض للشمس.

طاقة الرياح: تعتبر هذه الطاقة في الجزائر موردا هاما للطاقة، وتأتي بعد الطاقة الشمسية من حيث الأهمية. يتفاوت هذا المورد من منطقة إلى أخرى بناءا على التضاريس والتنوع المناخي. وتؤكد الدراسات المعدة من قبل خبراء جزائريين وجود ثماني مناطق تتميز بشدة في سرعة الرياح، والتي يمكن أن تستضيف معدات توليد الطاقة من الرياح.

[1] نسيب نجيب، السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 01، 2024، ص صص 102، 103، 104.

طاقة الحرارة الجوفية: تشكل كتلة الكلس الجوارسي في شمال الجزائر مصدرا هاما للحرارة الجوفية، مما يؤدي إلى وجود أكثر من 20 ينبوعا للمياه المعدنية الحارة، وتقع هذه المنابع أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد. تتميز هذه المنابع بدرجات حرارة تتجاوز غالبا 40 درجة مئوية.

الطاقة المائية: تشكل الطاقة المائية في الجزائر مصدرا محدودا، نظرا لقلة الموارد المائية والأنهار. ورغم وجود كميات كبيرة من الأمطار، إلا أن الاستفادة منها محدودة بسبب ضعف قدرة التخزين وتركز الهطول في مناطق محددة، بالإضافة إلى نسبة التبخر العالية.

الطاقة الحيوية: تنقسم الجزائر إلى منطقتين رئيسيتين: حيث تشكل الصحراء الجرداء المنطقة الأولى، وتغطي حوالي 90% من المساحة الإجمالية للبلد. في المقابل، تمثل المنطقة الثانية مناطق الغابات، والتي تمثل نسبة تقريبية من 10% من إجمالي مساحة البلاد، حيث تمتد على مساحة تقدر بحوالي 2.5 مليون هكتار.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

للوصول إلى مدى تطبيق الجائر للتنويع الاقتصادي لا بد من تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التالية:

✓ **مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:** يعتمد تنويع الناتج الداخلي الخام في الجزائر على توزيعه على أربعة قطاعات تساهم فيه ألا وهي: قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة، الصناعة، قطاع الأشغال العمومية، ويوضح الجدول المقابل نسبة إسهام القطاعات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2010 . 2022.

الجدول رقم (3–1): نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010 . 2022.

(بالنسبة المئوية)

القطاعات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات الإدارة العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية
2010	11991,6	34,9	8,5	5,1	10,5	13,2	21,6
2011	14526,2	36,1	8,1	4,6	,92	,164	19,7
2012	16115,5	34,4	8,8	4,5	,93	,165	19,9
2013	16569,2	29,8	,99	4,6	9,8	15,3	23,1

2014	17228,6	27,0	,103	4,9	,104	15,9	24,3
2015	16702,1	18,8	,116	5,4	11,5	,174	27,2
2016	17514,6	17,3	12,2	5,6	11,8	17,5	27,6
2017	18876,2	19,6	11,8	5,5	11,7	16,3	27,4
2018	20259,0	22,4	12,0	5,6	11,6	14,8	26,2
2019	20284,2	19,3	12,0	5,9	12,2	15,4	27,5
2020	18477,0	13,9	13,8	6,2	12,8	17,3	27,9
2021	22079,0	22,2	12,2	5,6	11,7	15,4	25,7
2022	27688,9	31,1	11,6	4,9	10,5	13,3	22,2

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية، 2014، 2017، 2020، ص 26، 2023، ص 24 .

يوضح الجدول أن اقتصاد الجزائر يعاني من ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في نسبة مساهمة قطاع المحروقات حيث بلغت نسبته 34,9% عام 2010 وأصبحت 31,1% عام 2022، وكانت أكبر مساهمة للقطاع سنة 2011 بنسبة 36,1%، في المقابل تزايدت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة التي كانت نسبتها تعادل 8,5% عام 2010 وأصبحت 11,6% عام 2022. في حين انخفضت نسبة مساهمة باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة، حيث انخفضت الصناعة بنسبة 5,1% عام 2010 إلى 4,9% عام 2022. وارتفعت نسبة مساهمة البناء والأشغال العمومية، وكذلك ارتفعت أيضا خدمات الإدارة العمومية وخارجها خلال فترة الدراسة، مما يعني أنه حدث تنويع يذكر في نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام.

✓ **هيكل الصادرات في الجزائر:** خلال هذا العنصر سنحاول طرح النسب المتعلقة بهيكل الصادرات في الجزائر وكيفية توزعها من خلال الجدول الموالي وذلك خلال السنوات 2015 إلى غاية 2023.

جدول رقم (3-2): هيكل الصادرات السلعية في الجزائر 2015 . 2023 (نسبة مئوية).

القطاعات / السنوات	إجمالي الصادرات ملايين	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية

							الدولارات	
0,03	0,05	4,80	0,30	0,68	5,85	94,15	35138	**2015**
0,06	0,18	4,37	0,28	1,10	6,00	94,00	29698	**2016**
0,06	0,23	2,45	0,21	1,01	3,95	96,05	34569	**2017**
0,08	0,22	3,96	0,23	0,91	5,39	94,61	41113	**2018**
0,10	0,23	4,09	0,27	1,16	5,86	94,14	35312	**2019**
0,17	0,35	5,87	0,32	1,99	8,71	91,29	21925	**2020**
0,16	0,49	9,02	0,47	1,49	11,64	88,36	38632	**2021**
0,17	0,13	7,74	0,40	0,41	8,85	91,15	65716	**2022**
0,12	0,08	7,16	0,46	0,77	8,59	91,41	55554	**2023**

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية، 2017، 2020، 2021، 2024 ص 28.

يمثل الجدول إسهام مختلف القطاعات في إجمالي الصادرات السلعية بنسبة مئوية، حيث عرفت نسبة مساهمة صادرات المحروقات ارتفاعا كبيرا مقارنة مع نسبة صادرات القطاعات الأخرى، وهو ما يدل على عدم التنوع في هيكل صادرات الجزائر وعدم فك الاعتماد شبه التام على قطاع المحروقات، إذ بلغت نسبتها 94,15% سنة 2015 ثم انخفضت نسبة مساهمتها سنة 2023 إلى 91,41% وهذا ما يدل على تقليل اعتماد الجزائر على صادرات قطاع المحروقات إلا أن نسبة التغيير ضعيفة جدا، حيث لا تزال صادرات قطاع المحروقات أساس صادرات الجزائر وهذا ما يجعلها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط، يليه قطاع المواد نصف مصنعة بنسبة بلغت 9,02% سنة 2021، يليها القطاعات الأخرى التي تعتبر مساهمتها ضئيلة جدا إذ يمكن اعتبارها منعدمة نوعا ما.

شكل رقم (3-1): نسبة صادرات الجزائر من المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2015 . 2023)

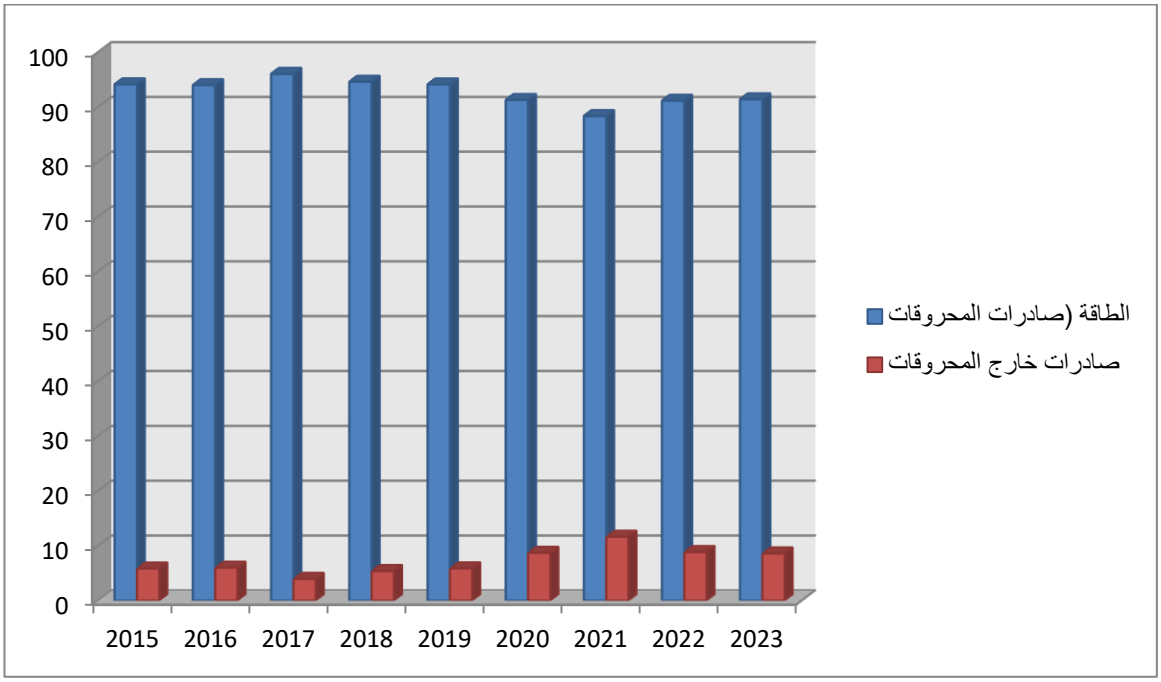

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

يمثل الشكل نسبة صادرات المحروقات وخارج المحروقات لدولة الجزائر خلال الفترة 2015 . 2023، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الصادرات النفطية مقارنة مع نسبة الصادرات غير النفطية نتيجة الاعتماد الكبير على المحروقات في الصادرات الجزائرية، إلا أن هناك تراجع طفيف في نسبة صادرات المحروقات من 94,15% عام 2010 إلى 91,41% عام 2023 وهذا يدل على وجود تقدم محدود في التنويع الاقتصادي.

✓ **هيكل الواردات في الجزائر:** يمثل التنويع في الواردات جانبا مهما للتنويع الاقتصادي، الجدول التالي يوضح هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 2015 . 2023:

جدول رقم (3-3): هيكل الواردات في الجزائر 2015 . 2023 (نسبة مئوية).

القطاعات السنوات	إجمالي الواردات ملايين الدولارات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية	واردات أخرى
2015	51646	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92	_
2016	46727	2,76	17,60	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71	_
2017	48980	3,88	16,47	2,97	21,40	1,19	27,29	16,60	10,19
2018	48573	2,01	16,88	3,73	21,55	1,11	26,40	19,17	9,15

2019	44632	3,07	17,24	4,30	22,05	0,98	24,30	17,78	10,29
2020	35547	2,50	21,73	6,19	21,42	0,56	24,47	15,69	7,45
2021	37466	1,37	23,69	9,08	19,52	0,66	24,44	17,34	3,89
2022	38868	1,51	23,53	6,79	17,70	0,69	25,69	15,45	8,64
2023	42842	1,44	23,16	9,06	22,67	0,67	23,06	15,01	4,94

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية، 2017، 2020، 2021، 2024، ص 28.

يمثل الجدول واردات الجزائر بنسبة مئوية (%)، حيث تتصدر قائمة السلع المستوردة لدولة الجزائر التجهيزات الصناعية بلغت سنة 2015 نسبة 32,13% ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت نسبته 23,41 سنة 2014، تليها المواد نصف المصنعة ثم المواد الغذائية، ثم السلع الاستهلاكية، هناك ارتفعت واردات المواد الأولية حيث كانت نسبتها 2,92% سنة 2015 وأصبحت 9,06% سنة 2023.

هيكل الإيرادات العامة في الجزائر: تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية التي تعتبر من أهم موارد الدولة، وتنقسم إيرادات الدولة إلى إيرادات المحروقات، إيرادات خارج المحروقات، والجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة 2010 . 2022.

جدول رقم (3–4): هيكل الإيرادات العامة في الجزائر 2010 . 2022. (نسبة مئوية %).

السنوات	إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	إيرادات جبائية	إيرادات جبائية				إيرادات غير جبائية	هبات
					ضريبة على مداخيل وأرباح	ضريبة على السلع والخدمات	حقوق جمركية	تسجيلات وطوابع		
2010	100,0	66,1	33,9	29,5	12,8	11,7	4,1	0,9	4,3	0.0
2011	100,0	68.7	31,3	26,4	11,8	9,9	3,8	0,8	4,9	0,0
2012	100,0	66,0	34,0	30,1	13,6	10,3	5,3	0,9	3,9	0,0
2013	100,0	61,9	38,1	34,0	13,8	12,4	6,8	1,0	4,1	0,0
2014	100,0	59,0	41,0	36,4	15,4	13,4	6,5	1,2	5,.4	0,0
2015	100,0	46,5	53,5	46,1	20,3	16,2	8,1	1,7	7,3	0,0
2016	100,0	34,9	65,1	48,6	21,7	17,4	7,6	1,9	16,6	0,0

2017	100,0	36,0	64,0	43,5	20,0	15,9	6,0	1,5	20,5	0,0
2018	100,0	42,8	57,2	39,2	17,6	15,7	4,6	1,3	18,0	0,0
2019	100,0	40,4	59,6	43,1	19,2	17,2	5,5	1,3	16,5	0,0
2020	100,0	34,1	65,9	46,5	21,0	18,5	5,8	1,2	19,4	0,0
2021	100,0	39,5	60,4	41,9	18,1	17,5	5,0	1,3	18,5	0,1
2022	100,0	59,8	40,2	31,1	12,9	13,7	3,6	1,0	9,2	0,0

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2013، 2018، 2022.

يبين الجدول زيادة الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة (2010 . 2022)، حيث من 4392,9 مليار دج سنة 2010 إلى 9467,3 مليار دج سنة 2022، وذلك بسبب نمو مكونات الإيرادات العامة وقد نمت مساهمة الإيرادات خارج المحروقات من 33,9% سنة 2010 إلى 60,4% سنة 2021، إلا أن إيرادات المحروقات تحتل الجزء الأكبر بالرغم من انخفاض نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات حيث تراوحت نسبتها ما بين (68% . 34%) إذ بلغت نسبتها 68,7% من إجمالي الإيرادات سنة 2011 لتخفض نسبتها سنة 2022 حيث قدرت بنسبة 59,8% وتحتل الهبات المرتبة الأخيرة بنسبة ضعيفة جدا، ما يعني أن الجزائر حققت تنويع يذكر في بيئة الإيرادات الحكومية.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

نموذج التنويع الاقتصادي في الجزائر: سطرت الحكومة رؤية ومقاربة بعيدة تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح قوة صاعدة عبر جملة من التحولات الهيكلية على مدى العقد المقبل، على أساس ثلاثة مراحل للنمو[1]:

- ✓ **مرحلة الإقلاع 2016 . 2019**: تتميز بتغير وتطوير حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة؛
- ✓ **المرحلة الانتقالية 2020 . 2025**: التي تسمح بتحقيق وتثمين الإمكانات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر؛
- ✓ **مرحلة الاستقرار أو التقارب 2026 . 2030**: التي تحقق في التوازنات للاقتصاد الوطني.

بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد حدد النموذج الجديد لنمو أهدافا للفترة 2020 . 2030:

- ✓ تحقيق نمو الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020 . 2030؛
- ✓ ارتفاع محسوس في عائد الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يتضاعف إلى 2.3 مرة)؛

[1] سواحلية إيمان وآخرون، دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 . 2023)،مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 01، المجلد 16، 2025، ص ص 110، 111.

- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرص تنويع الصادرات؛
- ✓ تقليص نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف (6% سنويا في 2015 إلى 3% في آفاق 2030).

وركزت أيضا على:

- ✓ تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصاد المتسارع؛

ويتم ذلك عبر تفعيل دور القطاعات الصناعية خارج المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مع بلوغ حصة الصناعة خارج المحروقات بنسبة 10% من القيمة المضافة الصناعية آفاق 2030، وتحقيق نمو للفلاحة بـ 6.5% وتراجع حصة البناء والأشغال العمومية على حساب خدمات المعرفة من خلال نسبة نمو 1.7% على طول المدة.

- ✓ تحرير الاستثمار الخاص عبر تحولات وتغييرات هيكلية دافعة ومحفزة للنمو؛
- ✓ اعتماد سياسة تشجيع تحويل ونقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات؛
- ✓ إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات خارج المحروقات لضمان تنويع الاقتصاد؛
- ✓ إعادة توجيه استثمار الإدارات إلى المؤسسات لتقليص الأعباء على الخزينة العمومية والمديونية؛
- ✓ تحسين الإنتاجية الإجمالية للعوامل PGF لتقليص الجهود الرامية إلى تكدس رأس المال المادي لفائدة الإنتاج والإبداع والابتكار والاستثمار في العوامل المساهمة في النجاح؛
- ✓ اعتماد سياسة داعمة للفعالية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي تسمح بتوفير فائض إنتاج محروقات قابل للتصدير؛
- ✓ تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الفلاحية والصناعية والخدماتية.

نقاط ضعف التنويع الاقتصادي في الجزائر:

يمكن إجمال أهم نقاط الضعف التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر في[1]:

- ✓ مشكلة الدعم تمثل 14% من الناتج في سنة 2015 وهو غير عادل في معظمه؛
- ✓ التركيز على النفط كمورد أساسي؛
- ✓ مشكلة التمويل من خلال غياب الادخار وتحويل الفوائض المالية للخارج نتيجة غياب المناخ الاستثماري المناسب مما يساهم في الاعتماد على التمويل التضخمي وتمويل استثمارات طويلة الأجل بالائتمان قصير الأجل.

[1] سواحلية إيمان وآخرون، دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 . 2023)،مرجع سابق، ص ص 111، 112.

خطة التنويع الاقتصادي في الجزائر 2030:

تسعى الجزائر بنشاط لتنويع اقتصادها للحد من اعتمادها على الهيدروكربونات. ويعد قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 3.1% في 2024 و 2.9% في 2025. بينما يعتبر قطاع الزراعة الأصغر، إلا أنه يكتسب أهمية متزايدة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الواردات الغذائية،. كما تركز البلاد على تطوير قطاع السياحة، حيث من المتوقع أن تصل حصته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.56% بحلول عام 2025.

رغم هذه الجهود لا تزال التحديات قائمة، فلا يزال قطاع الهيدروكربونات يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز، وقد أدى هذا الاعتماد إلى عدم استقرار اقتصادي وتقلص القطاع الصناعي.

لمعالجة هذه المشكلات تستثمر الجزائر في الإنتاج الزراعي، خاصة في محاصيل الزيوت النباتية،. كما تظهر اهتماما بتنويع مشتقات النفط المالية لتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر قطاع الخدمات المتنامي المزيد من فرص العمل، حيث يشغل ما يقارب من 60% من القوى العاملة.

ومع ذلك، لا تزال البطالة خاصة بين الشباب والنساء تحديا كبيرا. بشكل عام رغم تحقيق تقدم تحتاج الجزائر إلى تسريع النمو الاقتصادي ومواصلة جهود التنويع لضمان استقرار طويل الأمد والحد من الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات[1].

[1] قاعدة البيانات Statista.

المبحث الثاني: التجارب الدولية الرائدة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

عمدت العديد من الدول على تغيير إستراتيجيتها الاقتصادية، من خلال التوجه نحو تنويع اقتصادها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، لذا يتضمن هذا المبحث تجارب دولية رائدة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: التجربة النرويجية.

نالت النرويج نعمة النفط وتجنبت نقمته من خلال الاستفادة من أفضل استخدام للنفط في بناء اقتصاد قوي لا يتأثر بأي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط، وذلك من خلال استغلال الثروة النفطية في إنشاء البنية التحتية لتنويع اقتصادها، وبعد أن أثبتت وجود النفط بكميات وفيرة منذ عام 1970، اتجهت البلاد إلى سياسة التصعيد المعتمد في عمليات الاستكشاف من أجل قبول البلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لصناعة النفط.

وأعلنت لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي عام 1970 عن مبادئ مهمة تدعم صناعة النفط، وأكدت المبادئ على[1]:

- ✓ الرقابة الوطنية على القرارات المتعلقة بالعمليات النفطية؛
- ✓ تزويد البلاد بالاحتياجات اللازمة من الطاقة؛
- ✓ خلق فرص جديدة للاستثمار النفطي؛
- ✓ حماية البيئة والصناعات المعاصرة من أي تأثير سلبي قد يحدث نتيجة لصناعة النفط؛
- ✓ منع حرق الغاز الطبيعي؛
- ✓ على الدولة مراعاة، التوازن بين الأهداف الوطنية والدولية فيما يتعلق بصناعة النفط؛
- ✓ إنشاء شركة حكومية وطنية تتولى المصالح التجارية للدولة والمهام التشغيلية في قطاع النفط؛
- ✓ تعزيز الأنشطة النرويجية على المستوى الدولي لتقديم النهج النرويجي في قطاع النفط؛
- ✓ التأكيد على ضرورة تطوير أساس متين لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بسياسة الامتياز وكيفية استخدام عائدات النفط؛
- ✓ حذرت الدولة من أن تصعيد عمليات الاستكشاف قد يؤدي إلى آثار سلبية؛
- ✓ إشراك الصناعات الوطنية في عمليات النفط المختلفة.

[1]Yousif M. Mohammad Alameen, Economics Of Oil in Developing Countries Between The Dutch Disease And The Norwegian Experience: An Empirical Study On Saudi Economy, Journal Of Economic And Sustainable Development, Vol 07, N° 9, 2016, P113.

إستراتيجية صناعة النفط: تم التأكيد على ضرورة التخطيط الإستراتيجي الشامل في هذا الصدد، ناقش البرلمان النرويجي العواقب المحتملة لاستكشاف النفط وحددها على النحو التالي[1]:

- ✓ نقل الموارد المالية والبشرية من الصناعات التقليدية إلى الصناعات النفطية من شأنه أن يفوض الصناعات التقليدية؛
- ✓ ستؤدي عمليات النفط وزيادة الاستهلاك المحلي إلى زيادة الحاجة إلى العمالة، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للصناعات التقليدية.

وبناءا على هذه الأسباب، قد تفقد الصناعات التقليدية قدرتها على الصمود في وجه المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي، ولذلك دعا البرلمان إلى أن تتم أي زيادة في عمليات النفط تدريجيا، بناء على خطة إستراتيجية مدروسة جيدا، كما نصت الحكومة النرويجية على وجوب مساهمة الشركات العالمية في تطوير الصناعة المحلية، وشجعت هذه الشركات على المساهمة في التكنولوجيا النرويجية لتطوير قطاع النفط.

فيما يتعلق بإيرادات النفط، تضمنت إستراتيجية النرويج ما يلي:

- ✓ تحصيل ومراجعة إيرادات النفط بدقة وأمانة من أجل حماية المصلحة العامة؛
- ✓ وضع خطة تنمية شاملة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، واستخدام بعض عائدات النفط لإنشاء صناعات جديدة ومشاريع تنموية للأجيال القادمة؛
- ✓ النظر في إنشاء صندوق للتخطيط التنموي؛
- ✓ النظر في إنشاء صندوق لتمويل وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات سوق النفط.

أصبحت إحدى الخطوات الرئيسية نحو التنويع الاقتصادي في النرويج هي تحويل جزء كبير من قيمتها النفطية إلى أصول مالية في صندوق ثروة سيادي[2]، تأسس هذا الصندوق عام 1990 لاستثمار الفوائض من صناعة النفط والغاز، ويبلغ حجمه حوالي ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي للنرويج. تستثمر صناديق الثروة السيادة في الخارج فقط وذلك لأسباب متعددة، تنشأ صناديق الثروة السيادية من قبل الحكومة وبالتالي تخضع أيضا لمراقبتها. أ ما الاستثمار المحلي فيتضمن مشاريع تستثمر فيها أموال دافعي الضرائب بعائد استثمار غير مؤكد، وهو ما يفترض على المدى الطويل أن يحقق التنمية الاقتصادية محليا. ومن بين الشركات التي استثمر فيها صندوق الثروة السيادية مايكروسوفت، وابل، رويال

[1]Yousif M. Mohammad Alameen, The Norwegian Oil Experience of Economic Diversification: A Comparative Study With Gulf Oil, European journal of Business and Management, Vol 08, N° 15, 2016, P 95, 96.
[2]Alisa Magdich, János Szenerak, Monika Harangi-Rákos, Economic Diversification Resource-Based, Economies : Norway Experience, Press-burg Economic Review, Vol 01, N° 01, 2021, P

داتش شل، ونستله، ورغم أن صندوق الثروة السيادية أنشئ باستخدام فائض صناعة البترول إلا أن المصدر الرئيسي للدخل اليوم هو الاستثمارات في مجالات مختلفة[1].

وينفذ صندوق النقد النرويجي، المعروف سابقا باسم صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي (GPFG)، وظائف الاستقرار والاحتياطات بنجاح ويحكم الصندوق رقابة صارمة على عمليات السحب السنوية، مما يجعل النرويج مثالا يحتذى به في تجنب لعنة الموارد، وقد وضع حد أقصى إلزامي للإنفاق كوسيلة لإدارة إنفاق الإيرادات الواردة إلى الصندوق سنويا وحصره في 3% من إجمالي الأصول.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النفط النرويجي يتمتع بثقة وشرعية عالية من الجمهور وقد طور هذا الصندوق اقتصادا غنيا ومتنوعا باستمرار، وأصبح العنصر الأهم في سياسات التنويع التي تنتجها الحكومة النرويجية، ويهدف الصندوق إلى توفير عائدات النفط للأجيال القادمة وذلك لتحفيز المساواة بين الأجيال.

تجدر الإشارة إلى أن تأسيس واستدامة أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم هو السبيل الذي مكن النرويج من تطوير قطاع صناعي رائد يوفر السلع والخدمات ويوفر المدخلات الوسيطية لصناعة النفط، يتميز القطاع الصناعي في النرويج بتطوره التكنولوجي وقدرته التنافسية العالمية وربحيته العالية[2].

الناتج المحلي الإجمالي للنرويج بالأسعار الجارية:

شكل رقم (3–2): نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 2010 إلى 2024 والتوقعات حتى عام 2030. (مليار دولار أمريكي).

[1]Thomas Slatem, Towards Economic Diversity : Exploring Norway's Transition Beyond Oil and Gas Through Currency Challenges, Metropolia University of Applied Science, 2024, P 17, 18.
[2]Alisa Magdich, János Szenerak, Monika Harangi-Rákos, A Previously Mentioned Reference, p

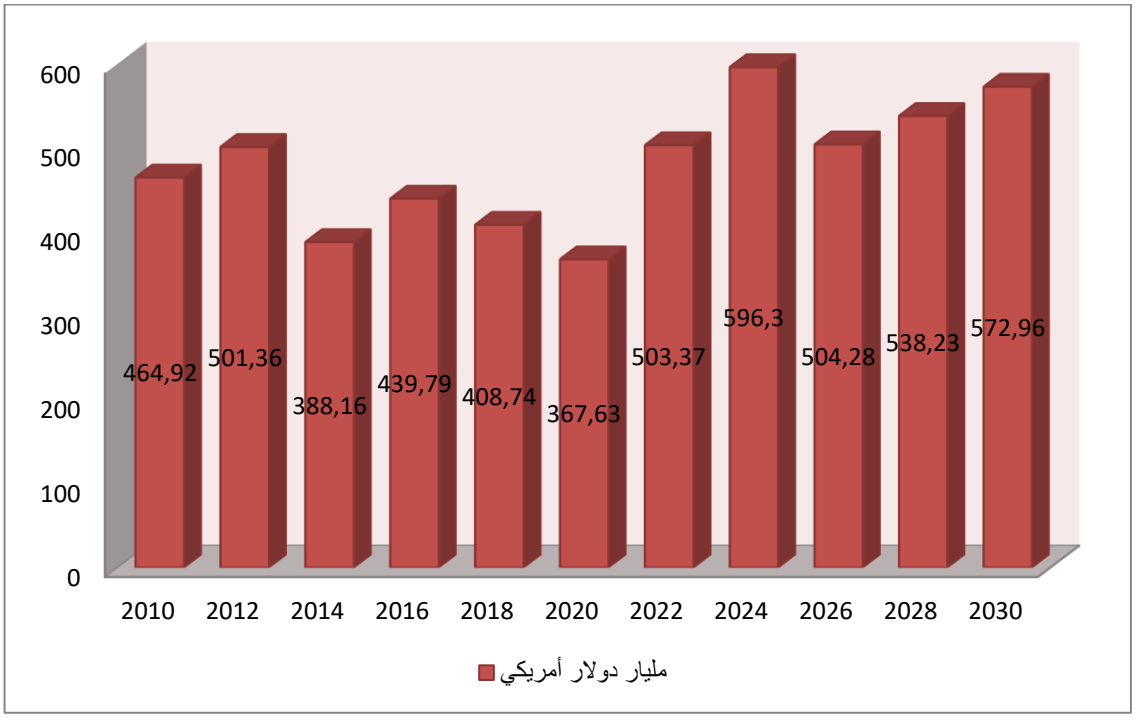

المصدر: قاعدة البيانات Statista.

شهد الاقتصاد النرويجي تحولا اقتصاديا ملحوظا خلال الفترة من 2010 . 2030، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 464.92 مليار دولار عام 2010 إلى 596.3 مليار دولار عام 2024، حيث في الفترة بين 2010 و 2014 حقق الاقتصاد نموا قويا بمتوسط 2.5% سنويا مدعوما بارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذه الوتيرة تباطأت خلال الفترة من 2015 . 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثيرات جائحة كورونا، حيث تراجع معدل النمو إلى 0.8% سنويا.

وشهدت السنوات الأخيرة من 2021 . 2024 انتعاشا اقتصاديا ملحوظا مع تسجيل نمو بنسبة 3.2% في 2022، مدفوعا بارتفاع الطلب العالمي على الطاقة وتعافي الأسواق. وتشير التوقعات حتى 2030 إلى نمو مستقر بمعدل 1.8% سنويا، من المتوقع أن يصل بالاقتصاد إلى 572.96 مليار دولار بحلول نهاية العقد.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النرويج بين عامي 2010و 2024 والتوقعات حتى عام 2030:

شكل رقم (3–3): نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النرويج من2010 . 2024 والتوقعات حتى عام 2030.

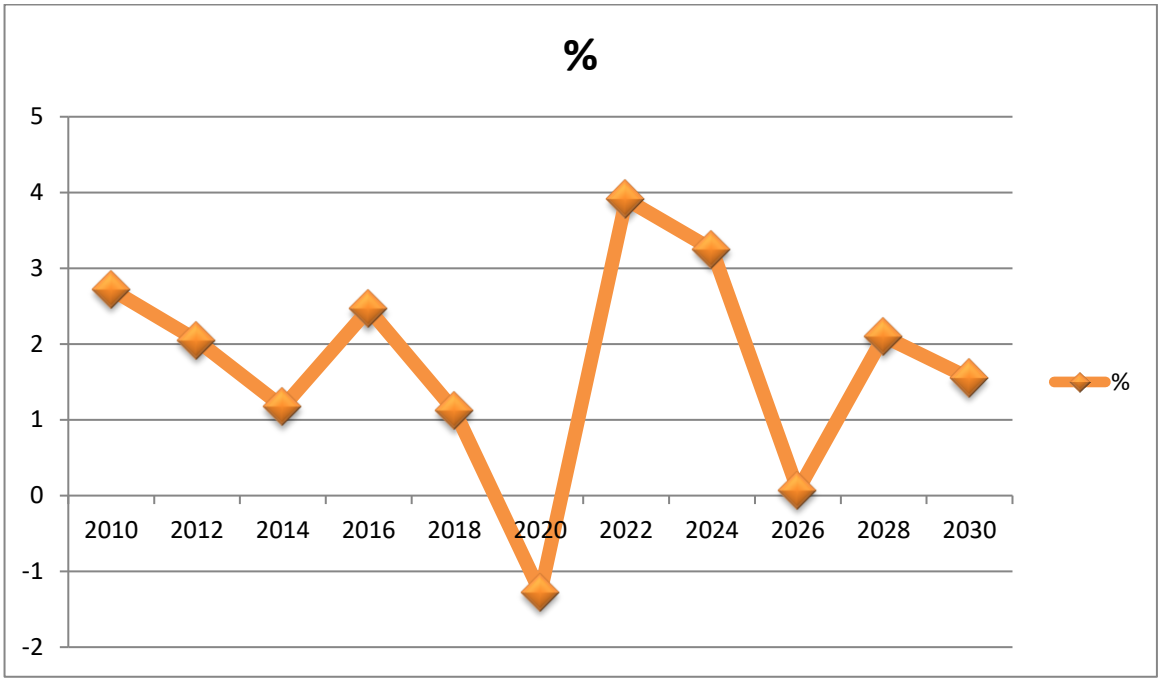

المصدر: قاعدة البيانات Statista.

يشير تحليل بيانات النمو الاقتصادي النرويجي إلى عدة اتجاهات رئيسية: فقد سجل الاقتصاد معدل نمو عند 2.72% وهو رقم يعود لسنة 2010، بينما تراجع إلى أدنى مستوياته عند 1.00% خلال السنوات الأخيرة (2020 . 2024) بسبب تأثيرات جائحة كورونا وتباطؤ الطلب العالمي على الطاقة. ويلاحظ تراجع تدريجي في معدلات النمو من 3 . 4% في العقود المبكرة إلى 1 . 2% حاليا، وهو ما يعكس نضوج الاقتصاد وبدء تأثير التحول نحو الطاقة الخضراء على القطاع النفطي التقليدي.

أما بالنسبة للفترة الحالية (2020 . 2024)، فقد استقر النمو حول 1.2% وسط سياسات نقدية مشددة وتقلبات في أسعار النفط. وتشير التوقعات حتى عام 2030 إلى نمو متواضع يتراوح بين 1.2 . 1.5%، مع وجود توقعات متفائلة تصل إلى 1.7 . 1.9% في حال نجاح مشاريع الطاقة المتجددة، في حين تبقى التوقعات المتحفظة عند 1.0% بسبب مخاطر مثل انخفاض الاستثمارات في الوقود الأحفوري والتباطؤ الاقتصادي في أوروبا كشريك تجاري رئيسي.

رصيد الحساب الجاري للنرويج:

شكل رقم (3–4): نسبة رصيد الحساب الجاري للنرويج من 2010 إلى 2025 والتوقعات حتى 2030.

(بمليارات الدولارات الأمريكية).

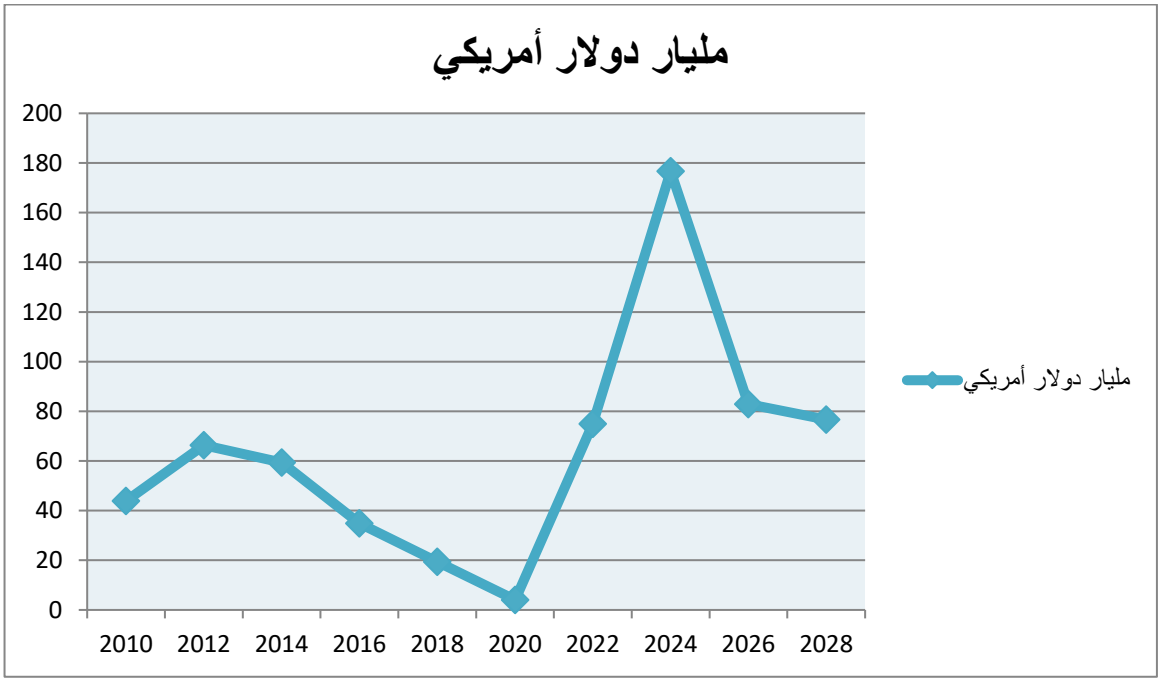

المصدر: قاعدة البيانات Statista.

شهد الرصيد الجاري للنرويج تطورا لافتا خلال الفترة 2010 . 2030، حيث تحول من عجز محدود نسبيا إلى مستويات قياسية. بدأ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون بعجز بلغ حوالي 25 مليار دولار عام 2010، ثم تسارع بشكل حاد ليصل إلى 75 مليار دولار بحلول 2015، مدفوعا بانخفاض أسعار النفط وزيادة الواردات. وفي السنوات اللاحقة من 2016 . 2020، تفاقم العجز ليبلغ ذروته عند 176.69 مليار دولار، متأثرا بتداعيات جائحة كورونا وتقلبات سوق الطاقة العالمية. أما التوقعات حتى عام 2028 فتشير إلى تحسن تدريجي وإن كان محدودا، حيث من المتوقع أن يستقر العجز حول 76.71 مليار دولار، مع احتمال انخفاضه لشكل طفيف مع نهاية العقد. ويعكس هذا المسار عدة تحولات هيكلية في الاقتصاد النرويجي أهمها الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الاقتصادية بعيدا عن الاعتماد على النفط، حيث تشهد قطاعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا نموا مطردا، وإن كان غير كاف حتى الآن لتعويض التراجع في عائدات النفط والغاز.

خطة النرويج في التنويع الاقتصادي 2030:

تضمن الرؤية الاقتصادية النرويجية 2030 عدة عناصر رئيسية تهدف إلى استدامة اقتصاد البلاد وتنميته. ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 591.97 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، مسجلا زيادة مطردة من 504.28 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025. ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي تدريجيا من 2.14% في عام 2025 إلى 1.3% في عام 2030. وستواصل صناعة النفط والغاز لعب دور مهم، حيث ستساهم بنسبة 20.5% في الناتج المحلي الإجمالي للنرويج في عام 2025. ومع ذلك، تعمل النرويج على تنويع

اقتصادها، حيث من المتوقع أن يشهد قطاع الأعمال والإدارة أعلى نمو في التوظيف، بزيادة قدرها 72 ألف شخص (بمعدل نمو 3.8%) بين عامي 2021 و 2030. يؤثر تركيز النرويج على الاستثمارات المستدامة على سوق الأوراق المالية لديها، مما يعكس التزام الأمة بالمسؤولية البيئية والتقدم التكنولوجي الأخضر. كما تحافظ الدولة على نظام قوي للرعاية الاجتماعية، حيث تشير التوقعات إلى انخفاض معامل جيني إلى 0.28 ومعدل بطالة بنسبة 3.81% في عام 2025.

على الرغم من التحديات، لا تزال التوقعات الاقتصادية للنرويج إيجابية، مع فائض متوقع في الحساب الجاري قدره 69.59 مليار دولار أمريكي في عام 2030 مما يؤكد استمرار قوتها الاقتصادية واستقرارها[1].

المطلب الثاني: التجربة الماليزية.

المقومات الطبيعية والاقتصادية الماليزية: تحتل ماليزيا موقعا استراتيجيا هاما في جنوب شرق آسيا، وهي تزخر بمقومات طبيعية وموارد اقتصادية هامة مكنتها من بناء اقتصادها، حيث يشكل احتياطي الغاز الطبيعي النسبة الأكبر، يليها القصدير، الفحم، الخشب، كما ساعدت طبيعة مناخها على جعلها بلدا زراعيا منتجا لعديد المنتجات الزراعية التي شكلت مصدرا هاما وثروة طبيعية يعتمد عليها الاقتصاد الماليزي.

بداية، ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق قارة آسيا، تتكون من إقليمين منفصلين، هما شبه الجزيرة الماليزية التي كانت تعرف باسم "غرب ماليزيا"، وإقليم سروواك وصباح أو "شرق ماليزيا" ويفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي.

تبلغ مساحتها 330 ألف كلم^2 ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس والبوكسايت، وتتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عرقيّة كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود[2].

منذ حصول ماليزيا على استقلالها في عام 1957، شهدت تحولا اقتصاديا جذريا، حيث انتقلت من اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والسلع الأساسية إلى اقتصاد قوي قائم على قطاعي التصنيع والخدمات. وقد ساهم هذا التطور في ترسيخ مكانة ماليزيا كدولة رائدة في تصدير الأجهزة الكهربائية وقطع الغيار والمكونات، مما ساهم في تحقيق نمو ملحوظ ارتقى بالبلاد من مستوى الدخل المنخفض إلى مستوى الدخل المتوسط الأعلى في غضون جيل واحد[3].

[1] قاعدة البيانات Statista.

[2] منى طواهرية، عائشة قادة بن عبد الله، التجربة التنموية الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربيا، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 1460.

[3] World Bank, «The World Bank in Malaysia», Site: https://www.woldbank.org Date:21/04/2025, Hours:17:30.

فقد خرجت ماليزيا من من جذورها الاستعمارية في عام 1957 لتشكل دولة مكتملة الأركان دولة مستقلة، كانت البلاد في الأساس ريفية وتقليدية وفقيرة. بدأت الدولة بنظام إداري فعال بشكل عام والبيروقراطية لدعم اقتصاد مخصص للريعية المتخصصة موارد إنتاج القصدير والمطاط، موروثات من أيام البريطانيين الحكم الاستعماري، ومع ذلك حتى في أيامه الأولى كانت جذور مجموعة ضخمة وقد بدأ بالفعل التغيير الهيكلي على الصعيد الوطني[1].

أعلنت السياسة الاقتصادية الجديدة لماليزيا عام 1970 ضمن حزمة من التدابير التي اتخذت بعد الأزمة السياسية في مايو 1969. سعت إلى "القضاء على الفقر" و"إعادة هيكلة المجتمع لإزالة ربط العرق بالوظيفة الاقتصادية" بهدف تهيئة الظروف اللازمة للوحدة الوطنية. ومنذ ذلك الحين، انخفض معدل الفقر في ماليزيا بشكل ملحوظ، ورفع فرص التعليم والتوظيف في القطاع العام والترقية ومشاركة الأعمال التجارية[2].

وقد تميزت هذه السياسة في مرحلتها الأولى 1970 . 1980 بدور أساسي للحكومة في توفير التمويل والبنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الإنتاجية والخدماتية، كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتقديم مساعدات للفقراء وغيرهم من الجماعات المحرومة عن طريق منظمات المجتمع المدني، مع زيادة نسبة المدارس العامة والخاصة والمستشفيات إضافة إلى تركيز الاهتمام بالمناطق الريفية، لأن أغلب ساكنيها من المالاي المحرومين وقد ظهر ذلك في جهود بناء وتحسين الطرق والجسور، ومكاتب البريد، وتوفير الكهرباء والمياه وخدمات الهاتف.

أما المرحلة الثانية من 1980 . 1990، فكان التركيز فيها على تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تم الاعتماد على برامج إعادة الهيكلة والخصخصة كوسائل لتقليل العبء المالي على القطاع العام، ومع تقدم عمليات إعادة الهيكلة أدركت الحكومة الحاجة إلى زيادة الضرائب والدين العام لكي تحافظ على مستوى الخدمات الأساسية لمختلف المناطق. ولكن الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة في سنة 1997 أثرت كثيرا على مستوى الاقتصاد مما انعكس على الوضع الاجتماعي العام للبلاد، وأدى إلى سياسة التقشف والمواجهة الذاتية لهذه الأزمة، وقد استطاعت ماليزيا أن تتجاوز هذه الأزمة بفضل حنكة وخبرة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، وتضامن ووطنية الشعب الماليزي الذي قدم مدخراته لدعم الاقتصاد والبنوك المنهارة[3].

أهم المؤشراتفي ماليزيا:

[1]Development In The Past : How Has The Economy Changed?, Malaysia's Development Journey: Past, Present And Future, Khazanah Research Institute. P 140.

[2]Jomo.K. S, Malaysia's New Economic Policy And National Unity, In Y. Bangura Et Al. (Eds),Racism And Public Policy, London: Palgrave Macmillan, 2005.

[3]صباح كزيز، مربعي بلقاسم، إدارة التنوع الإثني في ماليزيا ودوره في بناء الدولة، الكتاب الجماعي بعنوان أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات الأسس الآفاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2019، برلين، ألمانيا، ص 53.

حصة القطاعات الاقتصادية الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي من 2013 إلى 2023.

شكل رقم (3–5): نسبة حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2013 . 2023.

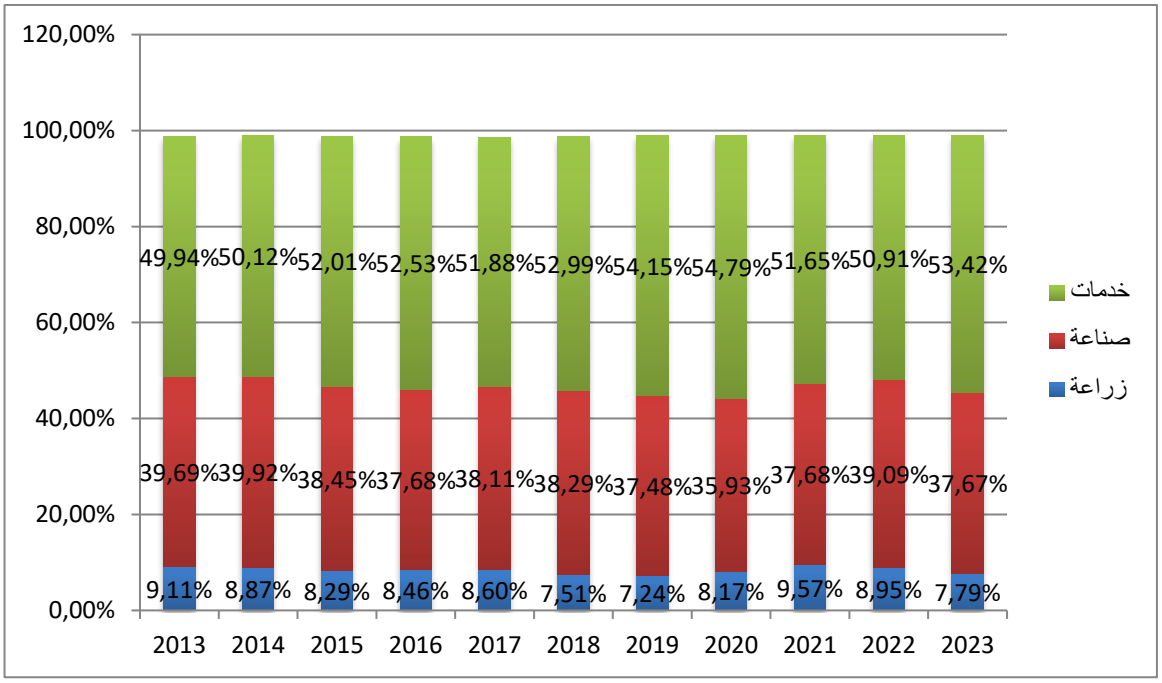

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

يوضح هذا الإحصاء حصةالقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا من عام 2013 إلى 2023. حيث في عام 2023، بلغت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا حوالي 7.79%، وساهمت الصناعة بنحو 37.67%، وساهم قطاع الخدمات بنحو 53.42%.

في عام 2023، ساهم قطاع الخدمات بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 53.42% يليه قطاع الصناعة بنسبة 37.67%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 7.79%.

حقق قطاع الخدمات، الذي يشمل المرافق العامة وتجارة التجزئة والتجارة وصناعة الأغذية، أعلى ناتج محلي إجمالي بلغ حوالي 928 مليار رينغيت ماليزي في عام 2023.

يعد قطاع التصنيع، وهو مكون مهم في قطاع الصناعة، ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا.

الناتج المحلي الإجمالي السنوي الماليزي 2010 . 2023.

شكل رقم (3–6): نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الماليزي من 2010 . 2023.

(النسبة المئوية)

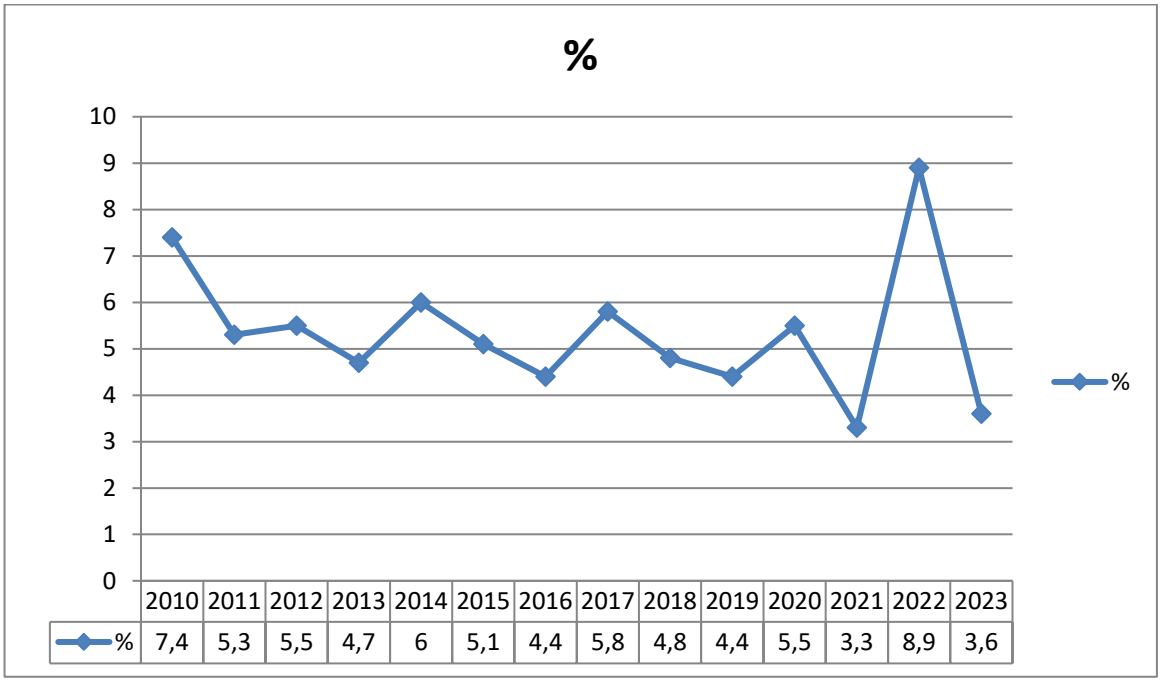

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
%	7,4	5,3	5,5	4,7	6	5,1	4,4	5,8	4,8	4,4	5,5	3,3	8,9	3,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يمثل الشكل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لدولة ماليزيا بنسبة مئوية (%) خلال السنوات من 2020 إلى 2023، حيث نلاحظ من الشكل تذبذب في نسب الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبته 7,4% سنة 2010، وبدأت في الانخفاض حيث سجلت أدنى درجة سنة 2021 بنسبة 3,3% لتعود بالارتفاع بنسبة 8,9% سنة 2022، ثم تباطؤ قدر بنسبة 3,6% سنة 2023، وهذا التذبذب يعكس مرحلة إنتقالية من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد متنوع.

صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالدولار الأمريكي) في ماليزيا.

شكل رقم (3-7): نسب صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالدولار الأمريكي) في ماليزيا.

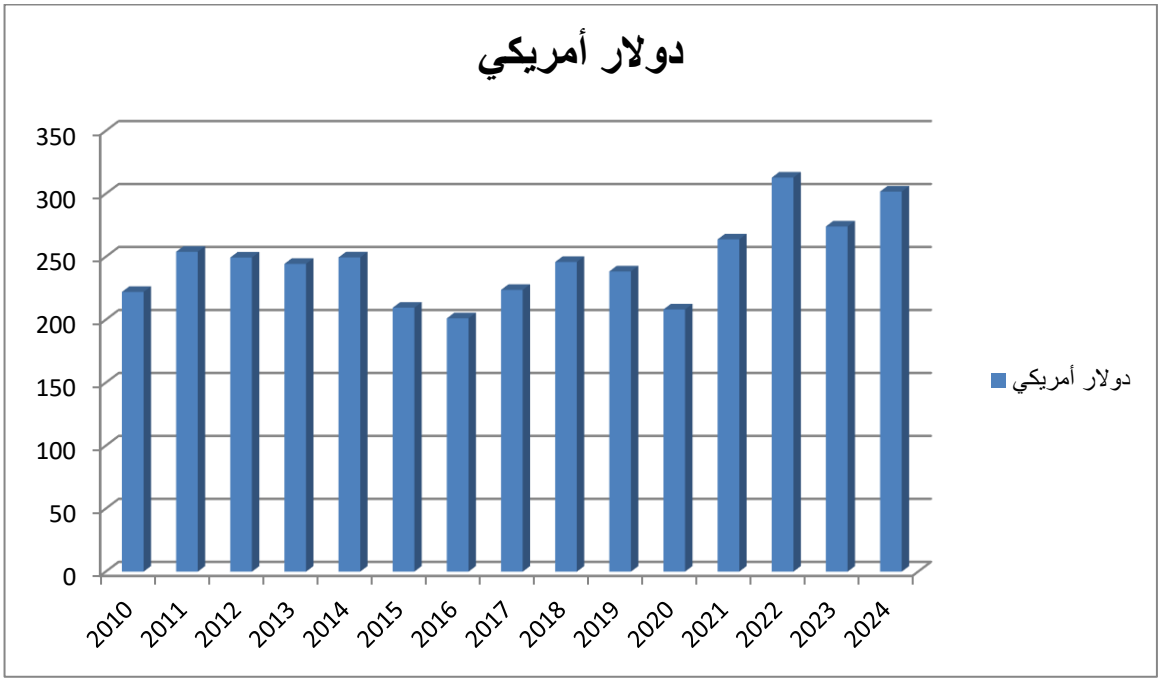

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يوضح الشكل صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات) بالدولار الأمريكي لدولة ماليزيا خلال السنوات من 2010 إلى 2024، حيث نلاحظ تذبذب طفيف في صادرات السلع والخدمات حيث بلغت 222,1 دولار أمريكي سنة 2010، وأصبحت 301,79 دولار أمريكي سنة 2024، أي هناك زيادة في قيمة الصادرات، مما يدل على نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في دولة ماليزيا وتحقيق نمو اقتصادي مستقر.

صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا.

شكل رقم (3-8): نسبة صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا من 2010 .2023

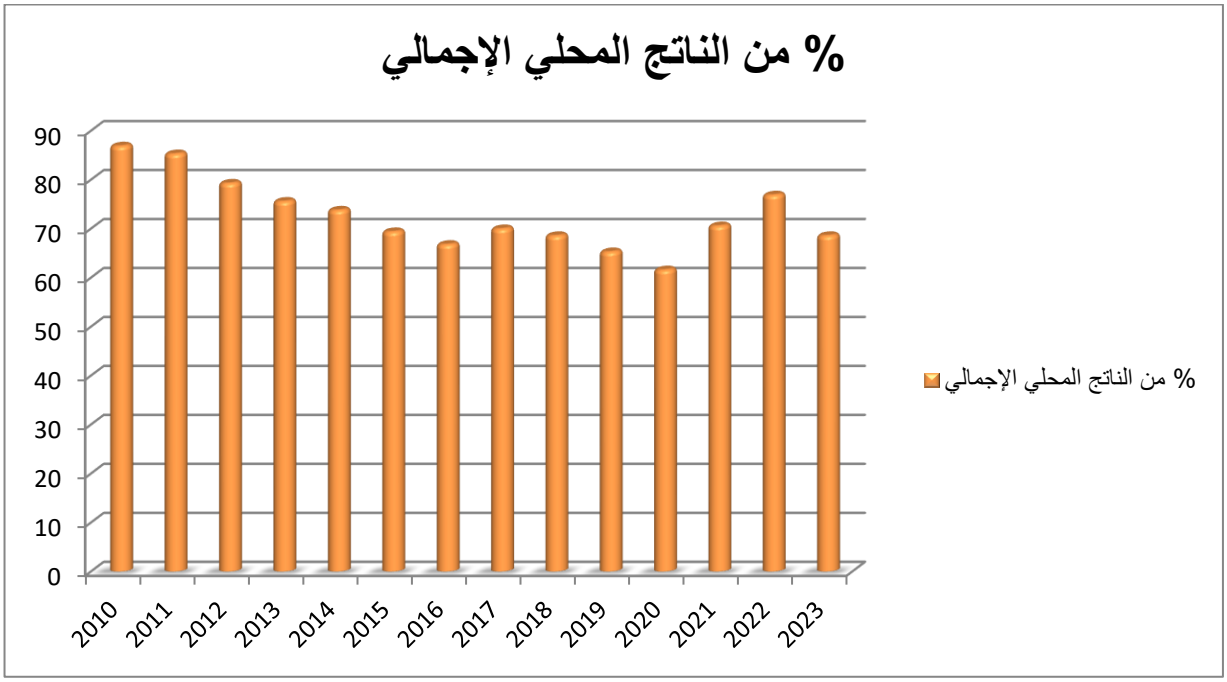

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يمثل الشكل نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا خلال السنوات من 2010 إلى 2023، حيث نلاحظ من الشكل تذبذب في نسبة مساهمة صادرات السلع والخدمات حيث بلغت النسبة 86,9% سنة 2010 وبدأت في الانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت نسبة 66,8% سنة 2016، لتعود النسبة 70% سنة 2017، لتعود في الانخفاض ثم الارتفاع ووصلت إلى 68,6% سنة 2023، الانخفاض من 86,9% إلى 66,8 يعكس تحولا في نموذج النمو الماليزي من الاعتماد الكبير على الصادرات نحو مزيد من التوازن مع القطاع المحلي بينما الارتفاع الطفيف لاحقا يشير إلى مرونة الصادرات في مواجهة الصدمات، وهذا التذبذب قد يكون نتيجة سياسات تنويع ناجحة.

واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا.

شكل رقم (3-9): نسب واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا من 2010 .2023

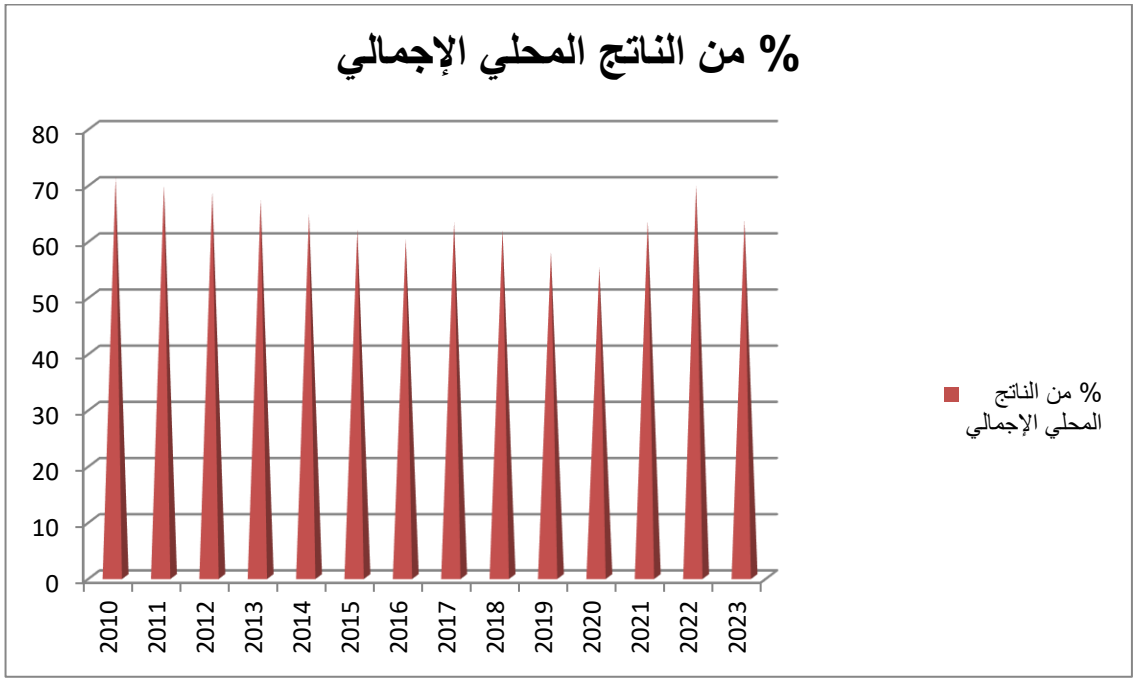

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يمثل الشكل نسب واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال السنوات من 2010 إلى 2023، نلاحظ انخفاض الواردات حيث بلغت النسبة 71% سنة 2010 وأصبحت 63,5% سنة 2023 ويعكس هذا الانخفاض في الواردات نجاح خطط التنويع الاقتصادي وتحسن كفاءة الإنتاج المحلي لدولة ماليزيا أي بشكل عام نضوج الاقتصاد الماليزي.

إيرادات ماليزيا باستثناء المنح (% من الناتج المحلي الإجمالي)

شكل رقم (3-10): نسبة إيرادات ماليزيا باستثناء المنح (% من الناتج المحلي الإجمالي) من 2010 . 2023.

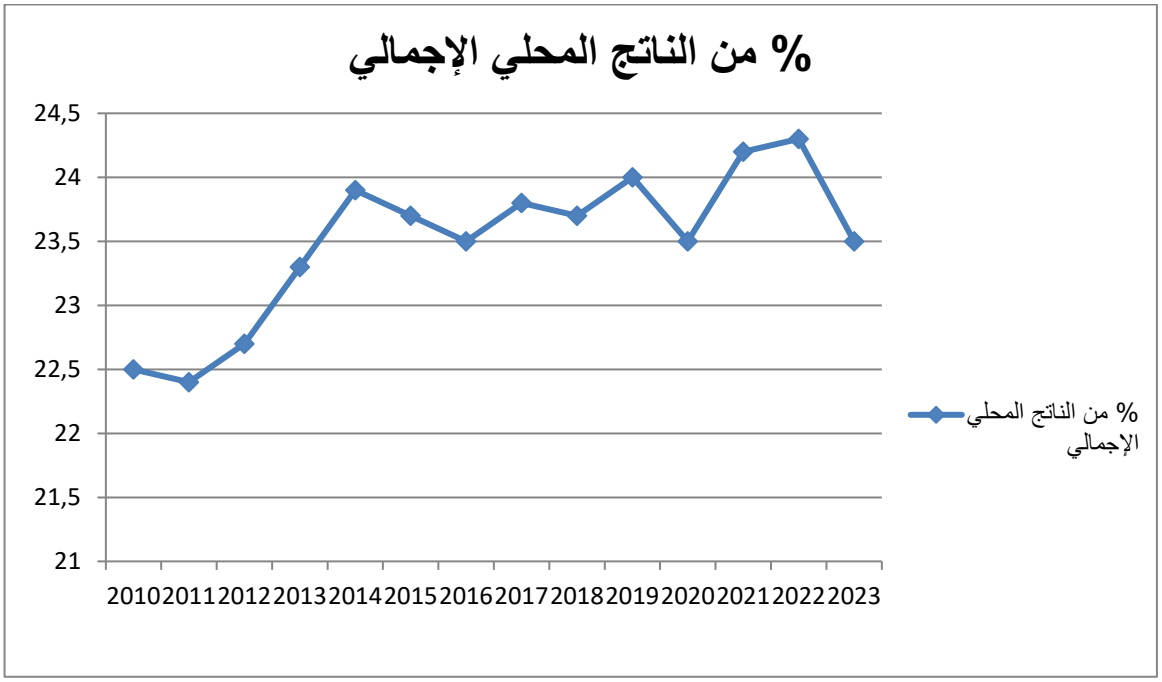

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يبين الشكل زيادة طفيفة في إيرادات دولة ماليزيا خلال السنوات من 2020 إلى غاية 2023، حيث كانت نسبتها 22,5% سنة 2010 وأصبحت 23,5% سنة 2023 وكانت النسبة أكبر بقليل سنة 2021، 2022 حيث بلغت 24%، تدل الزيادة الطفيفة في إيرادات الحكومة الماليزية إلى تحسن في الإدارة المالية، وانخفاض الواردات وزيادة الإيرادات يشير إلى تحول الاقتصاد نحو الإنتاج المحلي.

خطة ماليزيا في التنويع الاقتصادي 2030: من حيث[1]:

الخدمات والتصنيع: يعتمد اقتصاد ماليزيا على قطاعي الخدمات والتصنيع، حيث شكلا 59.2% و 23.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد على التوالي اعتبارا من عام 2023. وبعد أن كان الاقتصاد الماليزي يعتمد على الزراعة والسلع الأولية في ستينات القرن الماضي، تحول منذ ذلك الحين إلى اقتصاد متنوع قائم على التصدير، حيث تشكل المعرفة والابتكار والإنتاجية أهمية مركزية لخلق القيمة.

بالاستفادة من قاعدة التصنيع والخدمات القوية القائمة، تهدف ماليزيا إلى المضي قدما في المرحلة التالية من التحول الصناعي من خلال تطبيق "إستراتيجية التصنيع الوطنية 2030". وفي مجال التصنيع، تطمح ماليزيا إلى تطوير قدراتها في مجالات مثل الإلكترونيات المتقدمة والصناعات الخضراء. وسيكمل هذا بقوة قطاع خدمات ديناميكي وغني بالمعرفة، بما في "ذلك الرقمنة"، و"البحث والتطوير"، و"الخدمات المالية"، و"خدمات الأعمال". وباستغلال التحولات الناشئة في

[1]Invest in Malaysia's Key § Diversified sectors :على الرابط https://www.investmalaysia.com :على الساعة 11 :30

الاتجاهات العالمية والرقمنة واعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تعتزم ماليزيا أيضا توسيع إمكانات نموها في مجالات جديدة من المواد المتقدمة والمركبات الكهربائية والطاقة المتجددة واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.

الكهرباء والإلكترونيات: يساهم قطاع الكهرباء والإلكترونيات في ماليزيا بشكل كبير في صادراتها، وبصفتها مركزا عالميا لإنتاج أشباه الموصلات، حيث تستضيف ماليزيا كبرى شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات، وتتمتع بسلسلة توريد قوية. وتتألف هذه الصناعة من أربعة قطاعات فرعية رئيسية هي: "المكونات الإلكترونية"، و"الإلكترونيات الاستهلاكية"، و"الإلكترونيات الصناعية"، و" المنتجات الكهربائية".

أما بخصوص الرؤية المستقبلية 2030 والإستراتيجية الوطنية لأشباه الموصلات: حيث تسعى ماليزيا إلى تعزيز مكانتها في هذا القطاع عبر:

- ✓ تطوير شركات محلية رائدة في تصميم الدوائر المتكاملة والتغليف المتقدم؛
- ✓ جذب استثمارات في تصنيع رقاقات السليكون المتطورة؛
- ✓ بناء نظام بيئي يدعم البحث والتطوير والتعاون التكنولوجي.

الأهداف الحكومية:

- ✓ إنشاء 10 شركات محلية متخصصة في تصميم وتغليف أشباه الموصلات؛
- ✓ جذب 100 شركة جديدة مرتبطة بصناعة أشباه الموصلات؛
- ✓ خلق نظام بيئي مزدهر يعزز البحث والتطوير والتعاون التكنولوجي.

المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة هي إتحاد من سبع إمارات، وقد تم تشكيلها في 2 ديسمبر 1971، الإمارات السبع هي أبوظبي (العاصمة)، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، ورأس الخيمة، وأم القيوين. تم اكتشاف النفط في أبوظبي في أوائل الستينات، وتم تصديره لأول مرة عام 1962، مما أدى إلى تحول كبير في تركيز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ومكن الدولة من بدء برامج تنمية هائلة في فترة زمنية قصيرة[1].

تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السابعة في العالم من حيث احتياطاتها النفطية وتمتلك واحدا من أكثر الاقتصاديات نموا في غرب آسيا.إن اقتصاد دولة الإمارات يحتل المرتبة 22 على مستوى العالم في أسعار الصرف في

[1]Ahmed Zain Elabdin, The Role of Diversification Strategies in The Economic Development for Oil-Depended Countries: - The Case of UAE, International Journal of Business and Economic Development, vol 03, N°01, 2015, P49.

السوق، وهي تأتي أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد وعلى نسبة عالية نسبيا في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية،وتحتل المرتبة 40 عالميا، وتصنف دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها ذات الدخل المتوقع والتطوير الاقتصادي النامي من خلال صندوق النقد الدولي. وتعد دولة الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية ودخل الفرد فيها مرتفع، وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على الموارد البترولية وصناعاتها، وقد قامت بتحديات هامة لاقتصادياتها بهدف تقليل اعتمادها على البترول[1].

مقومات الاقتصاد الإماراتيالمحفزة للتنويع الاقتصادي: شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات تغييرات جذرية مع اكتشاف النفط الذي اتسمت سياسات توظيف إيراداته بالحكمة والرشاد، ما ساعد على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقميا وكفاءة وتقدما، وتوجت دولة الإمارات كثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، وصارت أحد أكبر الاقتصاديات قوة وتنافسية وحيوية وديناميكية على المستويين الإقليمي والعالمي، وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها إلى القفزات الإيجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة[2].

- ✓ **قطاع الخدمات:** لقد حقق الخدمات في السنوات الأخيرة قفزات نوعية ويظهر هذا من خلال معدلات نموه وبهدف معرفة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ
- ✓ **قطاع الصناعة:** تعد الصناعة أحد القطاعات التي يتم التركيز عليها باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وقاطرة التنمية وحركها الرئيسي، لذلك تسعى الدولة جاهدة إلى تحسينه لتحقيق مزيد من النمو. وبهدف معرفة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ
- ✓ **قطاع الزراعة:** استطاعت دولة الإمارات العمل على تشجيع قطاع الزراعة من خلال توزيع الأراضي الزراعية مجانا، منح القروض الزراعية وتوفير الخدمات اللازمة، مما انعكس على استقرار الفلاحين،
- ✓ **قطاع السياحة والطيران:** يعتبر قطاع السياحة الإماراتي من القطاعات الهامة لتحقيق سياسة التنويع الاقتصادي، حيث يساهم هذا القطاع في تعزيز ونمو الناتج الغير نفطي،كما يساهم في توفير مناصب العمل، وتنشيط حركة الاستثمار في قطاع الفنادق والبنية التحتية من جهة، والدور المستقبلي لقطاع الطيران بالنظر إلى إستراتيجية الابتكار والتطوير التي

[1] الإمارات العربية المتحدة، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، على الرابط https://ar.wikipedia.org تاريخ الإطلاع: 2025/04/22، على الساعة: 19:40.

[2] كريمة بقة، علي عز الدين، التنويع الاقتصادي في الإمارات . دراسة تحليلية خلال الفترة (2000 . 2020)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص ص 101، 102، 103.

يرتكز عليها من جهة أخرى، فقد ارتفع ناتج قطاع السياحة سنة 2019 ليبلغ 177,8 مليار درهم أي ما نسبته 11,9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهم هذا القطاع بنسبة 11,1% من سوق العمل في الإمارات.

✓ **قطاع الطاقة المتجددة:** تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على خلق حلول مبتكرة، وتوفير سبل الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة البديلة لتشمل إلى جانب المواد الهيدروكربونية كل من الطاقة النووية والمتجددة، وبالتالي تلبية الطلب المتزايد على المياه والطاقة في جميع أنحاء الدولة، وقد كانت دولة الإمارات سباقة في إعادة تنظيم سبل توليد الطاقة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، والعمل على التصدي لتحديات التغير المناخي الذي يؤثر على البيئة العالمية من خلال إجراء تحولات اقتصادية، وبيئية ومجتمعية، مما سيضمن تحقيق نتيجة إيجابية للرؤية الريادية طويلة المدى. وقد أنشأت شمس 1 والتي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم، ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي، والحديقة الشمسية في دبي، ومبادرة مصدر المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم، كما تم توقيع اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية، وفي مجال الطاقة تم إطلاق مؤسسة الإمارات للطاقة النووية شركة أبوظبي لطاقة المستقبل.

شهدت الإمارات العربية المتحدة العديد من الأزمات النفطية منذ تأسيسها عام 1971، ومع ذلك وبفضل الإجراءات الإستباقية للقيادة خلال الأزمات، تم الحفاظ على النمو الاقتصادي، وتم وضع رؤية مستقبلية لتقليل الاعتماد على عائدات النفط وتحسين وإنشاء قطاعات وصناعات جديدة. كان لدى حكومة الإمارات العربية المتحدة رغبة مبكرة في الانفتاح والتنويع الاقتصادي تماشيا مع الاهتمام العالمي المتزايد بتنويع الدخل، بغض النظر عن نوع السلعة التي يعتمد عليها الاقتصاد. ونتيجة لذلك تمكنت الحكومة من تحقيق معدل متزايد من التنويع في نختلف الأنشطة الاقتصادية مثل: الصناعة، التجارة، السياحة، النقل الجوي، المطارات، العقارات، الخدمات الصحية، الخدمات المالية، والطاقة المتجددة[1].

كانت رؤية الإمارات 2021 حجر الزاوية في التزام الحكومة برؤية طويلة المدى، "أن تصبح اقتصادا تنافسيا عالميا متنوعا قائما على المعرفة والابتكار، بقيادة كفاءات إماراتية"، مهدت رؤية 2021 والخطط ذات الصلة الطريق نحو اقتصاد مستدام ومتنوع قائم على المعرفة والابتكار، وساعدت هذه الرؤية على توسيع القاعدة الاقتصادية وتمكين القطاع الخاص، وضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل[2].

[1]Noura Hamad Salim Al Jaberi, The Post-Oil Strategy of The UAE: An Examination of Diversification Strategies and Challenges, Article in Politics Policy, 2022, P03.
[2]Antonio Crupi, Daniele Schiliro, The UAE Economy and the Path to Diversification and Innovation, International Journal of Business Management and Economic Research, vol 14, N° 05, 2023, P 2287, 2288.

رؤية أبوظبي 2030: تسعى رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 إلى بناء اقتصاد مستدام وتضمن تطبيق منهج متوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بإشراك كل من القطاع العام والخاص ومن أهمها أهدافها ما يلي:

بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة مع الاقتصاد العالمي؛

تبني سياسات مالية منضبطة لديها القدرة على التجاوب مع الدورات الاقتصادية؛

تأسيس بيئة سوق مالي ونقدي مرنة بمستويات تضخم يمكن السيطرة عليها؛

تحفيز تطبيق تحسينات ضخمة على كفاءة سوق العمل؛

تطوير بنية تحتية فعالة ومرنة، قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع؛

تطوير قوة عاملة تتمتع بمستوى علي من المهارات والإنتاجية؛

تمكين الأسواق المالية لتصبح الممول الرئيسي للقطاعات والمشاريع الاقتصادية.

دراسة وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بتحقيق التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة:هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تشخيص مدى تنوع الاقتصاد من عدمه والتي يمكننا من خلالها تقييم وضع للاقتصاد الإماراتي بعرض وتحليل أهمها ومعرفة مدى نجاح سياساتها في تحقيق التنويع الاقتصادي:

✓ **الناتج المحلي الإجمالي**: يعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد، كونه يتكون من القطاعات الاقتصادية جميعها الإنتاجية والتوزيعية والخدمية.

شكل رقم (3-11):مساهمة الناتج المحلي الإجمالي من 2012 . 2023 في الإمارات (دولار أمريكي الحالي)

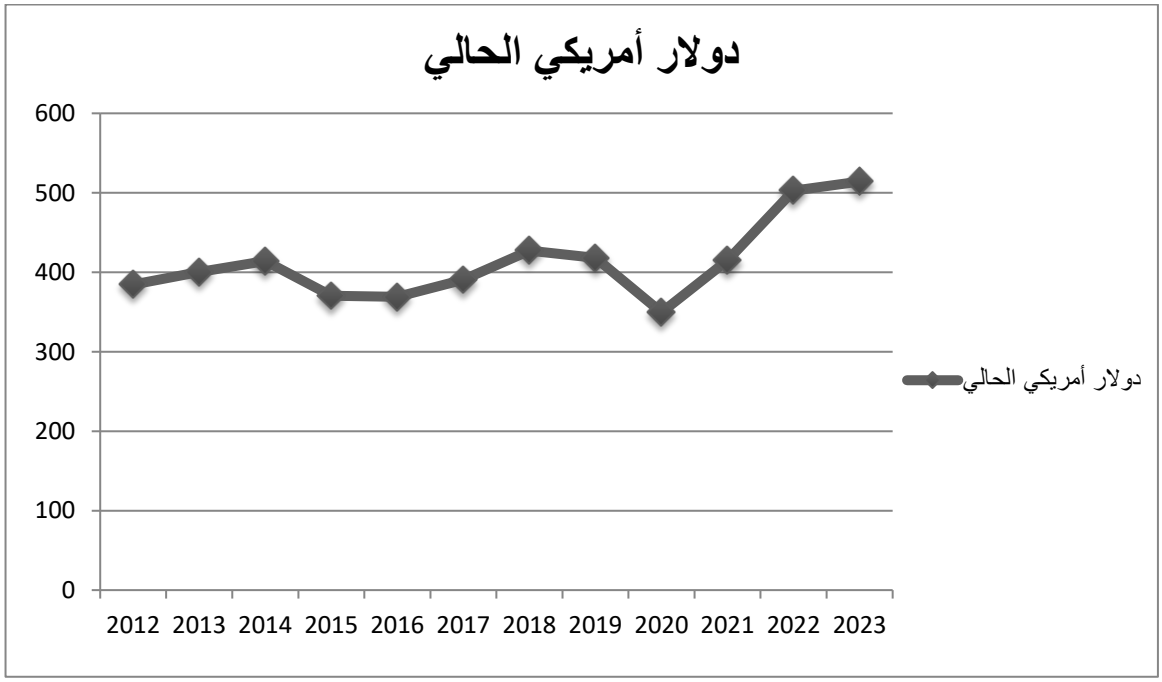

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يوضح الشكل زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات من 384,61 دولار أمريكي سنة 2012 إلى 514,13 دولار أمريكي سنة 2023، ويعكس هذا مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات ونجاح التنويع الاقتصادي عبر الاستثمار في الصناعة والخدمات والتكنولوجيا، ونمو القطاعات الغير نفطية كالسياحة والتجارة والخدمات المالية وتعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للاستثمار والتجارة والابتكار.

✓ **مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي:**

شكل رقم (3-12): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 2015 . 2023

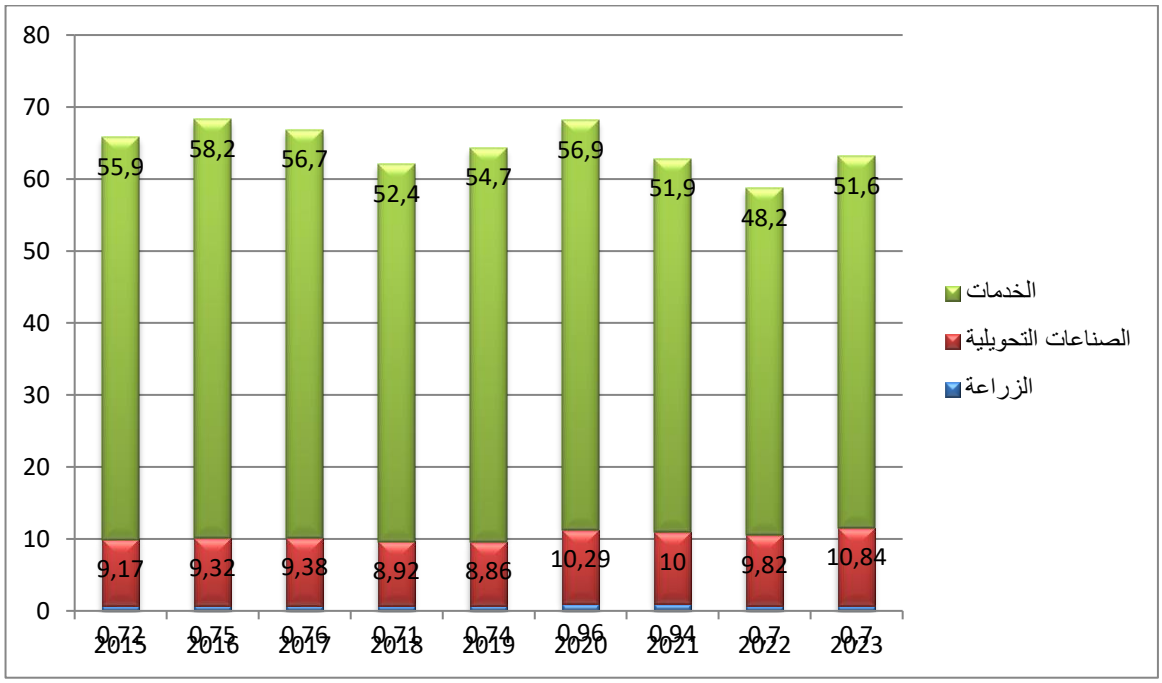

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يبين الشكل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال الفترة (2015 . 2023)، حيث نلاحظ تذبذب في نسبة مساهمة قطاع الخدمات تراوحت بين (48% - 58%) إلا أنه يساهم بشكل كبير الناتج المحلي الإجمالي ويعد من أهم القطاعات الاقتصادية لدولة الإمارات، في المقابل تزايدت نسبة مساهمة قطاع الصناعة (التحويلية) التي كانت نسبتها تعادل 9.17% عام 2015 وأصبحت 10.84% عام 2023.

تعكس هذه الزيادة نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات وتقليل الاعتماد على النفط، وقطاع الزراعة يساهم بنسبة ضعيفة تتراوح ما بين (0.70% - 0.90%)، ويظهر تحليل مساهمة القطاعات أن الإمارات نجحت في تنويع اقتصادها من خلال تعزيز الصناعة التحويلية كرافد للاقتصاد والحفاظ على دور الخدمات رغم التذبذب بسبب الأزمات، والاستفادة من الزراعة بالتكنولوجيا رغم محدودية مساهمتها.

✓ **هيكل التجارة الخارجية:**تعتبر التجارة الخارجية مؤشر مهم بشقيها الصادرات والواردات في تقييم أي اقتصاد فكلما ارتفعت الصادرات مقابل انخفاض الواردات في اقتصاد ما فهو يعتبر قوي.

جدول رقم (3-5): تطور حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2015 . 2022.

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	التغير النسبي لإجمالي التجارة %
2015	952	197	400	597	1,599	3
2016	1,002	190	443	633	1,612	1
2017	946,466	181,039	400,308	581,347	1,527,813	1
2018	898,481	206,050	431,551	637,601	1,536,082	0.54
2019	914,852	231,237	457,410	688,647	1,603,499	4.39
2020	785,112	254,642	363,413	618,055	1,403,167	-12.49
2021	991,633	331,629	463,263	794,892	1,786,526	27,32
2022	1,196,780	353,977	550,295	904,272	2,101,052	17,61

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018، 2023، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة عبر الرابط: https://www.moec.gov.ae/annual-reportts

شهدت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات تطورا ملحوظا من 2015 إلى 2022، حيث سجلت التجارة الخارجية غير النفطية في سنة 2015، 1,6 تريليون درهم ثم بدأت بالارتفاع إلى أن سجلت انخفاضا بنسبة 12,49% خلال عام 2020 على أساس سنوي بسبب تداعيات جائحة كورونا، لتصل إلى 1,403,2 مليار درهم إماراتي. وفي المقابل سجلت الصادرات الوطنية غير النفطية ارتفاعا ونموا بنسبة 10,1% بقيمة إجمالية بلغت 254,6 مليار درهم إماراتي.

وصل حجم التجارة الخارجية غير النفطية إلى 1.2 تريليون درهم وبنسبة نمو فاقت حاجز 6.17% خلال عام 2022 مقابل عام 2021 مدفوعا بنمو الواردات الإماراتية بنسبة 7.20%والصادرات غير النفطية بنسبة 7.6%وإعادة التصدير بنسبة 8.18%، ويعود هذا النمو لعدة أسباب لعل أهمها التعافي السريع لحركة التجارة

الخارجية لدولة الإمارات من الجائحة بالإضافةإلى مضي الدولة قدما في توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع مجموعة من الدول بالإضافةإلى فتح أسواق تجارية جديدة وهذا ما يدل عن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

✓ **صادرات السلع والخدمات:**

شكل رقم (3-13): صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الإمارات من 2012 . 2023.

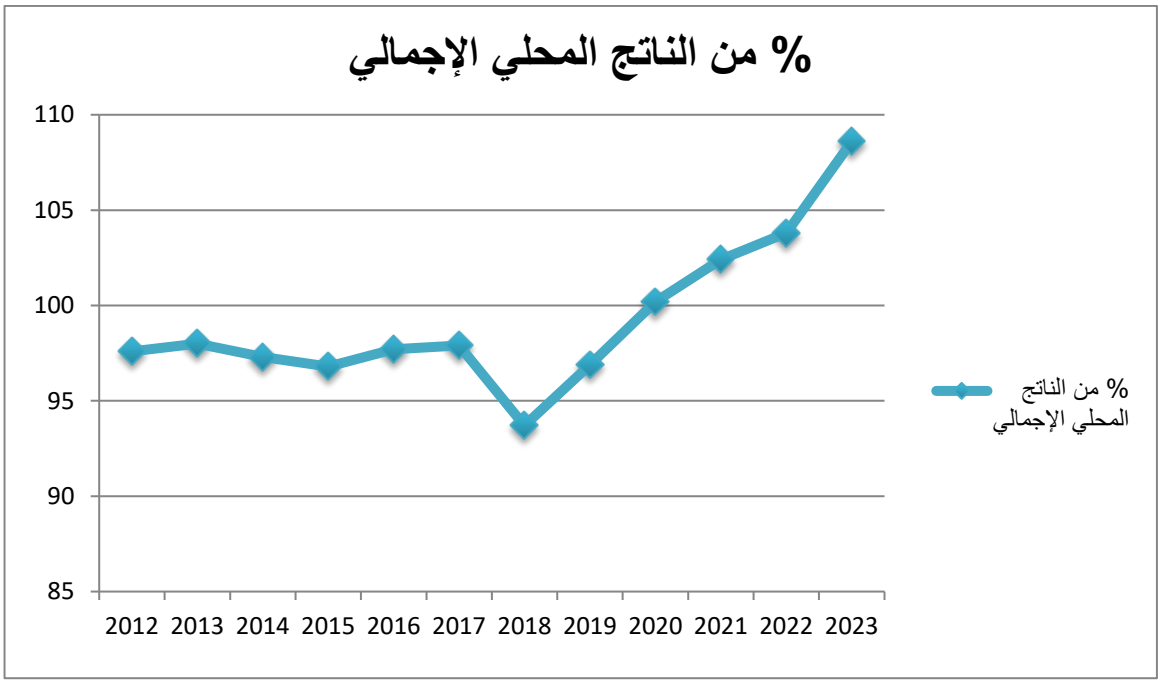

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يبين الشكل تذبذب في نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، حيث نلاحظ نسب مرتفعة ومستقرة في الفترة 2012 . 2017 تراوحت بين (96% . 98%) وتشير هذه النسب إلى أن الاقتصاد الإماراتي يعتمد بشكل كبير على الصادرات خاصة الصادرات النفطية التي تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض النسبة من 93,7% سنة 2018 مما يدل على زيادة الناتج المحلي غير النفطي أي نمو القطاعات غير النفطية، لتعود بالارتفاع إلى أن وصلت سنة 2023 نسبة 108,6% يدل هذا الارتفاع القوي على زيادة عائدات الصادرات النفطية وتعزيز الصادرات الغير نفطية مثل الخدمات، الصناعات التحويلية،...، وهذا راجع لانفتاح الاقتصاد الإماراتي واعتماده الكبير على التجارة الخارجية.

✓ **إيرادات النفط:**

شكل رقم (3-14): نسب إيرادات النفط (% من الناتج المحلي الإجمالي) في الإمارات من 2012 . 2023.

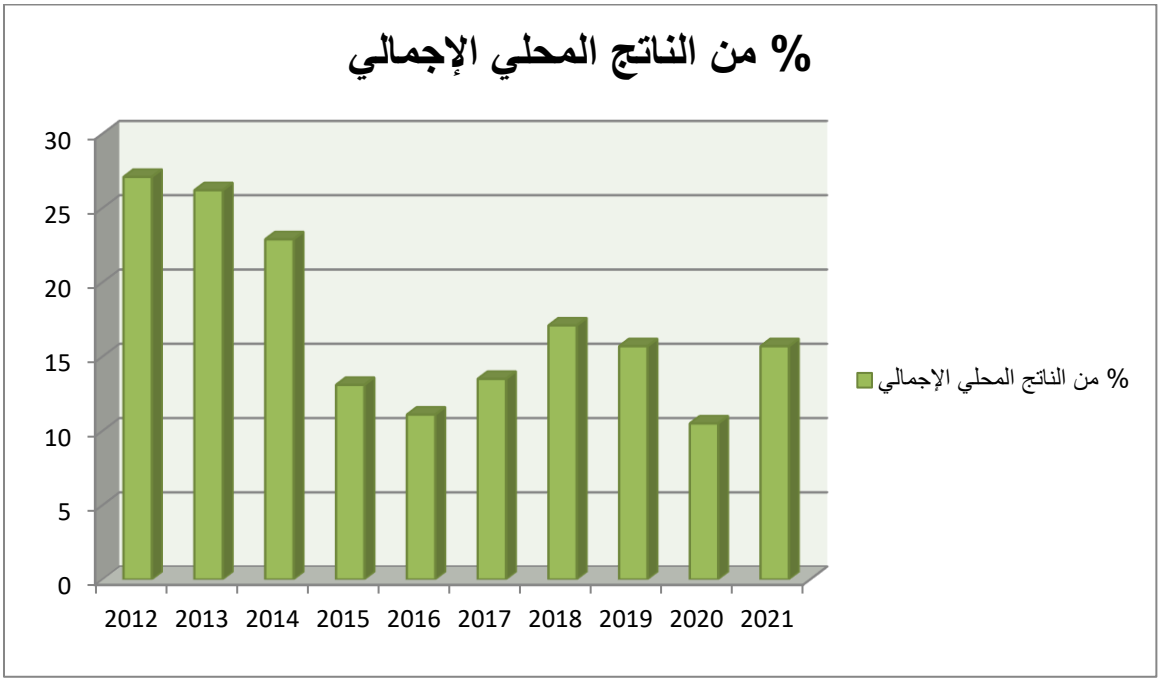

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

يبين الشكل انخفاض إيرادات النفط من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال الفترة (2012 . 2021)، حيث بلغت النسبة 27,1% سنة 2012 15,7% سنة 2021 وهذا راجع للتنويع الاقتصادي في الإمارات من خلال تطوير السياحة، تعزيز الخدمات اللوجستية والاستثمار في التكنولوجيا وكذلك نمو القطاعات الغير نفطية هذا الانخفاض يعكس تحولا استراتيجيا ناجحا نحو اقتصاد متنوع، لكنه لا يعني بالضرورة تراجعا في قطاع النفط نفسه، بل نمو أكبر للقطاعات الأخرى.

المبحث الثالث: مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية الرائدة والدروس المستفادة.

في إطار البحث عن سبل النهوض بالتنمية، يهدف هذا المبحث إلى مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية الرائدة واقتباس الدروس المستفادة التي يمكن أن تساهم في تطوير المسار التنموي الجزائري حيث يتضمن هذا المبحث آليات وسياسات التنويع الاقتصادي في الدول الرائدة مقارنة بالجزائر، تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول الرائدة مقارنة بالجزائر، الدروس المستفادة للجزائر من التجارب الدولية الرائدة.

المطلب الأول: آليات وسياسات التنويع الاقتصادي في الدول الرائدة مقارنة بالجزائر.

بناءا على تحليل المباحث السابقة تسعى في هذا المطلب إلى مقارنة سياسات التنويع الاقتصادي في الدول الرائدة بالجزائر:

النرويج:

- ✓ اعتمدت النرويج في تنويع اقتصادها من خلال وضع صندوق ثروة سيادي يستثمر عائدات النفط خارج البلاد ويعد القلب النابض للاقتصاد النرويجي وهو من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم؛
- ✓ قاعدة الإنفاق (3% سنويا): لا يسحب أكثر من 3% من أصل الصندوق للحفاظ على الثروة للأجيال القادمة؛
- ✓ التخطيط الإستراتيجي لقطاع النفط؛
- ✓ الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الشاملة؛
- ✓ حماية الصناعات التقليدية وتطويرها كالصيد البحري والزراعة.

ماليزيا:

- ✓ اعتمدت ماليزيا في تنويع اقتصادها على سياسة التحول الإستراتيجي من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي؛
- ✓ دعم القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- ✓ سياسات ماليزيا لتعزيز التعليم والتوظيف في القطاع العام؛
- ✓ تطوير البنية التحتية الداعمة.

الإمارات العربية المتحدة: اعتمدت الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي من خلال السياسات التالية:

- ✓ الاستثمار في البنية التحتية المتطورة أي تطوير بنية تحتية ذكية عالمية وإنشاء مناطق اقتصادية حرة؛
- ✓ تعزيز قطاع السياحة والطيران كرافد رئيسي؛
- ✓ تعزيز قطاع الخدمات كإنشاء مراكز مالية عالمية؛
- ✓ الابتكار والاقتصاد القائم على المعرفة كدعم الشركات الناشئة؛
- ✓ التحول الصناعي والتصنيع المتقدم من خلال التركيز على الصناعات غير النفطية؛

- ✓ الاستثمار في القطاعات المتجددة؛
- ✓ دعم القطاع الزراعي والاكتفاء الذاتي.

الجزائر: رغم تبني الجزائر سياسات تنويع اقتصادي إلا أن النتائج بقيت محدودة ومن بين السياسات التي اتبعتها الجزائر ما يلي:

- ✓ السياسات الزراعية كزيادة المساحة المزروعة وتحسين الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي؛
- ✓ تعزيز قطاع الصناعة كتنمية الصناعات الغير نفطية وجذب الاستثمار والخصخصة؛
- ✓ الاستثمار في الطاقة الشمسية؛
- ✓ إصلاحات هيكلية لتقليل الاعتماد على النفط؛
- ✓ الاستفادة من التنوع الطبيعي والثقافي كتطوير السياحة الصحراوية وتعزيز البنية التحتية السياحية.

وباختصار تم استنتاج ما يلي:

جدول رقم (3 – 6): مقارنة سياسات التنويع الاقتصادي ومساهمات القطاعات غير النفطية في ماليزيا، النرويج، الإمارات، والجزائر.

المعيار	ماليزيا	النرويج	الإمارات العربية المتحدة	الجزائر
أداة التنويع	صناعات إلكترونية + بتروكمياويات	الصندوق السيادي	البنية التحتية + السياحة	صناعة تحويلية + زراعة
الاعتماد على النفط	منخفض	منخفض (النفط مهم لكن غير مهيمن)	أخذ في الانخفاض	عال(أكثر من 90% من الصادرات)
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	مرتفعة	قوية (القطاعات الأخرى مزدهرة)	متقدمة	ضعيفة نسبيا
سياسات التنويع الاقتصادي	ناجحة	ناجحة جدا بفضل الصندوق السيادي	قوية ومخططة بشكل إستراتيجي	متواضعة مع مبادرات محدودة
الرؤية الاقتصادية 2030	التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة (الالكترونيات،	تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط (20.5% من الناتج المحلي	اقتصاد مستدام متنوع. زيادة مساهمة القطاع	التنويع الاقتصادي عبر القطاعات الغير نفطية (الزراعة،

	الصناعات الخضراء). إستراتيجية التصنيع الوطنية 2030. تطوير أشباه الموصلات والمركبات الكهربائية.	الإجمالي بحلول 2025). نمو قطاع الأعمال والخدمات (+ 72 ألف وظيفة).	غير النفطي . تطوير البنية التحتية وسوق العمل.	السياحة،...الخ). تقليل الاعتماد على الهيدروكربونات. زيادة حصة السياحة إلى 5.56% من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول الرائدة مقارنة بالجزائر.

يعد تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أداة محورية لتقييم مدى نجاح أو فشل الدول في تحقيق تحول هيكلي يقلص اعتمادها على الموارد الطبيعية، لذا سنسعى في هذا المطلب إلى تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي للدول الرائدة ومقارنتها بالجزائر حيث:

✓ نجحت النرويج في تحقيق إنجازات اقتصادية متميزة مقارنة بالجزائر رغم تشابه البلدين في اعتمادها على الموارد النفطية حيث تظهر الإحصائيات تفوقا واضحا للنموذج النرويجي، حيث حققت النرويج نمو مطردا في ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر، ويعود نجاح النرويج إلى تحويل جزء كبير من عائدات إلى صندوق سيادي وفشل الجزائر في بناء صندوق سيادي.

ومن خلال هذه المقارنة تبرز الحاجة للجزائر لاعتماد نموذج إدارة موارد يشبه النموذج النرويجي؛

✓ حققت ماليزيا إنجازات كبيرة في التنويع الاقتصادي مقارنة بالجزائر، حيث تظهر البيانات تباينا واضحا في أداء البلدين، وتبين لنا أن الاقتصاد الماليزي نجح بشكل كبير في تنويع القاعدة الإنتاجية والتخلي عن عوائد القطاع النفطي، حيث ساهم قطاع الصناعة الماليزي بنسبة 36.67% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 بينما لم تتجاوز هذه النسبة 4.9% في الجزائر، كما يمثل قطاع الخدمات في ماليزيا 53.42% من الاقتصاد مقابل نسبة أقل في الجزائر، أما في مجال التجارة الخارجية فقد ارتفعت صادرات ماليزيا من 222.1 مليار دولار عام 2010 إلى 301.79 مليار دولار عام 2024 مع تنوع ملحوظ في الصادرات حيث تشكل المنتجات الصناعية والإلكترونية النسبة الأكبر بينما لا تزال صادرات الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات مع محدودية في الصادرات الغير نفطية، وبالتالي رغم الجهود المبذولة في مجال التنويع الاقتصادي من طرف الحكومة الجزائرية إلا أن غايتها لم تتحقق ولم تستطع الجزائر التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

وتشير التجربة الماليزية إلى أن التنويع الاقتصادي الناجح يحتاج إلى رؤية إستراتيجية واضحة وإرادة سياسية حقيقية للتغيير ليس مجرد خطط على الورق؛

✓ حققت الإمارات العربية المتحدة نتائج مذهلة في مجال التنويع الاقتصادي مقارنة بالجزائر حيث تظهر المؤشرات الاقتصادية فجوة كبيرة بين البلدين رغم تشابههما في بدايات الاعتماد على النفط، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للإمارات من 384.61 مليار دولار عام 2012 إلى 514.13 مليار دولار عام 2023 بينما ظل الناتج الجزائري متأرجحا خلال نفس الفترة، في مجال التجارة الخارجية تخطت الصادرات غير النفطية للإمارات 254.6 مليار درهم عام 2022، بنمو 7.6%، بينما لم تتجاوز الصادرات غير النفطية للجزائر 5% من إجمالي الصادرات، كما نجحت الإمارات في خفض اعتماد إيراداتها على النفط من 27.1% من الناتج إلى 15.7%، بينما لا تزال الجزائر تعتمد على النفط بنسبة 59.8% من إيراداتها.

ويكمن الفرق الجوهري في الرؤية الإستراتيجية حيث تبنت الإمارات سياسات واضحة للتنويع بينما ظلت الجزائر تعاني من غياب الرؤية طويلة الأمد.

تمكنت النماذج الدولية الثلاثة من تحقيق تحول هيكلي ملحوظ في اقتصادياتها مقارنة بالجزائر، وهذا راجع للسياسة الرشيدة التي اتبعتها حكومات هذه الدول وقدرتها على مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية والتي مكنتها الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة للجزائر من التجارب الدولية الرائدة.

تقدم التجارب الدولية الرائدة النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، دروسا بالغة الأهمية للجزائر في تنويع اقتصادها لذا من المطالب السابقة نلخص الدروس المستفادة للجزائر في النقاط التالية:

✓ إنشاء صندوق ثروة سيادي مستقل يستثمر خارج الجزائر لتفادي التضخم ويمول البنية التحتية من عوائده فقط؛

✓ تطبيق مبدأ الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية؛

✓ رفع ميزانية التعليم والبحث العلمي؛

✓ تطوير التعليم التقني والمهني لمواكبة احتياجات سوق العمل؛

✓ تشجيع الابتكار وريادة الأعمال؛

✓ تطوير البنية اللوجستية؛

✓ تعزيز القطاعات الغير نفطية؛

✓ إنشاء مناطق اقتصادية حرة متخصصة؛

✓ تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص؛

- ✓ استغلال الإمكانيات في الطاقة المتجددة.

الدرس الجوهري يكمن في أن التنويع الاقتصادي الناجح ليس خيارا اقتصاديا فحسب بل هو مشروع وطني يتطلب:

- ✓ إرادة سياسية قوية؛
- ✓ استقرار سياسي واقتصادي؛
- ✓ رؤية إستراتيجية واضحة؛
- ✓ مشاركة فعالة من جميع الأطراف.

تجارب الدول الناجحة تظهر أن الجزائر تمتلك كل المقومات لتحقيق تنويع اقتصادي ناجح، لكنها تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية وإصلاحات هيكلية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية مع الاستفادة من دروس التجارب الرائدة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكن استنتاج أن كل من النرويج وماليزيا والإمارات العربية المتحدة خطت خطوات كبيرة في مجال التنويع الاقتصادي، وذلك ناتج عن الإرادة القوية لدى حكومات هذه الدول ورغبتها في التغيير والنهوض

بالاقتصاد، وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، فقد تبنت هذه الدول سياسات تنويع اقتصادية مدروسة تعتمد على رؤية إستشرافية تأخذ بعين الاعتبار جميع الأوضاع وهادفة لخلق قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات، مما جعلها لتحقق نتائج جد مبهرة وناجحة إلى حد بعيد. أما بالنسبة للجزائر بالرغم من الجهود المبذولة والسياسات والمخططات التنموية التي تبنتها لا تزال تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل. لذا من الممكن أن تقدم التجارب الدولية الناجحة في التنويع الاقتصادي دروسا تساعد الدول الراغبة في تحقيق تنويع اقتصادي ناجح كالجزائر.

خاتمة

عمدت الدول المصدرة للنفط إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية من خلال انتهاج إستراتيجية التنويع الاقتصادي، التي أثبتت قدرتها على معالجة الإختلالات الهيكلية وتصحيح الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد على مورد وحيد للدخل والتي جعلت اقتصادياتها ريعية وعاجزة عن التصدي للأزمات الخارجية، لذا يعد التنويع الاقتصادي الحل الإستراتيجي الأمثل أمام الاقتصاديات الريعية للخروج من دائرة التبعية للقطاع النفطي. وفي هذا السياق حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية: "كيف ساهم التنويع الاقتصادي في الحد من التبعية النفطية للدول المصدرة له؟ وما هي الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري؟".

تعد كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة من أبرز النماذج العالمية الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي حيث تمكنت هذه الدول من تحويل اقتصادياتهامن الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية إلى بناء أنظمة اقتصادية متكاملة قادرة على الصمود أمام التقلبات العالمية، ويعود نجاح هذه الدول إلى البناء المؤسسي القوي والحوكمة الفعالة والسعي لتحقيق تنمية متوازنة تضمن تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وهو ما لم تستطع الجزائر تحقيقهبسبب اعتمادها المفرط على عوائد المحروقات لتمويل نشاطها الاقتصادي، لذا يتوجب على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياساتها التنموية والعمل على إيجاد حلول جذرية للنهوض بالاقتصاد ووضعه في المسار الصحيح، كمحاولة تطبيق الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضيات 01: توصلنا بعد اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية بالنسبة للفرضية الأولى: والتي مضمونها "قامت الجزائر بعدة محاولات من أن أجل تنويع اقتصادها والخروج من التبعية النفطية"، من خلال دراستنا نجد أن الفرضية الأولى محققة حيث أن التجربة الجزائرية تظهر جهودا في تنويع اقتصادها للخروج من التبعية النفطية.

نتائج اختبار الفرضية 02:توصلنا بعد اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية بالنسبة للفرضية الثانية: والتي مضمونها "تعد التجربة الجزائرية من بين التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي مثل تجربة النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة"، تظهر دراستنا أن الفرضية الثانية غير محققة حيث أن التجربة الجزائرية لا تزال في مراحلها الأولى، وتفصلها مسافة معتبرة عن نماذج الدول الرائدة في هذا المجال.

نتائج الدراسة:

✓ التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول المصدرة للنفط أصبح أكثر من ضروري نظرا لارتباط السياسات التنموية لهذه الدول بعائدات النفط؛

✓ يعد التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية تلجأ إليها أغلب الدول خاصة الريعية منها وهذا التجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد وحيد للدخل؛

✓ التنويع الاقتصادي هو السبيل الوحيد لتحرير رقاب الدول المصدرة للنفط من عبوديتها له؛

✓ ينطوي التنويع الاقتصادي على انتقال الدولة من النموذج الريعي المعتمد على مصدر دخل وحيد، إلى نموذج تنموي متوازن يقوم على تنويع القاعدة الاقتصادية وتكامل قطاعاتها الإنتاجية؛

✓ لقد كانت تجارب النرويج، ماليزيا، الإمارات خير مثال على نجاح الفكر الاقتصادي الهادف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛

✓ استطاعت كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات من تنويع اقتصادها بفضل السياسة الرشيدة التي تبنتها حكومات هذه الدول والتي كانت مبنية على رؤى بعيدة المدى، بينما الجزائر بالرغم من وجود الرغبة في تنويع اقتصادها غير أن النتائج المحققة على أرض الواقع مقارنة مع الدول السابقة، تعتبر جد ضعيفة؛

✓ تسير الجزائر بخطى ثابتة وإن كانت بطيئة، نحو تنويع اقتصادها، وتثمير جهودها في زيادة حصة القطاعات غير النفطية في الصادرات الجزائرية.

التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها، نود تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية من أجل تطور الاقتصاديات لدى الدول النفطية والخروج من التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد متنوع:

✓ ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية.

✓ إعطاء الأولية للتصنيع والتصدير خصوصا في الجزائر.

✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره بديل استراتيجي كفيل بتحقيق الأمن الغذائي.

✓ على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة، والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط.

✓ توجيه الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

✓ تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية، تسهيلات بنكية، امتيازات للشركاء الأجانب، والقضاء على البيروقراطية الإدارية.

أفاق الدراسة: نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري وتبعا لذلك نقترح المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الرقابة كآلية لتحسين التنويع الاقتصادي؛
- ✓ متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر وسبل تحققه؛
- ✓ السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي؛
- ✓ الجزائر وإستراتيجية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي.

قائمة المصادر

والمراجع

1.الكتب

1. أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
2. زيان عبد الحليم وآخرون، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، كتاب جماعي، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، 2022.
3. صباح كزيز ومربعي بلقاسم، إدارة التنوع الإثني في ماليزيا، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
4. عبد العزيز صيغور، اقتصاديات الطاقة: الأهمية، الأسواق والسياسات، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 2011.
5. قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

2.المقالات والمجلات العلمية

1. ابراهم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
2. إكرام حجاب وكمال العقريب، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020.
3. برباش عنترة وآخرون، آثر تغيرات أسعار البترول على تصنيف المخاطر المالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 03، 2022.
4. بلقلة براهيم وآخرون، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، 2020.
5. بللعما أسماء، التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020.
6. بن يبا محمد وآخرون، دراسة قياسية لآثر تقلبات أسعار النفط، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020.
7. تقرير الأمين العام السنوي الخمسون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2023.
8. توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 07، 2017.
9. حمزة بن الزين ووليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2023.
10. خضرة عثمانية وآخرون، التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، 2022.
11. دلامي مباركة، دراسة تحليلية لانعكاسات انهيار أسعار النفط، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2024.
12. سامية معتوق وآخرون، معضلة الريع في الجزائر، مجلة جديد للاقتصاد، المجلد 15، العدد 01، 2020.
13. سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 07، العدد 02، 2018.

14. سليم جابو وربيع بوصبيع العايش، دراسة تحليلية لانعكاس تقلبات أسعار النفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

15. سليم مجلخ ووليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، 2022.

16. سمير عالي، تقييم الإستراتيجية الطاقوية في الجزائر، مجلة البدائل الاقتصادية، العدد 21، 2016.

17. سواحلية إيمان وآخرون، دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 01، المجلد 16، 2025.

18. صراوي مراد، آثر جائحة كورونا على أسعار البترول، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد 02، 2021.

19. ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 18، 2018.

20. عادل مختاري ومحمد بن البار، دراسة قياسية لآثر تغيرات أسعار النفط، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، 2021.

21. عياشي صالح، الأزمة البترولية وتداعياتها الاقتصادية على الجزائر، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 10، 2020 .

22. فتيحة زعتر وعبد النور غريس، أسعار النفط في السوق العالمية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 11، العدد 01، 2022.

23. كريمة بقة وعلي عز الدين، التنويع الاقتصادي في الإمارات، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2023.

24. كريمة بقة وعلي عز الدين، التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2024.

25. لبعل فطيمة ونور الدين حامد، استراتيجيات إدارة الريع النفطي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 01، 2015.

26. ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2017.

27. محمد كريم خيدر، مستقبل منظمة الأوبك، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 02، 2021.

28. مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مجلد الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثالث، العدد التاسع.

29. ممدوح عوض الخطيب، آثر التنويع الاقتصادي على النمو، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 02، 2011.

30. منى طواهرية وعائشة قادة بن عبد الله، التجربة التنموية الماليزية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022.

31. نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019.

32.نسيب نجيب، السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 01، 2024.

33.هواري أحلام وسدي علي، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.

.3الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وآثرها على السياسة المالية . دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980 . 2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
2. باسعيد عفاف، تحديات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2024.
3. رزقه سيدي عمر، إشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في الشركات النفطية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.
4. عمراني سفيان، آثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2020.
5. محمد زروقي، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2021.
6. موري سمية، آثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
7. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
8. وسام عمرون، آثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023.
9. إيدر عبد الله وعياشي صالح، آثر تغيرات أسعار النفط العالمية، مذكرة ماستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2022.
10. براهيمي زينة، الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة العامة، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017
11. بن شاكر صبرينة، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2020.
12. بو زحزاح أمينة، آثر آليات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج يوشع، عين تموشنت، 2021.
13. بوجاهم سهيلة وغاوي عبير، آليات دعم التنويع الاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2017.
14. بوزارع حياة وبورافة مروة، ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2019.
15. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986. 2008، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
16. داودي خالدية وساسة خالد، التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022.
17. رحال حياة، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
18. رشا مجدوب، ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020.
19. رقيق فاطمة الزهرة وبن عودة حورية، آثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015.

20. زحاف حنيفة وبن عجيلة بشرى، التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2023.
21. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية . دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج . (2000 . 2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف 1 . ، 2014.
22. طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971 . 2006)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي، جامعة وهران، 2010.
23. عديدي عبد الحق أحمد وخوالد سيد أحمد، متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021.
24. غازي مريم وبغداد نعيمة، واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022.
25. فارس عبد القادر ومني أمين، تقييم أداء سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022.
26. فتيحة بومليط وإكرام بلور، واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2022.
27. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
28. ليتيم إيمان وزنقوفي إيمان، تشخيص أعراض الهولندي على الاقتصاديات الريعية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017.
29. مقران هارون وبن الوريسي رندة، آثار تقلبات أسعار النفط على العجز الموازني، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2022.
30. مكاحلية دنيا وهلالي الحاجة، تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022.
31. موساوي فاروق وبوسنة وردة، التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2017.
32. نبيل بابا عربي وعلي لعجيلات، آثر تغيرات سعر النفط على السياسة المالية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019.
33. ياسين بوخزنه وآخرون، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2018.

4. المراجع الإلكترونية

1. اقتصاديات النفط مفهومها وتأثيرها، (2022)، على الرابط. https://an.lpcentre.com :
2. الإمارات العربية المتحدة، ويكيبيديا، على الرابط. https://ar.wikipedia.org :
3. قاعدة البيانات. Statista

4. منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، على الرابط. https://www.aljazzera.net :
5. الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية، على الرابط. https://www.iea.org/about/history :

مراجع أجنبية:

1. Ahmed Zain Elabdin, The Role of Diversification Strategies in The Economic Development for Oil-Depended Countries: - The Case of UAE, International Journal of Business and Economic Development, vol 03, N°01, 2015, P49
2. Alisa Magdich, János Szenerak, Monika Harangi-Rákos, A Previously Mentioned Reference, p
3. Alisa Magdich, János Szenerak, Monika Harangi-Rákos, Economic Diversification Resource-Based, Economies : Norway Experience, Press-burg Economic Review, Vol 01, N° 01, 2021, P
4. Antonio Crupi, Daniele Schiliro, The UAE Economy and the Path to Diversification and Innovation, International Journal of Business Management and Economic Research, vol 14, N° 05, 2023, P 2287, 2288
5. Blandine Destremau, «Formes et mutations des économies rentières au moyen- orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen», In Revue Tiers Monde, N°163, Juillet- septembre 2000, Tome XLI, PP :489à500
6. Development In The Past : How Has The Economy Changed?, Malaysia's Development Journey: Past, Present And Future, Khazanah Research Institute. P 140 .
7. Faiza Bailiche, Almi Hassiba, Economic Diversification in Algeria : Navigating the Challenges of Reality and the Imperatives of Economic Takeoff, Journal of Management and Economic Sciences Prospects, volume: 08, N°: 02, 2024, P 335
8. Invest in Malaysia's Key § Diversified sectors :على الرابط https://www.investmalaysia.com على الساعة: 11 :30
9. JesusMaraContneras, L'organisation Des Pays Exportateurs De Pétrole (opep), Encyclopédie De L'énergie, 27 Mai 2019 .
10. Jomo.K. S, Malaysia's New Economic Policy And National Unity, In Y. Bangura Et Al. (Eds),Racism And Public Policy, London: Palgrave Macmillan, 2005
11. Joseph whelan, Kamil Msefer, "Economic Svpply § Demand", Education Project, January 14, 1996, P06.

12. Kermi Malika, Dahmoune Fatima, Economic Diversification in Algeria, Prospects and Challenges, Journal of Economics and Human Development, vol 15, N° 01, 2024, P 146, 147, 148 .
13. Noura Hamad Salim Al Jaberi, The Post-Oil Strategy of The UAE: An Examination of Diversification Strategies and Challenges, Article in Politics Policy, 2022, P03.
14. Thomas Slatem, Towards Economic Diversity : Exploring Norway's Transition Beyond Oil and Gas Through Currency Challenges, Metropolia University of Applied Science, 2024, P 17, 18.
15. World Bank, «The World Bank in Malaysia», Site: https://www.woldbank.org Date:21/04/2025, Hours:17:30.
16. Yousif M. Mohammad Alameen, Economics Of Oil in Developing Countries Between The Dutch Disease And The Norwegian Experience: An Empirical Study On Saudi Economy, Journal Of Economic And Sustainable Development, Vol 07, N° 9, 2016, P113
17. Yousif M. Mohammad Alameen, The Norwegian Oil Experience of Economic Diversification: A Comparative Study With Gulf Oil, European journal of Business and Management, Vol 08, N° 15, 2016, P 95, 96.

.